اثر التحديات الخارجية على النظام الاقليمي العربي

The Effect of External Challenges on Arab Regional System

إعداد

الطالب / فارس عصام النعيمات

الرقم الجامعي : 20070104

إشراف

الأستاذ الدكتور أمين مشاقبة

قدمت هذه الرسالة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير في

تخصص العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

2011

تفويض

أنا الطالب فارس عصام النعيمات أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً والكترونياً للمكتبات أو المنظمات أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: فارس عصام النعيمات

التاريخ: 15 / 1 / 2011

التوقيع: Fares

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة "أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تحسين الرقابة الداخلية في شركات التأمين الكويتية" وأجيزت بتاريخ .../ .../ 2014

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الدكتور محمد مفلح الحدب	مشرفاً ورئيساً	
الأستاذ الدكتور محمد ياسين الرحاحلة	عضواً داخلياً	
الدكتور سيف عبيد الشبيل	عضواً داخلياً	
الدكتور ابراهيم ناصر جودة	عضواً خارجياً	

د

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أكرمني بإنهاء هذه الدراسة ، ولا يسعني في هذه المناسبة الا ان أتقدم أن أتقدم بالشكر الجزيل الى الاستاذ الدكتور امين مشاقبة على مساعدته و مساندته لي خلال اعداد هذه الدراسة ،كما اتقدم بجزيل الشكر الى الدكتور سعد السعد على دعمه المتواصل وجهوده الخيرة .

فارس عصام النعيمات

ه

الإهداء

الى والدتي العزيزة التي غمرتني بحبها وعطفها .....

الى التي أنارت دربي وكانت حافزي الوحيد لمواصلة دراستي

الى التي ستشاركني أفراحي وهموم حياتي.....

الى من احتلت ركنا كبيرا في حياتي.....

الى رفيقة دربي التي اهتدي بخطاها وتظلني بظلها .....

الى معشوقتي الغالية المهندسة آمال التي ابني عليها آمالي

اهدي هذا العمل المتواضع

فارس عصام النعيمات

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
عنوان الرسالة	أ
التفويض	ب
قرار لجنة المناقشة	ج
الشكر والتقدير	د
الإهداء	هـ
قائمة المحتويات	و
الملخص باللغة العربية	ح
الملخص باللغة الإنجليزية	ك
الفصل الأول **المقدمة العامة**	
تمهيد	1
مشكلة الدراسة	6
أهداف الدراسة وأسئلتها	6
فرضية الدراسة	6
أهمية الدراسة	7
محددات الدراسة	8
حدود الدراسة	9
تعريف المصطلحات	10
الإطار النظري والدراسات السابقة	10
الطريقة والإجراءات	24
الفصل الثاني **ماهية النظام الاقليمي العربي ودوافع الاطماع الخارجية**	
المبحث الأول: ماهية النظام الاقليمي العربي	26
المطلب الأول: المفهوم العام للنظام الاقليمي العربي	26
المطلب الثاني: واقع النظام الاقليمي العربي	30
المبحث الثاني: دوافع الأطماع الخارجية للنظام الاقليمي العربي	45
المطلب الأول: الموقع الجغرافي للنظام الاقليمي العربي	46
المطلب الثاني: الموارد الطبيعية في رقعة النظام الاقليمي العربي	53
الفصل الثالث **التحديات السياسية المتعلقة بالنظام الاقليمي العربي**	

المبحث الأول: الهيمنة الغربية على المنطقة العربية 65
المطلب الأول: فرض الهيمنة للقطبية الأحادية 66
المطلب الثاني: الدعم الأمريكي لإسرائيل 79
المبحث الثاني: المخططات السياسية الغربية في المنطقة العربية 94
المطلب الأول: المشاريع السياسية الغربية 94
المطلب الثاني: تعزيز السياسات الغربية 102

الفصل الرابع
التحديات الاقتصادية المتعلقة بالنظام الاقليمي العربي

المبحث الأول: النظام الاقليمي العربي والأسواق الغربية 105
المطلب الأول: تكريس التبعية الاقتصادية للأسواق الغربية 107
المطلب الثاني: أخطار اتفاقية التجارة الدولية 111
المبحث الثاني: المساعدات والقروض الغربية 116
المطلب الأول: صندوق النقد والبنك الدوليين 117
المطلب الثاني: المساعدات التكنولوجية 131

الفصل الخامس
التحديات الاجتماعية والثقافية المتعلقة بالنظام الاقليمي العربي

المبحث الأول: التحديات الاجتماعية 134
المطلب الأول: تشجيع الانحلال والتفكك الأسري 135
المطلب الثاني: فرض العولمة الاجتماعية 142
المبحث الثاني: التحديات الثقافية 143
المطلب الأول: تعزيز الثقافة الغربية 144
المطلب الثاني: التدخل في المناهج التعليمية 151

الفصل الخامس
الخاتمة

الخاتمة..... 162
الاستنتاجات 165
التوصيات..... 167
قائمة المراجع 169

الملخص

اثر التحديات الخارجيةعلى النظام الاقليم العربي

إعداد: فارس عصام النعيمات

إشراف: الأستاذ الدكتور أمين مشاقبة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر التحديات الخارجية على النظام الاقليمي العربي وبيان مدى علاقة هذه التحديات بالأزمات التي يواجهها النظام الاقليمي العربي. ولتحقيق هذه الأهداف، فقد تم الرجوع إلى أهم المراجع التي تناولت مفاهيم النظام الاقليمي والاسس التي يقوم عليها النظام الاقليمي ومدى تطبيق هذه الاسس على النظام الاقليمي العربي وقد قسمت الدراسة إلى عدة فصول تناول الفصل الأول الاطار العام للدراسة، وتناول الفصل الثاني ماهية النظام الاقليمي العربي اذ تم مناقشة المفهوم العام للنظام الاقليمي العربي وواقع كما تم مناقشة دوافع الاطماع الخارجية للنظام الاقليمي العربي .أما الفصل الثالث فقد عالج التحديات السياسية المتعلقة بالنظام الاقليمي العربي والمتمثلة بالهيمنة الغربية على المنطقة العربية من حيث فرضالهيمنة القطبية الاحادية والدعم الامريكي لإسرائيل والمخططات السياسية الغربية في المنطقة العربية من حيثالمشاريع السياسية الغربية وتعزيز السياسات الغربية. أما الفصل الرابع فقد تناول التحديات الاقتصادية المتعلقة بالنظام الاقليمي العربي اذ ناقش النظام الاقليم العربي والاسواق الغربية من حيث تكريس التبعية الاقتصادية للأسواق

الغربية واخطار اتفاقية التجارة الدولية والمساعدات والقروض الغربية كما تناول صندوق النقد والبنك الدوليين والمساعدات التكنولوجية وناقش الفصل الخامس التحديات الاجتماعية والثقافية المتعلقة بالنظام الاقليمي العربي اذ تعرض تشجيع الانحلال والتفكك الاسري وفرض العولمة الاجتماعيـــة كماتنـــاول التحديات الثقافية من حيث تعزيز الثقافة الغربية والتدخل في المناهج التعليمية العربية

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات من اهمها

1- إن النظام الإقليمي العربي جاء استجابة لإرادة خارجية فالدول المكونة له لا تملك إرادة سياســية و أنها تخضع في رسم سياساتها الداخلية و الخارجية للقوى التي فرضت هذا النظام.

2-يشكل الوطن العربي نظاما إقليميا متكاملا حيث يحتوي على عدة دول عربية متقاربة مــن حيــث التاريخ والسياسية والسكان وأحيانا الاقتصاد بالإضافة إلى اشتراكها في الثقافــة العربيــة والإســلامية الواحدة وهذا ينسجم بشريا وجغرافيا فيما بينها أي بمعنى أنه يتمتع بهيكل نسيجي متجانس في مجموعة بالإضافة إلى وجود هيكل تنظيمي له يتمثل في جامعة الدول العربية .

3-سعت الدول الاستعمارية منذ استقلال الدول العربية الى خلق واقع تجزئة في الوطن العربي و تدعيم هذا الواقع من خلال البحث عن أبعاد جديدة ثقافية و حضارية و إعطاء مشروعية لكل مظاهر التخلــف فـــــــــــــــي النمـــــــــــــــو القـــــــــــــــومي العربـــــــــــــــي

4- امعانا في تفتيت الوطن العربي ولمنع اية مشاريع وحدوية عملت الدول الاستعمارية علــى زرع الكيان الصهيوني فــي قلــب النظــام الاقليمــي العربــي لفــصل مــشرق الــوطن عــن مغربــه.

5-عملت الدول الاستعمارية على تحويل الوطــن العربـــي إلى دول صغيرة متصارعة فــيمـــا بينها ضعيفة تابعة للقوى الغربية الكبرى

واوصت الدراسة بما يلي

1-ضرورة انشاء نظام عربي جديد يتكيف إيجابيا مع المتغيرات الدولية، ويستند إلى دول عربيـــة عصرية تقوم على أسس الحق والقانون والديمقراطية وحقوق الإنسان، ويدرك عناصر القوة الكامنة لدى الدول العربية ويفعّلها لما يخدم الأهداف المشتركة .

2-اجراء المصالحة السياسية، من خلال إطلاق حوار سياسي عربي مبرمج يضم فعاليات حكوميـــة وغير حكومية، بغية إعادة صياغة العلاقات العربية – العربية على قواعد ثابتة وواضـــحة ومـــستقرة، تسمح بإعادة تشكيل السياج الواقي للنظام العربي، وتساهم في إيقاف الانهيار والتفكك الحاصلين .

Abstract

The Effect of External Challenges on Arab Regional System

Prepared By: Fares Issam Al –Naimat

Supervision: Prof. Amin Mashaqbeh

The study aims to investigate the impact of external challenges on Arab regional system and to illustrate the relationship of such challenges with the crisis the Arab Regional system face

To achieve these goals relevant references and previous studies which discussed the regional system concepts and the basis that regional system is based on and the degree of applying such basis on the Arab regional system were reviewed. The study is divided into five chapters. The first is dealing with framework, while the second discussed the concept of Arab Regional System establishment of Jordan state, and the events in Jordan state political, where general concept of Arab Regional system was discussed, in addition to external avidities in Arab Regional system . Chapter three addressed political challenges related to Arab Regional System represented by western supremacy on Arab region and in terms of imposing and American support to Israel, western political plans in the Arab region in terms western political projects and enhancing western policies. Chapter four discussed economic challenges related to Arab Regional System; the chapter also addressed Arab Regional system and western markets in terms of consolidation economic dependence on western markets and World Trade Organization risks, and western loans and aides. The chapter also addressed world Bank , Monetary fund , and technological aids .Chapter five addresses cultural and social challenges Arab Regional System face , the chapter discussed family delinquency and disassociation and imposing social globalization . It also discussed the cultural challenges UN terms of enhancing western culture and intervening in Arabic Educational curriculums

The study concluded the following :

1 - The Arab Regional Systems was a response to external will, since the system states does not have the political will and their domestic policies formulation subject to external forces that imposed this system.

2 - The Arab world forms an integrated regional system, since it has several Arab countries close in terms of history, political, population, and sometimes economy in addition to its common Arab and Islamic culture, this is consistent in human and in geography between them in other words, it has homogenous structure as a whole as well as to the existence of an organizational structure represented by Arab League.

3 – Imperial states sought since the independence of Arab countries to create fragmentation of Arab world and strengthening this fact by searching for new dimensions of cultural and civilization to give legitimacy to all aspects retardation in Arab national growth.

4 – In persistence of Arab world fragmentation and prevent any Arab unity, the imperial created the Zionist entity in the heart of the Arab regional system to separate its eastern and western parts.

5 – Imperial stated transformed Arab world into conflicting small weak states subject to major Western states

The study suggested the following recommendations

1 – There is a need to establish a new Arab System that adapt positively with international changes, and dependence on the modern Arab states based on foundations of right , law, democracy and human rights, and recognize the strengths inherent in Arab countries and do what serves the common goals.

2 - Political reconciliation is needed through launch programmed Arab political dialogue that includes governmental and non-governmental organizations, in order to reformulate Arab - Arab relations on fixed, clear and stable rules that allow the restructuring the protection fence of the Arab system, and, that contribute in stop collapse and disintegration.

الفصل الأول

المقدمة

تمهيد:

الإقليمية تعني ولاءً سياسياً وإيديولوجياً لكيانات سياسية جزئية تنقسم فيها أمة واحدة، فيتحول ولاءها إلى دويلات هذه الكيانات بدلاً من أن يتجاوزها ويتركز على الأمة ككل، لهذا فإن الحديث عن الإقليمية يعني الاعتراف الضمني على الأقل بوجود هذه الأمة وبضرورة توحيدها في دولة واحدة.

كانت التجزئة السياسية أثناء المرحلة الاستعمارية تجزئة مفتعلة، مفروضة من الخارج، يستخدمها الاستعمار أداة في تمزيق النضال العربي، والحيلولة دون تجمع الأمة العربية في دولة واحدة. ولكن زوال الاستعمار لم يؤدي إلى زوال التجزئة، وهذا أخذ يقود إلى ارتباط من نوع جديد، ارتباط من الداخل يتجسم في الولاء لهذه التجزئة. أنها ليست إقليمية من النوع الذي يعود فقط إلى مصالح محلية وطبقية ترتبط بها، بل إلى جذور نفسية فكرية تتأصل مع الوقت. إنها أشد بكثير من تلك التي تزول بزوال الاستعمار، التي يمكن الخلاص منها بالخلاص من المصالح التي تمثلها وتعمل على استمرارها. ذلك لأن التخلص من المصالح المحلية والخارجية التي تغذي واقع التجزئة وتتحالف معه، أسهل بكثير من التخلص من المشاعر والأوضاع النفسية والفكرية والتقاليد التي تنشأ حوله.

إن الإقليمية السياسية كانت ولا تزال تتخذ أشكالاً مختلفة، تختلف من حيث التكوين الاجتماعي الطبقي الذي يقف وراءها، والمصالح المحلية التي تدعمها، ودرجة الترابط القائمة بينها وبين الاستعمار القديم والجديد، والوسائل التي تعتمدها في تكريس ذاتها، ولكنها كانت تلتقي كلها في جميع أشكالها في محاربة مركزة واعية لجميع أشكال الاتجاه القومي الوحدوي.

برزت في مرحلة الاستعمار الغربي حركات تحرير وطني عديدة كانت ترمي عادةً إلى تحقيق الاستقلال والوحدة، ولكن سرعان ما كان يتم الفصل بين القصدين عند تحقيق الاستقلال. فهذه الحركات التي كانت تتشكل آنذاك من الطبقات الإقطاعية والبرجوازية الوطنية الكبيرة، كانت تنشغل بالاستقلال فتجعل من كيانه القطري الإطار الأساسي العام لممارستها وأعمالها، مما كان يدفعها عن قصد أو غير قصد إلى التحول عن هدف الوحدة، وإلى اعتبار الكيان القطري الجديد المحور الذي تنشط حوله والهدف الأول الذي ينظم سلوكها. فبدلاً من الوحدة ودولتها الواحدة كانت هذه الأنظمة والقيادات تتكلم عن الكيان اللبناني، الأردني، السوري وغيرها.

حاول الاستعمار جاهداً طمس الهوية القومية الواحدة التي تميز العرب كأمة. واستخدم في هذا السبيل جميع الوسائل الممكنة، وفي طليعتها محاربة اللغة الواحدة والتاريخ الواحد، والثقافة الواحدة، ويعمل على تحويل اللهجات المحلية إلى لغات تدفع مجموعات مختلفة إلى التعلق بقوميات مناهضة للقومية العربية، وعلى تشجيع جميع أشكال الحركات الشعوبية الممكنة. وبمعنى أخر كان، يشجع ويرعى كل ما من شأنه تمييز المجموعات القطرية التي عبر أو حاول التعبير عنها بكيانات سياسية مستقلة، ويوحي إليها أنها تشكل، سواء من حيث الثقافة، أو التاريخ أو المصلحة الاقتصادية، هويات قومية مستقلة (البيطار، 1981: 17،19).

يعتقد البعض أن النظام الإقليمي العربي ارتبط من حيث نشأته بقيام جامعة الدول العربية عام 1945، وحجتهم في ذلك أن هذه المرحلة أرست قواعد وسلوك أعضاء النظام، في حين يرى فريق آخر أن النظام الإقليمي العربي يمثل حقيقة تاريخية– موضوعية سبقت في وجودها جامعة الدول العربية. وإن هذا البناء المؤسسي ما وجد إلا بإرادة الدول المنشئة، بقصد تنظيم التعاون وأنماط التفاعل وصولاً إلى أهداف ومصالح مشتركة، وعليه فوحدات النظام الإقليمي العربي وجدت قبل وجود الجامعة العربية التي تعد إحدى أدوات ضبط تفاعلات وحدات النظام وتقويم أدائها.

لقد نشأ النظام الإقليمي العربي نتيجة تفاعل العديد من العوامل، كثير منها تفتقرها نظم إقليمية أخرى، فالشعب العربي الذي يشكل قاعدة النظام العربي ومضمونة، عاش على نحو دائم ومستمر على إقليم ممتد لمئات من السنين تربطه عوامل التشابه الثقافي والسياسي، كما تربطه عوامل التقارب في فرص النمو والتطلع المشترك، فضلاً عن وحدة التاريخ واللغة والعقيدة المشتركة وبالتالي فإن وجود الشعب العربي وتفاعله سبق قرار الدول بأن تتفاعل في إطار منظمة إقليمية (فهمي، 1999: 30).

وبذلك فإن النظام الإقليمي العربي وان كان قد انطوى على عدة عوامل أسهمت في نشأته وعبرت عن ذاته وحقيقته الموضوعية، فإن عنصر القومية كان له دور فريد ومتميز ومؤثر في نشأته قياساً ببقية الأنظمة الإقليمية الأخرى.

لقد شكل الخطاب السياسي لرجال الفكر القومي منطلقاً عقائدياً بنيت عليه الدعوات التي تؤكد الذات العربية والخصوصية القومية لمنطقة تربط أبنائها كل عوامل التوحيد. ورغم "شيوع الفكر القومي في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين"(نسيبة، 1959: 48)، فإنه لم يتمكن من بلورة معالم نظام إقليمي بشكله المؤسسي، وعلى نحو واضح المعالم.

كما انبرت محاولات عديدة لبلورة معالم نظام عربي، إلا أن المساعي لم يكتب لها النجاح، حتى جاء عام 1945 بتأسيس جامعة الدول العربية، فأصبحت هذه الجامعة المنظمة الإقليمية العربية التي احتضنت ورعت العديد من نشاطات وحدات النظام الإقليمي العربي وغدت مظهراً خارجياً للنظام العربي وهيكلاً من هياكله ويمكن تشبيهها بالأمم المتحدة في إطار النظام السياسي الدولي ، ولكن من دون فعالية تذكر.

وقد سعى النظام الإقليمي العربي إلى بلورة موقف موحد تجاه التحديات الداخلية والتي أبرزها الوجود الصهيوني "ذلك التحدي الذي رغم خطورة وجوده – التي أوجبت توجيه معظم طاقات النظام الإقليمي العربي لمواجهته مما حرمت النظام من استغلال تلك الطاقات في تعزيز نموه – فإنه كان حافزاً نحو سرعة تحقيق انتماء مستقل وبناء نظام إقليمي عربي"(هلال ومطر، 1983: 74).

إن المد القومي الذي كان وراء تكوين النظام الإقليمي العربي وقيام مؤسسته الرسمية، قد تناما في منتصف الخمسينات وحتى نهاية الستينات. وتكللت جهوده بقيام تجربته الوحدوية (الجمهورية العربية المتحدة) في عام 1958 بين مصر وسوريا. ورغم انتكاستها في 28 أيلول 1961، إلا أن الفكر القومي والسعي الجماهيري نحو أهدافه الوحدوية، لم يعرف حدوداً يستقر عندها، حتى جاءت نكسة الخامس من حزيران 1967 حيث شكلت بداية انحسار المد القومي.

ورغم انتكاسات النظام الإقليمي العربي سواء على صعيد مساعيه الوحدوية أو بصراعه مع "إسرائيل" ومن خلفها، فقد استطاع النظام العربي أن يقود مواجهة بينه وبين النظام الدولي، إذ مثلت حرب تشرين عام 1973، ونتائجها تحدياً إقليمياً للنظام الدولي، فضلاً عن تأثيرات القوة الاقتصادية العربية على النظام الاقتصادي الدولي، حيث استطاع النظام العربي أن يعيد لذاته حضوراً وتأثيراً

دوليين عبر توظيف إمكانياته وطاقاته الاقتصادية في صراعه وتفاعلاته مما أكسبه موقفاً اقتصادياً عبر زيادة ضخمة بموارده المالية بفضل ارتفاع أسعار النفط من جانب وقدرته على توظيف عناصر القوة المادية في تفاعلاته "لقد كسبت هذه الزيادة رصيداً هائلاً من تفاعلاته الخارجية مع النظم الدولية الأخرى، أي نال فرصة أكبر للمناورة" (Magold, 1978).

تعد دراسة وفهم طبيعة العلاقات السياسية التي تربط العرب بدول الجوار الجغرافي، المنطلق الأساسي للتعامل مع علاقات العرب مع دول العالم. فرغم أنه يبدو للوهلة الأولى أن علاقات الأقطار العربية مع الدول الكبرى في المحيط الدولي أكثر كثافة أمنياً واقتصادياً وسياسياً، بحكم علاقات التبعية التي تربط الكثير من تلك القوى في المنطقة العربية، فإنه لا جدال أن جزءاً من هذه الكثافة يعود في أساسه إلى وجود علاقة بينها وبين دول الجوار (سعيد، 1978: 19])

ارتبط العرب عبر التاريخ بدول الجوار الجغرافي بعلاقات وثيقة فرضتها حقائق الجغرافية والتاريخ، حيث شكلت تلك الحقائق ضغوطاً قوية لخلق علاقات متشابكة (تعاونية – صراعية) بين الجانبين لم يكن من السهل الفكاك منها. ورغم أن الدارس لتاريخ العلاقات بين العرب ودول الجوار الجغرافي يجد أن هناك ميولاً متنافرة وشكوكاً وعداوات متجذرة، ومصالح قومية متنافسة، وأيديولوجيات متضادة، حاولت عن طريقها بعض دول الجوار وعبر مراحل مختلفة ضرب الأمة العربية وتحقيق مصالحها القومية على حسابها، إلا أن التاريخ ينبئنا أيضاً أن العلاقات بين العرب ودول الجوار قد شهدت حقب تعاون وترابط منذ المراحل الأولى لتحرك الموجات البشرية العربية إلى بلاد فارس والسواحل الأفريقية والدولة البيزنطية (القلم، 2000: 104). ومع ظهور الإسلام وانتشاره مع بداية القرون الوسطى في بلاد فارس والسواحل الأفريقية ثم فيما بعد بين القبائل التركية (طراقجي، 2001:

185)، فإن علاقات روحية وثقافية قد تعززت وتكثفت بين العرب ودول الجوار الجغرافي. إن هذه العلاقات لم تكن على وتيرة واحدة فأحياناً تأخذ شكلاً من أشكال الانسجام وأحياناً أخرى تأخذ طريق التنافر، ولهذا وذاك أسبابه، إلا أن العرب ودول الجوار خلقا حالة من التعايش والانسجام في كثير من الأحيان، والسبب في ذلك يعود إلى أن كل فريق لا يستطيع إلغاء الجغرافيا من هذه العلاقات.

مشكـــلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في أثر التحديات الخارجية (الدولية) التي تواجه النظام الإقليمي العربي حيث تنزع تلك التحديات لتكون عامل هدم لهذا النظام , أن مشكلة الدراسة تستوجب عدة أسئلة وصولا الى تذليلها .

هـــدف الدراسة وأسئلتـــها:

1. هدف الدراســـة:

تهدف هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

1. إبراز واقع النظام الإقليمي العربي على ما هو عليه.
2. بيان اهم التحديات الخارجية (الدولية) التي تحف بالنظام الإقليمي العربي .
3. التعرف على الآثار التي تتركها هذه التحديات على واقع النظام الإقليمي العربي.
4. بيان الواقع المستقبلي لهذا النظام (النظام الإقليمي العربي) في ظل هذه التحديات.

2. أسئلـــة الدراســـة:

إن مشكلة الدراسة تستوجب طرح عدة أسئلة يصار إلى مراعاتها عند البحث والإجابة عليها وهي:

1. ماهية النظام الإقليمي من حيث الشروط التي يجب ان تتوافر فيه ليكون نظاما إقليميا ؟
2. ما هي التحديات الخارجية (الدولية) التي تحف النظام الإقليمي العربي؟
3. مستقبل النظام الإقليمي العربي ؟
4. ما الآثار التي تتركها التحديات على حقيقة النظام العربي الإقليمي.

فرضـــية الدراســـة:

يقوم هذا البحث على فرضية أساسية مفادها: أن التحديات التي تحف بالنظام الإقليمي العربي على اختلافها ستنتج في ظل الوضع العربي الراهن إلى زعزعة هذا الإقليم .

أهمـــية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة في قدرتها ليس فقط في استخلاص خبرة الماضي وتحليله، أو إدراك حقائق الحاضر وإسقاطاته على المستقبل ولكن أيضاً في تصور الغد وإدراكه والتعرف على ما يمكن أن يحمله من تحديات وأفاق ومخاطر. كما وتبرز أهمية الدراسة من كونها تعبر عن أهم مكونين للعلم الاجتماعي وهما استخلاص القواعد أو الاتجاهات العامة التي تحكم الظاهرة السياسية بكل أبعادها الداخلية والإقليمية والدولية وتوظيف تلك القواعد أو الاتجاهات بهدف التخطيط لمستقبل أفضل، أضف إلى أن أهمية الدراسة تنبع من كون الوقوف على التحديات بأشكالها وأبعادها يؤدي إلى تنبيه العرب كل العرب إلى خطورة هذه التحديات، لعل وعسى أن يقوم العرب بوضع استراتيجية مجابهة لهذه التحديات

من شأنها الحفاظ على النظام الإقليمي العربي متماسكاً قوياً لا تؤثر في كيانه كل ما يحاك ضده، كما تتبع أهمية هذه الدراسة من كون تناول النظام الإقليمي العربي بمثل هذه الدراسات يعد بمثابة استشعاراً للمخاطر ومن ثم بحثها لكي لا تحقق المخاطر أهدافها في غفلة من أهل الشأن في العالم العربي.

محددات الدراسة :

ان هذه الدراسة معنية في معالجة التحديات الخارجية (الدولية) وأثرها على النظام الإقليمي العربي .

حـــدود الدراسة:

تحدد هذه الدراسة بالأبعاد التالية:

- الحدود الزمانية: 1990 – 2010. وقد تم اختيار 1990 كبداية للفترة الزمنية وذلك لان النظام الاقليمي العربي شهد فيها تصدعا كبيرا وتحديات فاقت قدراته خاصة بعد حرب الخليج الثانية وغزو العراق لدولة الكويت
- الحدود المكانية: الوطن العربي بحدوده المعروفة.
- الحدود الديموغرافية: الأمة العربية التي تسكن الوطن العربي

تعريـــــف المصـــطلحات:

تستوجب هذه الدراسة التعريف بمصطلحاتها وهذا التعريف يكون تعريف إجرائي ليتسنى لمن يتناول هذه الدراسة الوقوف على المعنى والمطلوب من هذه المصطلحات وهي:

1. **النظام الإقليمي العربي:** يقصد بالنظام الإقليمي العربي المنطقة الممتدة من الخليج العربي شرقاً إلى المحيط الأطلسي غرباً ومن جبال أورال شمالاً إلى جنوب السودان جنوباً بمعنى هي المنطقة التي يطلق عليها "الوطن العربي" وهذه المنطقة تتسم بعدة خصائص وإن اختلفت التسميات السياسية وأطلق على كل جزء منها ما يسمى دولة، وتمتاز هذه المنطقة أن لغة أهلها لغة واحدة ويدينون بدين واحد وعادات وتقاليد إلى حد كبير واحدة ومرت بظروف تاريخية وسياسية واقتصادية وتسودها ثقافة واحدة فالقواسم المشتركة أكثر بكثير مما يتوقعه الآخر، أضف أن هذه المنطقة تتكون من عدة دول ليس فيها دولة عظمى بين الوحدات المكونة لهذه المنطقة (مطر وهلال،1990: 17) ، وكل هذا يسهم في إعطاء هذه المنطقة تسمية جديدة ألا وهي "النظام الإقليمي العربي" (محمد، 1985: 8-9). إن الشروط التي يجب توافرها ليطلق على المنطقة أي منطقة مصطلح النظام الإقليمي قد تحققت في المنطقة العربية، من كونها تحوي على عدة دول متماثلة إلى حد كبير ولا يوجد بينها أي دولة عظمى، وعدم وجود موانع طبيعية تمنع الاتصال والتواصل بين أجزائها لذا فالمنطقة العربية المعروفة بحدودها والتي نطلق عليها الوطن العربي هي "نظام إقليمي" يندر أن تكون منطقة أخرى في العالم نظيراً لها.

2. **التحديات:** يقصد بها القوى والوسائل التي تعتمد في قيامها على تصورات فكرية وإيديولوجية ذات طابع سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي، تنظم حركتها على الصعيد الداخلي والإقليمي والدولي وتكون موجهه ضد النظام الإقليمي بصورته السابقة، وترنوا إلى تحقيق هدف النيل منه من خلال استخدام أدوات تسهم في دب الوهن بين أوصاله، ومن ثم تعمل على تجزئتها لتصبح فيما بعد هذه الأجزاء فريسة للقوى الطامعة فتسيطر عليها وتتحكم في إدارتها الأمر الذي يؤدي إلى نهب ثرواتها (العزام والهزايمة، 2004: 17). لذا فالنظام الإقليمي العربي يعيش في حالة صراع طرفه الأول النظام نفسه، والآخر التحديات باختلاف أشكالها وتنوعها، النظام الإقليمي العربي يسعى للبقاء والتحديات تسعى للذهاب به.
3. **الأثر:** هو ما تتركه التحديات من سلبيات تقع على النظام الإقليمي العربي، وهذه السلبيات تتمحور في عدة أشكال هادفة إلى خلخلة النظام الإقليمي العربي، وتوسيع الهوة بين مكوناته، وتسريب ما يوهنه من خلال تلك السلبيات التي تحدثها التحديات التي تحف به، لذا فالأثر في هذا التوجه ما هو إلا النتيجة التي تحدثها التحديات في جدار النظام الإقليمي العربي.

الإطار النظـــري والدراسات الســـابقة:

1. الإطار النظري للدراسة:

تعد لفظة النظام من أكثر الألفاظ شيوعاً في الأدبيات السياسية وتمتد في جذورها إلى زمن بعيد، ترتبط بدايته حسبما يراه بعض الكتاب[إبراشي، 1994: 5] بالفلسفة التنويرية الراجعة إلى أصحاب نظرية العقد الاجتماعي، وهذه النظرية تذهب إلى أن الأفراد، ورغبة منهم في أن يبتعدوا عن حالة

الفوضى والإنظام إلى حالة يسودها الأمن والاستقرار، يتنازلون عن بعض مصالحهم أو كلها لصالح حاكم يكون بمقدوره تأمين هذه الغاية (Mosca, 1955: 56).

ورغم هذا الاستناد الزمني، يمكن أن نلاحظ غياب وجود اتفاق بين المعنيين حول تحديد ماهية النظام، ولعل السبب وراء هذا الاختلاف يكمن في أن النظام مفهوماً اعتبارياً لا تحدده المادة، مما خضع إلى اجتهادات الباحثين وتصوراتهم الذاتية التي انعكست بدورها على اتجاهاتهم الفكرية.

فبالنسبة إلى "أناتولرابوبورت"، فإنه يعتمد المبدأ الذي يحدد العلاقة بين أجزاء معينة أساساً لتحديد ماهية النظام: فيقول "إن المجموع الذي يعمل ككل نتيجة الاعتماد المتبادل بين الأجزاء، هو ما يمكن تسميته بالنظام (دورثي، 1985: 99).

ورغم أن العديد من التعريفات التي أعطيت لتحديد مفهوم النظام كانت قد ارتبطت بالنظرية العضوية إلا أن ما نحن بصدد مناقشته هو النظام الذي تشكل عناصره الوحدات السياسية التي تدخل مع بعضها في عملية تفاعل متصلة ومستمرة. وبهذا المعنى يعرف "مورتن كابلن" النظام بأنه "مجموعة النماذج والقواعد المترابطة التي تحكم عمل العلاقات بين الدول وتحدد مظاهر ومصادر الانتظام فيها خلال فترة زمنية معروفة" (Kaplan, 1962: 12).

ويعرف "هولستي" النظام بأنه "تجمع يضم الوحدات السياسية المستقلة (دول، مدن، أمم، إمبراطوريات)، ويكون التفاعل بينهما كبيراً ومتواصلاً وطبقاً لعمليات منظمة" (Holsti, 1967: 9]، بينما يرى مصطفى علوي، أن النظام "شبكة" معقدة من علاقات الاعتماد المتبادل بين أجزاء ظاهرة ما، ومكوناتها بالإضافة إلى العمليات التي تنشأ من استمرار هذه العلاقة وانتظامها وعلى علاقات التأثير المتبادل بين هذه الكيانات والبيئة المحيطة به [علوي، 1979: 68).

وفي الواقع فإن النظام الإقليمي يمثل أولاً نسقاً من التفاعلات أو العلاقات التي تتميز بالوضوح والاستمرارية والتي تكون بمجموعها بنية النظام أو هيكله، فالنظام يصف لنا من الناحية العملية نموذجاً سلوكياً أو أنماطاً سلوكية للتفاعل بين مجموعة من وحدات أو كيانات أو فواعل مع بعضها البعض، وبعبارة أخرى يمكن القول أن مدرك النظام الإقليمي يعي ذلك الإطار الذي تنتظم فيه وحدات كيانيه يترتب على وجودها سلسلة متعاقبة من الأفعال وردود الأفعال يتمخض عنها نتائج سلبية أو ايجابية على البعض من ناحية وعلى النظام الذي تنتظم فيه من ناحية أخرى.

إن مفهوم النظام الإقليمي بمعناه العلمي، وكمستوى لتحليل العلاقات الدولية، لهو مفهوم حديث لم يتداول في الدراسات إلا في الستينات والسبعينات، وإن كان يمكن إرجاع جذوره في الفكر السياسي المتعلق بالشؤون الدولية إلى زمن بعيد، حيث كان مفهوم الإقليمية أحد الموضوعات الأساسية في مجال التنظيم الدولي.وهناك من يرى أن إقامة تنظيمات إقليمية هو الطريق الأفضل لتحقيق السلام والأمن الدوليين. ذلك لأنه من الأيسر إقامة تنظيمات إقليمية، كما أن التنظيم الإقليمي قد يكون أكثر فاعلية وأكثر قدرة على الحركة بالمقارنة إلى التنظيمات الدولية، وأضاف أصحاب هذا الرأي أن من الخطأ النظر إلى الإقليمية كبديل للعالمية بل يمكن اعتبارها خطوة نحو تحقيقها (Yalem, 1965).

يعود مفهوم النظام الإقليمي إلى دراسة التكامل بين الدول، والذي يعتبر التكامل الإقليمي إحدى مسائله الأساسية، وصدرت في هذا المجال دراسات عديدة حول شروط التكامل الإقليمي وأنماطه ومراحله.

ويمكن التمييز بين اتجاهين رئيسيين في تعريف التكامل. الأول اتجاه عام يعرف التكامل على أنه أي شكل من الأشكال التعاون والتنسيق بين دول مختلفة دون المساس بسيادة أي منها (Hass,

1974:204). وينتقد هذا التعريف لاتساعه الأمر الذي يجعل كل العلاقات ذات الطابع التعاوني بمثابة علاقات تكاملية وهو ما يجعل من التكامل مفهوماً لا معنى له، كما أنه يغفل التمييز بين التكامل من ناحية والتعاون والتنسيق من ناحية أخرى، والثاني اتجاه أكثر تحديداً يعتبر التكامل عملية لتطوير العلاقات بين الدول وصولاً إلى أشكال جديدة مشتركة بين المؤسسات والتفاعلات التي تؤثر على سيادة الدولة، ومن ثم فإن عملية التكامل تتضمن نقل اختصاصات وسلطات صنع القرار في مجالات معينة من الدول إلى هيئات ومؤسسات إقليمية (Hass, 1958).

يمكننا من خلال عرض الفكر المتعلق تعريف النظم الإقليمية التمييز بين ثلاثة اتجاهات حول معيار تعريف النظام الإقليمي: أول هذه الاتجاهات يركز على اعتبارات التقارب الجغرافي، ويجعل من هذه الاعتبارات أساس التمييز بين النظم الإقليمية. أما الاتجاه الثاني فيركز على وجود عناصر التماثل بين الدول التي تدخل في نطاق إقليم ما من النواحي الثقافية أو الاجتماعية أو الاقتصادية. في حين الاتجاه الثالث ينتقد كلا الاتجاهين السابقين، على أساس أن الدول المتجاورة أو المتشابهة لا يشترط بالضرورة أن تكون على علاقات وثيقة فيما بينها، وأن العامل الحيوي في أي نظام إقليمي هو مدى وجود تفاعلات سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية بين الدول وبعضها البعض ودون الدخول في التفاصيل والاختلافات الفرعية حول تعريف النظام الإقليمي ومكوناته، فإن هناك اتفاقاً عاماً على أن أهم عناصر النظام الإقليمي هي: أنه يتعلق بمنطقه جغرافية معينة، أنه يشمل ثلاث دول على الأقل، أنه لا وجود لأي من الدول العظمى بين الوحدات المكونة له، وإن وحدات النظام الإقليمي تدخل في شبكه معقدة من التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالنظام (هلال ومطر، 1983: 20-21).

إن الخطاب القومي الحديث يجب أن يتعلم من دروس التجربة المرّة السابقة، وأن لا ينحى منحا عاطفياً لدغدغة عواطف الجماهير، وأن لا يقفز فوق حقائق الواقع المر، وأن تنصب كافة جهود الأمة شعوباً وأنظمة ودولاً. من أجل بناء مجتمعات عربية ديمقراطية متطورة وواعية لحقوقها ومسئولياتها ضمن وحدات اجتماعية واقتصادية وسياسية متكاملة وانطلاقاً من الدائرة الأقرب باتجاه الدائرة الأبعد، واستناداً على مبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان العربي الأساسية، بحيث تتمكن الأقطار العربية من تحقيق الاندماج الاجتماعي بداخلها، ومكافحة ظاهرة الولاءات المحلية الضيقة، لبناء هوية وطنية متماسكة، أو ما يمكن أن نطلق علية المشروع الوطني الديمقراطي، قبل الانطلاق لتحقيق فكرة المشروع النهضوي الديمقراطي الشامل، والذي يحتوي كافة شعوب هذه الأمة. إن خلق هوية وطنية ديمقراطية متماسكة ليس مردّة الحرص على الهوية القطرية أو وسيلة لتكريسها ولكن مردّة الحفاظ على المجتمعات العربية من التفتت ضمن هويات عرقية أو طائفية أو إقليمية جديدة، فالمشروع القطري العربي الحديث، لم يتمكن للآن أن يرسخ قواعده بالشكل الذي يحافظ على الأمن القطري والرفاهية للشعوب العربية وربما يعزى ذلك في جزء منه أن معظم الأقطار العربية لم تصل إلى رشدها السياسي بسبب الأنظمة الاستبدادية التي فرضت وصايتها على الشعوب وترفض أن ترفع هذه الوصاية للآن.

إن نجاح الأقطار العربية في الحصول على استقلالها خلال منتصف القرن الماضي، لم يتم التأسيس علية للوصول إلى استقلالية حقيقية في القرار السياسي والاقتصادي، لذلك وبعد عدة عقود من التجارب، وبسبب العديد من الأخطاء السياسية والاقتصادية واحتدام التنافس ما بين العديد من الزعامات العربية على النفوذ والقيادة، فقد عاد النفوذ الأجنبي مرة أخرى من منافذ المتاعب الاقتصادية أو من الأبواب المشرعة بحجة الأمن والحماية. وقد تفاقم البلاء حتى وصل ببعض الدول أنها أصبحت تطالب

بعودة الاستعمار والانتداب لإخراج بعض الدول من محنتها، وهذا ما دعا الكاتب الكيني علي المزروعي أن يدعو إلى إعادة استعمار إفريقيا من خلال إقامة نظام استعماري شبيه بنظام الانتداب والوصاية الذي نشأ بظل عصبة الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الأولى، وذلك من خلال مقال له نشر في منتصف عام 1994 في إحدى الصحف الأمريكية، ويظهر أن لهذه المطالبة أساس عندما بدأنا نسمع في وطننا العربي بعض الأصوات التي تترجم على أيام الاستعمار بسبب ما حل بها من المآسي من قبل أبناء وطنها بسبب استشراء الفساد بكل أبعاده، وعدم قدرة الدول على مكافحته أو احتوائه. وكذلك يظهر هذا الأساس عندما أصبح حلم شباب الأمة أن يرحلوا من وطنهم ويلتحقوا بإحدى دول الغرب، وقد وصل بالعديد منهم أن يتعاقدوا مع المافيا الدولية لتهريبهم إلى شواطئ أوروبا مع ما يواجهه هؤلاء من المخاطر الجسيمة على حياتهم وإمكانية أن يتحولوا إلى عبيد في سوق الرقيق الأبيض في أوروبا وغيرها(نصيرات، 2008: 17-19).

واجهت الأمة العربية في العقد الأخير مزيداً من تفاقم المخاطر والتهديدات المحدقة بها سواء أكان مصدر هذه المخاطر والتهديدات من داخلها أم من التطورات غير المواتية النابعة من البيئة المحيطة بها إقليمياً وعالمياً، وتكفي الإشارة إلى استمرار الهجمة الصهيونية الشرسة المدعومة أمريكياً على الشعب الفلسطيني وأمته العربية، وعلامات التفكك والانفلات التي أصابت الصف الفلسطيني في معظم العام، والصدع الذي أصاب العلاقات السورية – اللبنانية بعد التطورات المأساوية المحيطة باغتيال الرئيس رفيق الحريري وتوظيفها سياسياً، وجرى هذا كله في إطار مراوحة للنظام العربي الرسمي في المكان وعجز واضح من قبله عن اتخاذ مبادرات فاعلة تخرجه من أزمته أو على الأقل تخفف من حدتها، ناهيك بتعثر واضح وممتد في اتجاه هدف الإصلاح السياسي. وهذا في الوقت الذي

شهد مزيداً من التأثير الإيراني في مجريات الأمور لا في العراق فحسب وإنما في منطقة الخليج، بل في مجمل الأوضاع في النظام العربي بصفة عامة.

كذلك فإن العوامل والمتغيرات النابعة من النظام العالمي كان لها أثر واضح في تفاقم التحديات والمخاطر المحدقة بالنظام العربي، وهو ما يبدو واضحاً من زيادة مؤشرات التأييد الأمريكي المطلق للسياسة الإسرائيلية كما يظهر من تبني جميع مواقفها وقيادة عملية الاختراق التي تمت لمقاومة التطبيع مع إسرائيل والتي أفضت إلى توقيع اتفاقية الكويز بين مصر وإسرائيل. ويضاف إلى ذلك أن الانعطافة الحادة التي تمت في عام 2005 في السياسة الفرنسية تجاه عدد من القضايا العربية وفي القلب منها الأوضاع الداخلية في كل من سوريا ولبنان، وكذلك العلاقة بين البلدين، قد أضافت إلى التدهور الحادث في البيئة العالمية من منظور المصالح العربية.

هكذا بدا النظام العربي الرسمي في هذا العقد عاجزاً عن مواجهة التحديات والمخاطر التي تهدد بقاءه، كما بدا سيناريو امتداد التفكك إلى مزيد من الأقطار العربية وارداً وامتداد الصراع إلى العلاقات العربية – العربية قائماً، وزيادة الاختراق الإقليمي والعالمي للنظام حقيقة واقعة، غير أن القوى غير الرسمية في النظام تصدت على الرغم من ضعفها النسبي لمهمة الحفاظ على البقاء وإنجاز التغيير، (أحمد، 2006: 25– 26).

2. الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت النظام الإقليمي العربي، فبعضها تناول جوانب رئيسية منه والبعض الأخر تطرق لأجزاء الفرعية. ومن بين ما تناولناه من دراسات مشابهه لدراستنا هذه، ما يلي:

دراسة (ظاهر، 1990) المعنونة بـــ:(القومي والقطري في الفكر العربي على مشارف التسعينات)، هدفت إلى قراءة متأنية للفكر السياسي الذي يعج به النظام الإقليمي العربي المعاصر، بشقية القومي والقطري، والتي تؤكد اختلافاً حاداً في المصطلحات والمفاهيم داخل القطر العربي الواحد من جهة، وفي العلاقة المتضادة بينهما على المستوى العربي من جهة أخرى. حيث انتهت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها: أن لا بد من الأخذ بعين الاعتبار عند تحليل التركيبة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للنظام العربي الراهن، كحركة التغيير المتنامية في داخلة وربطها بالتحولات الجذرية الجارية على مستوى العالم كله. إن النظام العربي الراهن، ليس ماضي التجزئة والنكسات العسكرية والهزائم والوحدات الإقليمية الفاشلة، بل أيضاً تطور حركة الصداع بين التجزئة القطرية والوحدة القومية لدرجة يمكن معها القول أن النظام العربي الراهن بات يواجه تحديات الوحدة القومية من أي وقت مضى.

أما دراسة (مطر، 1992) المسماة (مستقبل النظام الإقليمي العربي)، هدفت للإجابة عن ثلاثة أسئلة تشغل بال المهتمين بتطور النظام الإقليمي العربي، وهذه الأسئلة هي: لماذا قام نظام إقليمي عربي، ولم يقم نظام شرق أوسطي منذ البداية؟ لماذا استمر النظام العربي أربعين أو خمسين سنة؟ ولماذا يتوقع أو ينتظر الكثيرون قيام نظام شرق أوسطي جديد في المنطقة خلال المستقبل القريب؟ فكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي: أن النظام العربي نشأ عندما كانت الشعوب العربية تمر في مرحلة تتسم بالفورة والحماسة، أمالها كبار، وكانت تحلم، وكانت راغبة في التميز والانتماء إلى هوية محددة

هي العروبة. إن النظام العربي نشأ عندما كانت إمكانات الأقطار العربية شبة المستقلة أو المستقلة متقاربة، لم توجد فروق صارخة ولا فجوات واسعة في أنماط الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. إن الغزوة الصهيونية كانت مصدراً من مصادر التحدي للوجود العربي الناشئ وحافزاً لسرعة تحقيق انتماء مستقل وبناء نظام إقليمي قادر على مواجهة هذه الغزوة.

في حين دراسة (أحمد، 1994) بعنوان : (العرب وتحديات النظام الشرق أوسطي)، كان هدفها يتمحور حول المساهمة في النقاش الدائر حول طبيعة ومضمون تحديات النظام الشرق أوسطي وكيفية مواجهتها، وذلك من خلال الإجابة عن ثلاثة أسئلة رئيسية هي: ما حقيقة وجود النظام العربي، ما حاضر النظام الشرق أوسطي، وما مستقبل النظام الشرق أوسطي. وقد انتهت الدراسة لعدة نتائج أهمها: إنه لا شك أن النظام الشرق أوسطي يبنى حالياً مستنداً إلى معادلة دولية معينة تقوم على أساس الهيمنة الأمريكية على وظيفة القيادة في النظام العالمي، حيث بينت الدراسة بأن هذه الهيمنة المنفردة مؤقتة بالمعنى التاريخي، أي أنها قد لا تدوم لأبعد من بداية القرن المقبل. إن النظرة الموضوعية المدعمة بشواهد من الواقع تشير إلى أن الإحساس بالهوية العربية والتصرف طبقاً لها ما زال حتى الآن يمثل حالة المواطن العربي العادي حتى في تلك المناطق التي يقال بحق إن العروبة تتعرض فيها لخطر التراجع في مواجهة انتماءات أو ولاءات أخرى أضيق منها أو أوسع، كما أنه من الصعوبة بمكان أيضاً أن يقبل المرء ذلك التبشير المغالي في تبسيطه للأمور بذوبان فوري للعداءات التاريخية على حساب الهوية العربية.

وفي دراسة (الريماوي، 1998) بعنوان : (الإدراك الذهني لخارطة الوطن العربي)، هدفت الدراسة إلى تشخيص معنى الإدراك الذهني لخارطة الوطن العربي لدى طلاب كلية الآداب في جامعة السابع من ابريل، كما تهدف الدراسة أيضاً إلى كشف أماكن الضعف الذهني في تلك الخارطة، وبيان

الأسباب وتحليلها، واقتراح كيفية تصحيح ذلك الضعف. فكان من أهم نتائج الدراسة ما يلي: أن الإدراك الذهني لخارطة الوطن العربي عال في القطر الذي يوجد فيه طلاب عينة الدراسة. أن الإدراك الذهني لمساحة بلدان خارطة الوطن العربي المختلفة غير واضحة لدى طلاب العينة، وينطبق الأمر نفسه على الدولة نفسها وعلاقتها مع الدول الأخرى المجاورة. ولتدعيم الإدراك الذهني لخارطة الوطن العربي وللدولة الواحدة من حيث الشكل العام والمساحة والأبعاد، فلا بد من برامج تعليمية وتربوية تلتزم التدريب المعملي، وتؤكد وحدة الرقعة الأرضية للوطن العربي، وكذلك وحدة التراب الوطني لكل دولة عربية، لأن الحفاظ على هذا التراب هو جزء من عملية الحفاظ على مجمل التراب العربي بأكمله.

في حين دراسة (غليون، 1998) بعنوان : (الوطن العربي وتحديات القرن الواحد والعشرين)، تعمل على تقديم رؤية إجمالية للنظام الإقليمي العربي وتوضيح الوضع الدولي في الحقبة التي أصبحنا نطلق عليها اليوم اسم العولمة من جهة، وتحليل الاستجابات العربية أو السياسية والاستراتيجيات المختلفة التي تبلورها البلدان العربية وتحاول بلورتها للرد على التحديات التي يثيرها هذا الوضع، وتأمين موقع لها في المعاد الدولية الجديدة. حيث تهدف الدراسة إلى الوقوف على طبيعة التحولات الحاصلة اليوم على صعيد الوضع الدولي، وإبراز أثارها المادية والمعنوية على أوضاع المجتمعات المختلفة، التعرف بالاستراتيجيات التي تحاول من خلالها الكتل الدولية أن ترد على هذه التحديات، وإلى أي حد تشكل هذه الاستراتيجيات استجابات صحيحة وناجحة. وقد انتهت الدراسة لعدة نتائج كان من أهمها: إن غياب السياسة الصحيحة وغياب الإرادة السياسية هما تعبير عن غياب المصلحة في الإصلاح لا غياب القدرة أو الإمكانية علية. ومصدر ذلك هو المنطق المحرك لهذه النظم ليس النفع العام ولكن الحفاظ على النظام

وعلى المصالح الخاصة التي تقع وراءه. إن أول خطوة نحو الإصلاح هي تغيير النظام، أي القاعدة التي يقوم عليها الحكم في البلدان العربية.

أما دراسة (حرب، 2001) بعنوان : (النظام العربي ... إلى أين ؟) ، فقد تناولت جانب التنمية السياسية والإصلاح الاجتماعي في الوطن العربي، وتعالج هذه الدراسة الأوضاع والنظم السياسية العربية الراهنة، وما يرتبط بها – بالضرورة – من قضايا اجتماعية وثقافية – ونحن على وشك الدخول في بداية القرن الحادي والعشرين، مقارنه بما نطمح إليه. وقد انتهت الدراسة إلى أهم النتائج نذكر منها: إن أي تطور للنظام الديمقراطي لا بد وأن ينعكس إيجابياً على التنمية السياسية. وان ما تشهده البلدان العربية من توجهات تختلف في ظروفها

وشدتها نحو الاقتصاد الحر، وتشجيع القطاع الخاص، والانفتاح على الاقتصاد الخارجي، يثير ردود أفعال متباينة في علاقته بالتطور الديمقراطي. وعلى الصعيد الإقليمي فإن عملية تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، قد أثرت بقوة طوال الأعوام الخمسين الماضية على الأوضاع الداخلية في البلاد العربية كلها، وبالأخص دول المواجه.

لكن دراسة (حتي، 2001) بعنوان : (البيئة الإقليمية من منظور المشروع الحضاري)، فتناولت البيئة الإقليمية للنظام الإقليمي العربي من منظور المشروع الحضاري العربي النهضوي الذي نريد بناءه وإرساء أسسه. علماً بأن النظام العربي يتسم بخاصية لا تعرفها نظم إقليمية أخرى في العالم وهي ثنائية تركيبته أو بنيانه: فهو نظام تقليدي من جهة، ونظام مجتمع قومي يقطع عبر الدول ويشكل وعاءها الحضاري من جهة أخرى. هذا وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها: إن بعضاً من التغيرات الايجابية أخذت تستقر في النظام العربي وتشكل عناصر أساسية في عملية الإحياء القومي.

وان الأوضاع العربية عموماً على الرغم من التردي الذي طرأ عليها في العقد الأخير وتغييب العديد من آليات العمل العربي المشترك، وتكاثر الأزمات والتحديات وضعف وحدة الصف العربي، إلا أن الحيوية السياسية للشارع العربي عادت لتنبض من جديد، وفرضت على الطبقة السياسية العربية قدراً معيناً من التنسيق والعمل المشترك لمواجهة التحديات.

هدفت دراسة (المشاقبة والهزايمة، 2001) بعنوان : (الإدراك السياسي لأبعاد التمزق القومي العربي، للتعرف على الإدراك السياسي لأبعاد التمزق القومي العربي لدى طلبة جامعة العلوم التطبيقية الأهلية)، وأثر الخصائص الديمغرافية لأفراد العينة على الإدراك السياسي للعينة. هذا وقد انتهت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها: أولاً النتائج السلبية والتي تمثلت في عدة أمور منها (ضياع هوية الأمة العربية، إبقاء المنطقة العربية مفتوحة للتدخلات الأجنبية، وإفراغ الأنظمة العربية من محتواها)، ثانياً النتائج الإيجابية والتي تمثلت في (تحقيق الوحدة العربية، تحقيق التعاون والتكامل العربيين، تحرير الإدارة العربية، اختفاء مشاكل الحدود، تسهيل عمليات عبور العربي من وإلى الأقطار العربية، والاحترام المتبادل والقائم على أساس حسن الجوار بين الأقطار العربية).

أما دراسة (السيد علي، 2003) بعنوان : (العرب في مواجهة العولمة بين التعبئة والاحتلال) ، فقد ذهبت الدراسة إلى بيان تأثر النظام الإقليمي العربي بالعولمة إذ أنها مرتبطة أساساً بالنظام الرأسمالي، وبتطوره المتواصل تاريخياً بحيث تمثل أقصى مرحلة، وتقود إلى هيمنته اقتصادياً وسياسياً وثقافياً، مما يشكل الهدف في النظر إليها من جوانب مختلفة: اقتصادية وسياسية وثقافية. حيث يعتبر الجانب الاقتصادي للعولمة هو أساسها وجوهرها ومنبع كل صفاتها الأخرى غير الاقتصادية. حيث كان من أهم النتائج التي انتهت إليها الدراسة ما يلي: أن العولمة ستنقل البلدان النامية بما فيها العربية في حالة التبعية

الاقتصادية السائدة إلى طور الاحتواء الاقتصادي، بحيث تفقد الكثير من استقلالية قرارها الاقتصادي والتنموي. أن مواجهة البلدان العربية للعولمة يتحتم أن يكون جماعياً وليس انفراديا، وذلك من خلال تكامل اقتصادي عربي كامل وقوي، وليس من خلال تكتلات إقليمية كالشرق أوسطية، أو دولية كالشراكة الأوروبية المتوسطية.

وهدفت دراسة (العزام و الهزايمة، 2004) بعنوان : (تحديات النظام الإقليم العربي من منظور مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية)، إلى التعرف على التحديات التي تواجه النظام الإقليمي العربي من منظور مُدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية، وأثر الخصائص الديمغرافية لأفراد العينة على منظور العينة للتحديات التي تواجه النظام الإقليمي العربي. حيث توصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها: اعتبار كل من الوحدة العربية، العمل بالتعددية السياسية، وترسيخ قواعد المؤسسية العربية من الحلول الرئيسية، لأن الوحدة تعتبر رمزاً للقوة، والقوة أداة ردع لأي تحد من التحديات السياسية للنظام الإقليمي العربي. وان إنشاء سوق عربية موحدة وزيادة الاستثمار العربي يعد حلاً رئيسياً للتحديات الاقتصادية. إضافة إلى أن هناك خلخلة في البنية الثقافية والاجتماعية وذلك بسبب التطبيع مع الكيان الصهيوني.

وفي دراسة (أتشاريا، 2007) بعنوان: (إدارة التحديات التي تواجه السيادة في عصر النزعة الإقليمية: آسيا والعالم العربي ، بحث في كتاب التحولات الراهنة ودورها المحتمل في إحداث التغيير في العالم العربي)، هدفت إلى تحليل العلاقة المتغيرة بين النزعة الإقليمية والسيادة في كل من آسيا والعالم العربي، وذلك من خلال دراسة العلاقة بين مفهومي النزعة الإقليمية والسيادة، وإعطاء خلفية تاريخية لهما، كما ويتم استعراض التطورات الأخيرة في ميدان السياسات الدولية التي أثارت التحديات بوجه

تعاظم ظاهرة سيادة الدولة. فكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي: أن آسيا تعكف حالياً على إقامة "مجموعة أمنية إقليمية" خاصة بها وهي عبارة عن تجمع لتلك الدول التي وضعت لنفسها تطلعات وآمال بعيدة المدى للتحولات السلمية واستبعدت كلياً اللجوء إلى استخدام القوة كوسيلة لحسم الأزمات. وبطبيعة الحال، فإن العالم العربي ينبغي أن يتطلع إلى أن يصبح مجموعة أمنية إقليمية ضمن حدوده الجغرافية، عن طريق إزالة أية احتمالات لنشوب صراعات عربية بينية، قبل أن يتمكن من الخروج بحلول إقليمية لمعضلات أمنية إقليمية.

إن ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة ما يلي:

1. إن الدراسات السابقة لم تتناول واقع النظام الإقليمي العربي بقصد تشخيص كل التحديات التي تعصف بهذا النظام.
2. إن الدراسات السابقة كانت انتقائية في معالجة التحديات التي تعصف بالنظام الإقليمي العربي.
3. إن الدراسات السابقة أغفلت الكثير من التحديات التي تعصف بالنظام الإقليمي العربي وتجاهلها.

حيث تأتي هذه الدراسة لتضيف الجديد إلى الدراسات السابقة، ذلك الجديد ينصب على ما أغفلته تلك الدراسات، ولتشكل لبنة جديدة في دنيا السياسة العربية.

الطـــريقة والإجـــراءات:

1. منهجية الدراسة:

ستقوم هذه الدراسة باستخدام أكثر من منهج علمي أو أداة بحث تحليليه تعين على الإلمام بجوانبها المتعددة. إن دراستنا هذه لا تخرج عن هذا المقصد، لذا اعتمدنا في هذه الدراسة على أكثر من منهج

لكون أن كل منهج قد يتم بواسطته معالجة جانب من جوانب الدراسة، حيث يحتاج الجانب الآخر إلى منهج مخالف وهكذا، لذا فإننا سنتناول المنهج التاريخي

والوصفي التحليلي والمقارن، فالأول لا بد تناول بعض الجوانب التاريخية للنظام الإقليمي العربي، ومن ثم لا بد من وصف بعض الظواهر التي يمر بها النظام الإقليمي العربي، فالمنهج الوصفي التحليلي يركز على دراسة الظواهر السياسية وتحليلها و الوصول إلى تعميمات ذات طابع شمولي ، ومن ثم المنهج المقارن مقارنة بعض جوانب هذا النظام بجوانب في نظم إقليمية أخرى.

2. أدوات الدراسة:

سوف يستخدم الباحث في هذه الدراسة نوعين من المصادر وهما:

- **المصادر الأولية:** الكُتاب والمفكرون القوميون العرب ممن نادوا بالفكر القومي العربي.
- **المصادر الثانوية:** وتتضمن الوثائق والكتب والدراسات والمخطوطات والتي ستتوفر بين يدي الباحث، وتخدم موضوع الدراسة.

الفصل الثاني

ماهية النظام الإقليمي العربي ودوافع الأطماع الخارجية.

المبحث الأول:ماهية النظام الإقليمي العربي

تعد ظاهرة التكتل الإقليمي ظاهرة مميزة وهامة ظهرت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية حيث شـــملت البلاد المتقدمة ودول العالم الثالث اذ لم يعد بإمكان أية دولة منفردة مهما بلغت قوتها أن تتـــوازن فـــي مصالحها وأمنها مع كتلة أو تجمع ، ويشكل الوطن العربي نظاما إقليميا متكاملا نظرا لآنه يحتوي على عدة دول عربية متقاربة من حيث التاريخ والسياسية والسكان وأحيانا الاقتصاد بالإضافة إلى اشـــتراكها في الثقافة العربية والإسلامية الواحدة تناول هذا الفصل التعريف بالنظام الإقليمـــي العربـــي ودوافـــع الأطماع الخارجية بالوطن العربي ولذا فقد تم تقسيم الفصل الى مبحثين يتناول المبحث الأول ماهيـــة النظام الإقليمي العربي في حين يتناول المبحث الثاني دوافع الأطماع الخارجية بالنظام الإقليمي العربي

المطلب الأول : المفهوم العام للنظام الإقليمي العربي .

هناك عدم اتفاق حول تحديد ماهية النظام ويعود ذلك الى أن النظام يعد مفهوما اعتباريا لا تحدده المادة مما جعله يخضع إلى اجتهادات الباحثين وتصوراتهم الذاتية التي انعكست بدورها على اتجاهاتهم الفكرية .وهناك تعريفات عدة للنظام الإقليمي تم تناولها في موقع اخر من هذه الدراسة ونتيجة لذلك فان التركيز سيكون على النظام الذي تشكل عناصره الوحدات السياسية التي تدخل مع بعضها في عمليـــة تفاعـــل متصلة ومستمرة. وبناء على ما سبق فان النظام هو " مجموعة النماذج والقواعد المترابطة التي تحكـــم

عمل العلاقات بين الدول وتحدد مظاهر ومصادر الانتظام فيها خلال فترة زمنية معروفة" .(فهمـــي ، 1999: 17)

ويعد مفهوم النظام الإقليمي من المفاهيم الحديثة اذ بدأت دراسات العلوم السياسية بحثهفي مرحلة الستينات والسبعينات من القرن الماضي وذلك بعد خروج العالم من حربين عـــالميتين وكـــذلك يرجـــع البعض جذور تكوين النظام الإقليمي في الفكر السياسي إلى زمن بعيد حيث كان النظام الإقليمـــي احـــد المواضيع الرئيسة التي تم بحثها في مرحلة بداية التنظيم الدولي عندما أدرك الباحثون الـــسياسيون أن إقامة التنظيم الإقليمي هي إحدى الطرق الرئيسية لتحقيق الهدف في الأمن والسلام الدوليين وذلك لسهولة إقامة هذا التنظيم وقدرته على الحركة وفاعليته لأنه يضم عددا معينا من الكيانـــات (سلـــسلة بحـــوث وحوارات ، 2004: 76)

والنظام الإقليمي هو عبارة عن : مجموعة من الدول (دولتين أو أكثر متجاورة)، تملك بعض الروابط الاثنية ، واللغوية والثقافية والاجتماعية والتاريخية المشتركة .ولاصباغ سمة النظام إقليمـــي يجـــب ن تتوافر صفات محددة في النظام تتمثل في وجودمجموعة من الدول في رقعة جغرافية واحدة تكون فيهـــا دول ذلك النظام مجاورة لبعضها البعض, هذا فضلا عن تشابه المكونات الثقافية للذين يسكنون في تلك الدول ذلك النظام كاللغة الواحدة والدين الواحد والتاريخ المشترك و العادات و التقاليد المتقاربة كما لا بد من و جودتفاعل سياسي بين أبناء ذلك النظام و شعورهم بأنهم مجموعة واحدة تواجه مصيرا مـــشتركا ويزداد فيها الشعور بالهوية. (هلال ومطر، 2001 : 35)

ويشير النظام الإقليمي إلى نوع من العلاقات والتفاعلات بين مجموعة من الدول التي تقع داخل إقلـــيم جغرافي واحد، (عبد الله ، 1992 : 26) أي أن مفهوم النظام الإقليمي يشير إلى المجـــال الجغرافـــي

الذي يضم دولا متجاورة تتدخل مع بعضها في أنماط معقدة من التفاعلات والتعاملات تحقيقا لأهـداف ومصالح مشتركة وبهذا فان النظام الإقليمي يشمل جملة معايير يمكن الرجوع إليها لتحديد ماهيتها .

وعلى ضوء التعريف السابق للنظام فان الوطن العربي يعد من الاقاليم الاكثر اسـتحقاق لإطلاقـصفة النظام الإقليمي عليه ، وذلك لأنه هناك الكثير من الخصائص التي تتفق وتعريفات النظام الإقليمي فهناك الشعور بالانتماء إلى القومية العربية ، كما ان هناك عوامل مادية تعمل على تكريس هذا الواقع كالامتداد الجغرافي ، واللغة ودرجة التفاعلات التي ظهرت أبرز تجلياتها علي المستوي التنظيمي . و يشير مفهوم النظام الإقليمي العربي الى كافة البلاد العربية من موريتانيا إلي الخليج، والتي يـربط بـين أعـضائه عناصر التواصل الجغرافي والتماثل في عديد من العناصر اللغوية والثقافية والتاريخية والاجتماعية مع وجود تفاعلات بين أعضائه وإن كانت متفاوتة(هلال ومطر، 2001: 35)

وعلى ضوء هذا المفهوم فإن النظام الإقليمي العربي توافر فيه العناصر الثلاثة الرئيسية فـي تعريـف النظام الإقليمي المتمثلة "بمجموعة العلاقات المنسجمة و المتكاملة بين عدد من الدول، المتجـاورة فـي إقليم جغرافي محدد" (هلال ومطر، 2001 : 35) ووفقا لعناصر النظام الإقليمي فان الوطن العربـي يشكل في إطار تكوينه الجغرافي نظاما إقليميا وذلك لكونه يشتمل على العناصر التي يشترطها النظـام الإقليمي وهي : – (فهمي، 1999 : 26)

1- **الوحدة الجغرافية** :ان رقعة الأرض التي تحتلها الدول العربية تشكل إقليما جغرافيـا واحـدا متصلا ، يمتد من الخليج العربي شرقا ، إلى المحيط الأطلسي غربا ومن حدود تركيا الجنوبية شمالا إلى البحر العربي وهضبة الحبشة والصحراء الإفريقية الكبرى جنوبا ،وينفصل الـوطن العربي عن غيره بحدود طبيعية الا انه لا يوجد ما يفصل بين أجزائه الداخلية وعليه فان الدول

العربية تقع ضمن إقليم جغرافي واحد متصلومتكامل .وهذا ما حدا بالدول الاستعمارية الى زرع اسرائيل في قلب الوطن العربي بهدف قطع الاتصال الجغرافي بين مكونات النظـــام الإقليمـــي العربي

2- **التشابه :** على الرغم من اختلاف وتعدد النظم السياسية التي يتكون منها الإقليم العربي إلا ان سكانه يتمتعون بخاصية التشابه والتجانس الثقافي والفكري والاجتماعي وتلعب اللغة العربيـــة والمصالح المشتركة دورا بارزا في التشابه بين أعضائه وينبع هذا التماثل من ما يلي :

أ- **الانتماء القومي :** يتوافر لدى سكان الإقليم العربي بكافة أقطاره الانتماء القومي الواحد ، حيث يعبر عن هوية قومية متميزة هي القومية العربية تحدد طبيعة ولائه وانتمائه ، ويتعـــزز هـــذا التشابه بجوانبه الثقافية والاقتصادية والاجتماعية .

ب-**التاريخ المشترك :** يربط سكان الإقليم العربي تاريخ واحد وهذا ما عزز ضـــرورة اســـتمرار التشابه ووحدة الانتماء ، فقد شكل الوطن العربي عبر التاريخ وحدة متكاملة في ظـــل مختلـــف الظروف، مما أدى الى خلق روابط تاريخية وثقافية وتراثية أعطتالتشابه بعدا حتميا في التكوين الذاتي للشعب العربي، حيث أصبح التاريخ يمثل" وحدة المشاعر ووحدة الآلام والآمال ..

ج- وحدة اللغة : تشكل اللغة العربية وسيلة التعبير عن الوجود العربي بجوانبـــه الفكريـــة والثقافيـــة والإنسانية، وقد كان للإسلام دور لتعزيز هذه الرابطة وحفظها من التشويه فكانت دليلا لوحـــدة تكـــوين الأمة وانتمائها الواحد وهويتها المميزة .

3- **التفاعل :** يشكل الإقليم العربي وحدة ديموغرافية وجغرافية واقتصادية متكاملة يفرضـــها الواقـــع الإقليمي المستند إلى عمق الروابط العربية على مختلف الصعد والمستويات.

وعليه فان مصطلح النظام الإقليمي العربي، ما هو الا تعبير يدل علي ذلك الإقليم الذي يــضم وحــدات سياسية متماثلة ومتقاربة في النواحي الثقافية و الاجتماعيةوالاقتصادية والتاريخية، تدخل في شبكة معقدة من التفاعلات متعددة الأغراض والمضامين،أي أن مصطلح النظام الإقليمي العربي ليس إشارة إلي إقليم جغرافي فحسب وإنما يعكس المصطلح نفسه توجهات السياسية،نظاما يستند إلى تجانس ثقافي فريــد ذو عمق حضاري،فالوطن العربي يشكل نظاما إقليميا متكاملا لكونه يحتوي على عدة دول عربية متقاربــة من حيث التاريخ والسياسية والسكان وتجدر الاشارة الى ان النظام الإقليمي العربي بدأ بالتبلور حــسب رأي الكثيرين منذ تأسيس جامعة الدول العربية عام 1945 . وتمثلت أهم عناصره في البلدان العربيــة التي يجمعها علاقات جغرافية وتاريخية وثقافية .

المطلب الثاني: واقع النظام الإقليمي العربي

يمرالنظامالإقليميالعربيبظروف سياسية دقيقة جدا فالمتأمل لواقع النظام الإقليمي العربي يجد ان هنــاك تمزق وتنافر وحروب بين بعض دوله فضلا عن الضعف والترهل الذي بلغ في بعض دول هذا النظــام حد الإنهاك وقد أدى هذا الضعف إلى انهيار شبه كامل لهذا النظام فلم يعد هناك تفاعــل بــين دولــه ، وأدارت دول هذا النظام ظهرها للعلاقات البينية والقواسم الثقافيةوالتاريخية، وبلغ التفكك والتنافر، فــي السياسات والمصالح درجة لم يسبق لها مثيل وتراجع العمل العربيالمشترك إلى ادنى حــدوده ، وحــل محله التركيز على مصلحة الأنظمة الخاصة، وقد تجلى هذاالسلوك بوضوح في الموقف مــن القــضية الفلسطينية، حيث تراجع مستوى التعاطي معها إلىحدود دنيا.

ولقد ارتكز النظام الإقليمي العربي منذ قيامه وحتى حرب الخليج على اربعة ركائز هي:

1-قبول التقسيم الاستعماري

ازدادت الهجمات الاستعمارية بعد سقوط الدولة العثمانية على كل بلدان الوطن العربي من استعمار فرنسي وإيطالي واسباني وبرتغالي ليطال أغلب البلدان العربية ويخضعها تحت السيطرة الاستعمارية. وقد ظهرت خلال تلك الحقبة حركات قومية عربية تطالب بالتحرير والاستقلال وتحالفت بعض هذه الحركات القومية مع الإنكليز لنيل حريتها خصوصاً من العثمانيين إلا أن الحلفاء الانكليز بعد انتصارهم خالفوا العهود ولم يفوا بالوعود فاحتلوا البلاد العربية وقسموها حسب معاهدة سايكس- بيكو 1917 إلى دويلات وأقطار متعددة. ولما لم يقبل العرب بالحكم الأجنبي أخذوا يطالبون بالاستقلال والتحرر وكانت حصيلة نضالهم استبدال الاحتلال الأجنبي بالاستقلال الشكلي المسير من قوى الاستعمار(الراوي ، 2003) وقد عمل الاستعمار على تقسيم الوطن العربي الى كيانات ودويلات صغيرة لا حول لها ولا قوة و اعتبرت دول النظام الإقليمي العربي التقسيم الاستعماري حقيقة اجتماعية موضوعية. فأصبحت كل دولة عربية تعترف بواقع التقسيم و تعهدت أن تحترم الحدود التي رسمها المستعمر ملتزمة بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية الأخرى معتبرة مواطني الدول الأخرى رعايا أجانب. ولم يقف الامر عند ذلك بل أخذت هذه الدول تتفنن في وضع كل الأساليب الممكنة لبناء الحواجز بين أبناء الأمة الواحدة وصارت كل دولة في الوطن العربي تمارس سياسة تنسجم مع النظام الدولي المهيمن و قانونه العام فتتشبث بالسيادة و الحدود داخل الوطن و تعرقل انتقال الأشخاص و الأموال و تشدد على الحدود و تدخل في صراعات دموية و تحتكر الثروات و تمنعها عن باقي الدول العربية وتمادت في ذلك اذ وضعت مدخراتها في البنوك و الدول الأجنبية بدلا من استثمارها في الدول الشقيقة

2-الارتباط بالأقطاب الخارجية :

بعد انشاء الجامعة العربية دخلت الدول العربية المستقلة آنذاكوفقا لميثاق الجامعة وكان استقلال هــذه الدول بموافقة الدول المستعمرة او الدولة الحامية بحيث تم الإعلان عن هذا الاستقلال بعد توقيع العديــد من المعاهدات التي تكفل مصالح الغرب اي انه استقلالا شكليا لا اكثر ولا اقل وكانت لا تملك من هذا الاستقلال الا النشيد الرسمي و العلم و ممثل في الأمم المتحدة هذا فضلا عن ان فكرة التضامن داخــل الجامعة العربية تأتي بما لا يتعارض مع الارتباطات الخارجية. فقد نصت المادة الثانية على ان الهدف من الجامعة العربية هو صيانة استقلال الدول العربية الأعضاء في الجامعة .

ثالثا: التضامن العربي كبديل مواجه لشعار الوحدة العربية أو الدولة العربية الواحدة.

لقد هدفت بريطانيا من انشاء الجامعة العربية كنوع من التنظيم الدولي الإقليمي بين الأقطــار العربيــة محاولة بذلك احباط مشروعات عربية اكثر وحدوية(Gomma , 1995, p 63)

وفي هذا السياق وبحجة احترام ميثاق الجامعة العربيةفان القاعدة مواجهة أي عمل وحــدوي لان هــذه القاعدة تحمي المصلحة القطرية من أي طغيان للمصلحة القومية فكل ما يضر مصلحة الدولة القطريــة يتم تأجيله. وعلى أساس هذه القاعدة تتم معارضة بناء الدولة العربية الواحدة. و للالتفاف علــى فكــرة الوحدة العربية. تتحدث القوى الاقليمية عن الوحدة المدروسة و عن التكامل الاقتصادي لمعارضــة أي عمل وحدوي، و لتبرير ارتباطاتها بالقوى الخارجية. فالتضامن العربي كشعار مقابل للوحدة العربيــة يتستر بالواقعية. و لكن حتى فكرة التضامن بمعنى التعاون لم تجد طريقها للتنفيذ نظرا لارتباط أغلــب الدول بالقوى الخارجية.

وتجدر الاشارة الى انه نتيجة للضعف الذي عانت منه جامعة الدول العربية منذ تأسيسها، وتراجع دورها بسبب بعض المتغيرات الدولية والاقليمية التي أثرت على العمل العربي المشترك، بحيث وصل

الى تجميد دور الجامعة العربية او عدم أخذ وجودها بالاعتبار وإلغاء دورها نهائيا ، أصبحت هناك حاجة ماسة الى تفعيل وإصلاح الجامعة العربية، و ينطلق الإصلاح من إصلاح البنية المؤسسية لهذه الجامعة. فالإصلاحات مهمة لتفعيل دور الجامعة وخلق آليات لتفعيل مبادرات الإصلاح لتحقيق قدر وافر من الاستقلال والاستقرار في المنطقة العربية، وتأكيد العمل المشترك المصاحب لكل مبادرات التكتلات الاقتصادية وتفعيل التعاون العربي المشترك (محمد علي، 2006 : 1) وتعود مشاريع تطوير الجامعة الى عام 1948 ففي عام 1956 قدمت الأمانة العامة مبادرتها لتعديل ميثاق الجامعة مع بعض الإضافات الجديدة الا انه لم يؤخذ بهذه المبادرات . (يوسف، 2004 : 47) وفي عام 1974 وافقت قمة الرباط على تعديل الميثاق ،وشكلت لجنة لهذا الغرض على ان يعرض الموضوع في القمة التالية . الا ان قمة 1976 لم تتعرض للقرار وركزت على الحرب الأهلية اللبنانية . اما قمة بغداد عام 1978 فقد ركزت على كامب ديفيد ، وطالبت قمة تونس في 1979 بالإسراع بتعديل الميثاق ،وتكررت المطالبة بالأمر نفسه في قمة 1980 ،ثم أشارت قمة فاس في العام 1982 إلى تأجيل عرض مشروع التعديل علىالقمة لمزيد من الدراسة على ان ترفع مشاريع التعديل إلى القمة التالية ، ولم تتعرض مؤتمرات القمة 1985 ،1987 ، و1988 الى موضوع التعديل ، الا ان قمة 1989 قررت إعادة النظر في مشروع تعديل الميثاق. ولم تتم إعادة النظر قبل انعقاد قمة بغداد في عام 1990 ،حيث طالبت تلك القمة وزراء الخارجية العرب بإتمام الإجراءات المتعلقة بتعديل الميثاق ،ورفع توصياتهم إلى مؤتمر القمة التالية بالقاهرة . وبعد اقل من ثلاثة شهور انعقد مؤتمر القمة في القاهرة للنظر بغزو العراق للكويت ولم يبحث موضوع تعديل الميثاق ، وقد أدى الغزو إلى تعذر انعقاد القمم العربية حتى عام 1996.ولم تبحث كل من قمة بيروت في عام 2002 وقمة شرم الشيخ في عام 2003 في تعديل الميثاق.

ونتيجة للعدوان الأمريكي على العراق عام 2003 برزت دعوات تطالب بضرورة تطوير العمل العربي المشترك ومؤسساته ، وعلى رأسها جامعة الدول العربية نتيجة لعدم قدرة النظام العربي الرسمي على الاستمرار في ظل الظروف الجديدة. (نوفل ، 2006 : 1) وقد طالبت مقررات مجلس الجامعة على مستوى القمة في عمان عام 2001، وشرم الشيخ عام 2003، الدول العربية بتقديم اقتراحاتها وتصوراتها بشان تطوير مؤسسات العمل العربي المشترك ،وعلى ضوء ذلك شهد عام 2003 تقديم سبع مبادرات لإصلاح جامعة الدول العربية . وقد اجتمع وزراء الخارجية في القاهرة بمقر الجامعة في عام 2004بهدف مناقشة الأفكار والمبادرات المطروحة لتطوير الجامعة، وناقشوا ثلاث مبادرات أساسية فقط(التقرير الاستراتيجي العربي، 2005 : 304) وفي قمة الجزائر عام 2005 تصدرت جدول أعمال القمة قضايا الإصلاح في الجامعة العربية، وقد أقر المؤتمر بعض التعديلات كماأكد القادة على تفعيل آليات العمل العربي المشترك وتنفيذ المشروعات المشتركة في المجال الاقتصادي لتكون قادرة على مواجهة الاختلالات القائمة في نظم التجارة الدولية. وفي آذار 2006م انعقد مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة وكان من ضمن المواضيع المدرجة مشاريع قرارات تختص بإجراء إصلاحات في الجامعة العربية مثل تعديل نظام التصويت وإنشاء محكمة عدل عربيه وإنشاء مجلس السلم والأمن العربي وتطوير عمل البرلمان العربي ومواصلة النظر في الأفكار التي عرضها الرئيس الليبي في قمة عمان 2001م.(محمد ، 2006: 6) .

وفي قمة سرت 2010 تم اعادة طرح بند الجامعة العربية من جديد تحت عنوان «إعادة الهيكلة الجديدة للجامعة العربية». والمشروع عبارة عن محاولة دمج لمشاريع كانت مقدّمة من خمس دول عربية، ليبيا وقطر والعراق واليمن ومصر التي كانت قد عقدت اجتماعاً على مستوى القمّة في طرابلس

في حزيران الماضي، في محاولة منها للتوصل إلى صيغة موحّدة للتصديق. لكن ذلك الاجتماع أفرز وجهتي نظر لا تزالان قائمتين حتى اليوم:

– الأولى تهدف إلى إحداث تعديل جذري وشامل بوتيرة سريعة لإقامة اتحاد عربي أو جامعة الوحدة العربية بدلا من جامعة الدول العربية, حيث ينص الإعلان الليبي على أن يكون لجامعة الوحدة العربية الشخصية القانونية الدولية والأهلية الكاملة على أساس التكافؤ والتكامل بين أعضائها والاتفاق على ميثاق جديد تنفذ عناصره في إطار زمني محدد, وهو ما تتبناه دولة اليمن بخلاف ليبيا.

– أما وجهة النظر الثانية فهي تتبنى رؤية تدريجية للإصلاح والإبقاء على مسمى جامعة الدول العربية في المرحلة الراهنة وإرجاء بحث إقامة الاتحاد في أعقاب تنفيذ خطوات التطوير وتقييمها, وهو ما أيدته مصر باعتبار أن الجامعة هي قاطرة العمل العربي المشترك, ودعت إلى الاحتفاظ باسم الجامعة العربية مع إضافة كلمة (اتحاد) ليكون الاسم الجديد المطروح اتحاد الجامعة العربية.وقد أيدت السعودية هذا التوجه حيث أعلنت أن (إصلاح منظومة العمل العربي المشترك يستدعي تفعيل التعاون العربي من خلال تقوية مؤسسة الجامعة، في سبيل الارتقاء بالعمل العربي ليكون بالفعل والممارسة عملاً مشتركاً وفاعلاً ومؤثراً وهو ما لايحتاج إلى تعديلات جوهرية في الميثاق، أو إنشاء مؤسسات جديدة ، بقدر ما يحتاج إلى تفعيل وتقوية المؤسسات القائمة، والالتزام الجاد والعملي بما تم الإجماع عليه).

ومن جهتها رأت سوريا أن (تطوير هذه المنظومة لا يتم في قمة واحدة وأن على العرب إنضاج الأفكار المطروحة بهذا الشأن، لأن عملية الإصلاح والتطوير عملية مستمرة، لكن كل ذلك يحتاج إلى قناعة بما يتم طرحه من أفكار حتى تكون هناك إرادة لتحقيقه بما يخدم مصلحة المواطن العربي). وتهدف إعادة

هيكلة الجامعة العربية إلى إتاحة المجال لجهة تحويل الجامعة العربية ضمن سياق مؤسسي جديد، بحيث تصبح "اتحاد عربي" أو "اتحاد الدول العربية"،

الا ان هناك العديد من النقاط السلبية المتعلقة بهذا المشروع لأنه جاء متأخراً كما أنه تم بإشراف شخص واحد ، علماً بأن التكتلات والأحلاف لا بد أن تكون ثمرة جهود هائلة بواسطة الخبراء ومراكز الدراسات إضافةً إلى المشاورات، وهو ما لم يقم به الأمين العام. إضافة لذلك، فإن بناء "اتحاد إقليمي" أمر ينطوي على سيناريو يتكون من العديد من العوامل الحاكمة، فهناك ملفات اقتصادية وملفات سياسية وملفات اجتماعية وملفات ثقافية وما شابه ذلك، والانتقال من مضمون الجامعة العربية إلى مفهوم الاتحاد يتطلب معالجة كل هذه الملفات بما يتضمن عدة مئات من ورشات العمل ومئات الأوراق البحثية، فضلاً عن جمع المعلومات وتحليلها وتفسيرها، وهو بالطبع ما لم يقم به الأمين العام عمرو موسى، ولقد خرجت القمة بتأجيل البحث في الموضوع الى قمم قادمة .

رابعا: معاداة الديمقراطية

من المعروف ان جميع الأنظمةالحاكمة في دول النظام الإقليمي العربي استلمت السلطة بالسيطرة المباشرة، إما بمناسبة خروج القوى المحتلة وبالتفاهم المسبق معها، أو بسبب اعتمادها مشروعية تاريخية أو بمناسبة انقلابات عسكرية، ولم تعتمد أي منها في صعودها إلى سدة الحكم وفي تجديدها لنفسها في هذا الحكم على أي مشاورة جدية وحقيقية للمواطنين، ولا تزال ترفض أن تطرح وجودها وبقاءها في السلطة بل وحتى سياساتها اليومية لأي استفتاء أو استشارة أو موافقة شعبية. فهي لا تقبل بأي شكل أن تربط استمرارها في السلطة بموافقة أو قبول الرأي العام، وتطلب أن ينظر إليها على أنها حقيقة قائمة وغير مطروحة لأي نقاش ولا يمكن توجيه أي مساءلة لها أو اعتراض. (غليون ، 2004) وعليه فقد

قام النظام الإقليمي العربي على معاداة حرية الرأي و تعاقبت على الوطن العربي حكومات تحت شعارات اليمين و اليسار و حكمت باسم التقدمية و الثورية و الليبرالية, و الأصالة و المعاصرة واتفقت هذه الأنظمة رغم اختلافها على معاداة الديمقراطية. ولقد صاحب قيام النظام الإقليمي العربي ايضا مجموعة من القضايا والتحديات الكبرى في مرحلة ما بعد استقلال الدول العربية و استمرت هذه القضايا والتحديات بأشكال مختلفة وتحت مسميات مختلفة طوال العقود التي تلت قيام النظام الإقليمي وحتى يومنا هذا دون ان تتفق مكونات النظام الإقليمي على مسار واحد لمعالجة هذه القضايا او العمل على حلها ومن بين هذه القضايا على سبيل المثال ما يلي : (حماد، 1989 : 93)

1- لا زالت القضايا الكبرى منذ قيام الجامعة دون حل أو حسم ، وفي مقدمتها قضية فلسطين ، وقضية الوحدة العربية ذاتها .

2- بروز المحاور والتكتلات في النظام العربي في داخل مؤسساته ومن اهمها جامعة الدول العربية . وعلى الرغم من تغير المجموعات حول كل محور أو تكتل ،الا ان الظاهرة لا زالت مستمرة .

3- اختراق للنظام الإقليمي: تمثل اختراق النظام الإقليمي ذلك في دور الدول الأجنبية (الغربية على وجه الخصوص) والتي هدفت الى إعاقة آية محاولات تسعى للوصول الى صياغة مؤسسية للعمل العربي المشترك . كالدور البريطاني و الدور الفرنسي والدور الصهيوني ، وسعت جميع هذه الأدوار إلى محاربة الوحدة العربية وإرساء مؤسسات العمل العربي المشترك بشتى الوسائل . هذا فضلا عن ان الدول الكبرى حاولت ، ولا تزال أن تستخدم المحاور العربية لمصلحتها .

خامسا- سقوط الإجماع العربي:

بدأ سقوطالاجماع العربي في سبعينات القرن العشرين عندما ظهر في مؤتمر قمة بغداد 1978 ، اذ غاب الاجماع العربي تجاه اتفاقيات كامب ديفيد 1978 التي مزقت كيان الجامعة العربية(العسلي ، 2004 : 32)، كما ان الإجماع العربي ايضا غاب إزاء الحرب العراقية الإيرانية 1980-1988 فقد كان من المفروض ان تقف الدول العربية كافة ودون استثناء وبحكم الانتماء القومي ومعاهدة الدفاع العربي لجانب العراق إلا ان بعض الدول العربية كسوريا مثلا وقفت الى جانب إيران (فهمي ، 1999: 36). وكذلك ولم يشهد النظام الإقليمي العربي إجماعا حول الموقف بصدد حرب الخليج الثانية 1991 اذ ان بعض الأطراف العربية وقفت إلى جانب الحلفاء ضد العراق الطرف الفاعل في النظام العربي ، في حيث وقفت أطراف أخرى إلى جانبه . ثم الحرب الا نجلو أمريكية على العراق التي أوصلت الاجماع العربي الى العجز الكامل (العسلي ، 2004 :32)

سادسا- استمرارا تفاقم أزمة العلاقات العربية – العربية:

لقد استمر تفاقم العلاقات العربية العربية في النظام الإقليمي العربي منذ نشأته واستمرت معه ولم يستطع النظام الإقليمي العربي الخروج منها، بل شهدت هذه الأزمة تفاقما بمرور الزمن ويعود ذلك إلى أسباب عديدة أهمها: (فهمي، 1999 : 36)

أ- عدم ثبات أولويات الأمن القومي .

ب- غياب المعايير الموحدة لتحديد مفهوم العدو .

سابعا-عجز النظام الإقليمي العربي المتمثل بجامعة الدول العربية، وكذلك بمجلس التعاون الخليجـــي، والاتحاد ألمغاربي العربي، عن خلق اطر أو هياكل قادرة على تعزيز العمل العربي المشترك، بل على

العكس كانت تمثل في الواقع اتحادات قطرية راحت تنمو في مواجهة طروحات الوحدة العربية وقيـــام الدولة القومية الواحدة.

ثامنا :عدم التزام الدول العربية بتنفيذ العديد من الاتفاقيات الاقتصادية التي أبرمتها منذ عـــام1950 وحتى اليوم. فهذه الاتفاقيات ظلت في إطار التنظير للتكامل الاقتصادي العربي أكثر ما كانت تدخل حيز التنفيذ والترجمة العملية، كما واجه النظام الإقليمي العربي العديد من المشكلات خلال مسيرته منذ مـــا يزيد عن ستة عقود منذ نشأته وحتى يومنا هذا ومن بين هذه المشكلات ما يلي

مشكلات الحدود السياسية بين الأقطار العربية:

خلال مسيرة الجامعة العربية فإنها لم تستطع أن تخلق الآليات الكفيلة بتسويتها تسوية عادلة مما أصبح يشكل مصادر تهديد للعلاقات العربية داخل منطقة النظام الإقليمي العربي.

1) **خيارات النخب الحاكمة:**

سواء على المستوى القطري أو على المستوى القومي، فغالبية وعلى الرغم من حسن نياتها لا تملك خياراتها المصيرية وهي فاقدة الحرية والمناورة الاستراتيجية والحركة وليس لها خيار الا خيار قبول ضغوط التبعية لمراكز السيطرة خارج النظام العربي.

2) **التفاوت الشاسع في عناصر القوة بين البلدان العربية ومنها أقطار الخليج العربية** وهذا أدى إلى وجود خلل واضح في ميزان القوى داخل النظام الإقليمي العربي والى عجز عربي في التصدي له. ولذلك فقد أفرزت حالة التشتت التي عرفها النظام الإقليمي العربي خلال المراحل السابقة ضياع الهوية نتيجة تخلي الأنظمة عن الأهداف القومية لجامعة الدول العربية، ومحاولة كل منها أن يجد لنفسه مخرجا من المشاكل الداخلية، فتصرف كل قطر حسب مصالحه الآنية الضيقة على حساب الأهداف القومية.

و يتصف واقع النظام الإقليمي العربي بما يلي : (رغيد ، 2003 : 52-54)

اولا:القدم والقدرة على الاستمرار: يعد النظام الإقليمي العربي من أقدم الأنظمة الإقليمية التي نشأت في العالم بعد الحرب العالمية الثانية.

ثانيا: تدني الفاعلية والأداء: يوجد في العالم نموذجين من نماذج الأنظمة الإقليمية الأول يتوسع أفقيا ويتعمق عموديا بشكل واضح كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي وآسيان ونافتا ومركوسورفي جنوب أمريكا. اما النموذج الثاني فغاليا ما يكون راكدا ويعاني من ضعف الفاعلية مثل منظمة الدول الأمريكية، والاتحاد الإفريقي ومنظمة دول جنوب آسيا ومنظمة التعاون الاقتصادي. ويمكن تصنيف النظام الإقليمي العربي في النموذج الثاني إذ انه يعمق العلاقات بين الدول الأعضاء ولم يتمكن من ردم الهوة الكبيرة بين اتخاذ القرار وتنفيذه.

ثالثا: النظام الإقليمي العربي تجسيد واقعي للعروبة وللانتماء العربي.

تحدد الدول موقفها من النظام الإقليمي العربي في ضوء موقفها من فكرة الوحدة العربية وعلاقتها بها.

رابعا: النظام الإقليمي العربي يشبه أي نظام إقليمي أخر ويتكون من حزمة كبيرة من أنواع ونماذج التعامل بين جماعات ومؤسسات ودول تنتمي إلى إقليم واحد وتتبلور أنواع التعامل هذه في مؤسسات حكومية ومؤسسات أهلية. ولذلك هناك مستويات وأشكالا متعددة من التعاون الإقليمي يتكون منها النظام الإقليمي العربي وهناك مؤتمرات القمة العربية واللقاءات الوزارية وجامعة الدول العربية وهيئاتها ومنظماتها المختصة.

وعلى الرغم من التناقضات والأزمات العنيفة التي هزت أوصال هذا النظام العربي عبر مختلف مراحله ،فان بعض القضايا السياسية الرئيسية مثل قضية فلسطين والوحدة العربية والرابطة الإسلامية قد حافظت على تماسك واستمرار هذا النظام . فان أزمات النظام الإقليمي العربي منذ حدوث التغيرات والتحولات الهيكلية على الصعيدين الدولي والإقليمي قد ازدادت حدة وانطوت على مخاطر جمة بالنسبة لتماسك واستمرار هذا النظام .

ونرى انه على الرغم من ان الدول العربية عملت على تعزيز نظامها الإقليميمن خلال محاولة حل خلافاتها بمؤتمرات القمة العربية التي بدأت منذعام 1964 الا ان الخلافات العربية والتأثيرات والتدخلات الخارجية في شؤون الدول العربية عملت على تغيير اغراض هذه المؤتمرات بحيث أصبحت لاستخدم النظام الإقليمي العربي وتطويره ، وتحولت تلكالمؤتمرات الى منابر إعلامية لسياسة كل دولة وأصبحت الخلافات والصراعات صفات بارزةفي النظام الإقليمي العربي. فلم تتفق الدول المكونة للنظام الإقليمي العربي خلال جميع مؤتمرات القمة التي عقدت منذ عقود عدة على اسلوب ادارة الصراع العربي الإسرائيلي ، حتى أصبحت هذه المؤتمرات موضوع تندر من المواطن العربي الذي اصبح يعتقد سلفا ان هذه المؤتمرات لن تأتي بالجديد ولا تملك سوى الشجب والتنديد وبعض القرارات التي تصدر وتبقى حبيسة الدروج ذا بالإضافة الى ان مراكز القوى في النظام الإقليمي العربي تغيرت بعد الزيادات الهائلة في إيرادات الدولالعربية النفطية وترتب على ذلك نتائج بالغة الأهمية بالنسبة للنظامالإقليمي العربي. فقدأدى الى حدوث تحول في المكانةداخل النظام العربي لصالح الدول النفطية، وبخاصة العربية السعودية، فبسبب المعوناتالمالية المباشرة، وازدياد العمالة المهاجرة من الدول العربية غير النفطية الىالدول العربية النفطية، كما حدث تغيير فيبنية القوة داخل النظام الإقليمي العربي، اذ ازدادت قوة الدول المنتجة للنفط، وأصبحت المساعداتالاقتصادية الأداة الغالبة للتضامن، في النظام الإقليمي العربي . وتجدر الاشارة الى ان النظام الإقليمي العربي واجه مشكلتين عملتا على تصدع التضامن داخل النظام تمثلت الاولى في عزل مصر وتجميدعضويتها، بعد توقيعها معاهدة سلام مع اسرائيل، ونقل مقر الجامعة العربية من القاهرةالى تونس، وحل عقد جبهة الصمود والتصدي، اما الثانية فتمثلت في بروز

محاور جديدة خلال الحرب العراقية الإيرانية مما ادخل المنطقة العربية في حالة توتر وإخفاق وتصدع النظام الإقليمي العربي فظهر

مجلس التعاون الخليجي، والاتحاد المغاربي، ومحاولات الرئيس العراقي السابق صدام حسين استقطاب بعض الدول العربية وحتى أمانة الجامعة العربية الى جانبه، وكل ذلك أدى الى انهيار التنسيق والتعاون بين الدول العربية وشل النظام الإقليمي العربي.

لقد انهار النظام الإقليمي العربي بعد احتلال العراق للكويت وهذا الحدث الأهم والأبرز في انهيار النظام الإقليمي العربي وتفككه فقد عمل هذا الاحتلال على توسيع هوة الانقسام وإشهارها في العلاقات العربية – العربية ،ووجه ضربة عملت على توسيع هوة القطرية على حساب القومية وبشكل مختصر أدىوبشكل واضح عن التخلي أو التنازل عن حلم طويل بقي في الذاكرة بشأن تحقيق الوحدة العربية أو الدولة العربية الواحدة أو حتى كتلة سياسية عربية متلاحمة

اما الوضع الحالي للنظام الإقليمي العربي فهو من أسوأ حالات الإقليم فبنظرة واحدة على أوضاعالإقليم نجد ان معظم الكيانات التي يتكون من الإقليم العربي تعاني من مشكلات فعلى سبيل المثالا دي احتلال العراق، وما رافقه من نتائج إلى خلق بيئة إقليمية ضاغطة على الدولالعربية بشكل عام ودول المشرق العربي بشكل خاص اذ ان هذه الدول وجدت نفسها بين المطرقة الأمريكية والسندان الإسرائيلي. فالعراق يسير نحو مواجهة مذهبية ، والرغبة في الانفراد بالسلطة أو تقسيم الدولة العراقية إلى دويلات ناهيك عن سعي إيراني واضح وصريح لوضع اليد على العراق بكامله أو على الأقل الجزء الشيعي منه أما لبنان فالوضع فيه سيء للغاية اذ ان غياب اتفاق على مستقبل الدولة اللبنانية والصيغة الأنسب لإدارة الدولة ونمط النظام السياسي المناسب والعلاقات اللبنانية – السورية، يهدد مستقبل الدولة اللبنانية وتعيش

فلسطين الانقسام الداخلي الذي ينذر باندلاع حرب أهلية و تكريس تقسيم الأراضي الفلسطينية إلى كيانين واحد في غزة، تحت سيطرة حركة حماس، وآخر في الضفة الغربية تحت سيطرة حركةفتح كمدخل لإنهاء القضية الفلسطينية.امااليمنفتشهد صراعات جانبية لا يستفيد منها أحد، مع أنه غير أكيد من استمرار وحدة شطريه فيمواجهة قوى انفصالية، ويستنزف قواه في مناورات سياسية عقيمة .والسودان يسير إلى حالة تفكك وتفتيت حيث تكرس الجبهة الشعبيةلتحرير السودان انفصال الجنوب قبل مرور الفترة المتفق عليها لإجراء استفتاء حولمستقبل العلاقة بين الشمال والجنوب، وشرق السودان يطالب باتفاق شبيه باتفاق نيفاشا،ودار فور تسير نحو التدويل بسبب عجز السلطة عن تحقيق العدل والمساواة بين مواطنيها، والصوماليس بعيدا عن هذا الوضع المأساوي حيث توجت الحرب الأهلية المدمرة، التي امتدت لأكثرمن عقد ونصف العقد، باحتلال أثيوبي بمباركة أمريكية وصمت عربي. وتعيشدول المغرب العربيفي توتر مستمر وقطيعة شبه كاملة فالخلافات بين الدول هي القاعدة والتفاهم هوالاستثناء، والاتحاد المغاربي بقي حبرا على ورق. أما مجلس التعاون الخليجي فلا يزالعند انطلاقته عام 1982لم يتقدم رغم مرور أكثر من عقدين على ولادته وما تستدعيهالمتغيرات المحلية والإقليمية والدولية من حركة تعزز الوحدة والتماسك .

وتجدر الاشارة الى ان هناك بعض الايجابيات في النظام الإقليمي الا ان السلبيات على كثرتها أعطت دلالات على ان وضع النظام الإقليمي العربي في المستقبل لن يكون افضل مما هو عليه الان وسوف يتجه الى المزيد من التفكك والشرذمة بحيث صبح من الأمور المستحيلة التوصل الى إجماع عربي كامل حول اي قضية مصيرية واجهت وتواجه او ستواجه النظام الإقليمي العربي وشواهد العقدين الأخيرين خير دليل على ذلك وبمعنى اخر سيكون وضعه كما هو الحال في مجموعة دول أمريكا اللاتينية

كمجموعة من البلدان التي تربطها لغة وثقافة مشتركة ودين واحد وتاريخ مشترك ، وشـــعور بوحـــدة المصير ،ولكن دون ان يتم ترجمة ذلك في شكل وحدة أو كيان سياسي مشترك .

المبحث الثاني: دوافع الأطماع الخارجية للنظام الإقليمي العربي.

لقد بدأت عملية التوسع الاستعماري في نهاية القرن الثامن عشر تدفعها رغبته في السيطرة الاقتصادية على كل الثروات وقد سعت الخطةالاستعمارية الى العمل على خلق واقع تجزئة في الوطن العربـــي و تدعيم هذا الواقع من خلال البحث عن أبعاد جديدة ثقافية و حضارية و إعطاء مشروعية لكل مظـــاهر التخلف في النمو القومي العربي. لتكريس هذا المبدأ حيث اعتبرت هذه الدول أن تجزئة الوطن العربي و خلق حاجزدولة تفصل مشرق الوطن عن مغربه يسهل عملية السيطرة عليه وبذلك سعت جادة لزرع اسرائيل في قلب الوطن العربي ودعمتها بكل المقومات المالية والعـــسكرية والـــسياسية والاقتـــصادية وتجاهل كافة دول النظام الإقليم العربي.

وقد قامت الخطة الاستعمارية للسيطرة على الوطن العربـــي ومقدراتـــه علـــى عـــدة عناصـــر مـــن اهمها :

1- تجزئة الوطن العربي وتحويل هذه التجزئة الى واقع وفقد اعتبرت الدول الاستعمارية أن تجزئة الوطن العربي و خلق اسرائيل لتفصل مشرق الوطن عن مغربه يسهل عملية السيطرة عليـــه. على أن تكون الدولة الحاجز متناقضة مع التكوين لحضاري للمنطقة و جزءا لا يتجـــزأ مـــن المنظومة الفكرية و الحضارية للدول الغربية. وتحويل ما تبقى من الوطـــن العربـــــي إلـــى دول صغيرة متصارعة فـــيمـــا بينها ضعيفة تابعة للقوى الغربية الكبرى بحيـــث يـــعـــــيش الوطن العربي دوامة الـــحروب الـــدينية و الـــعـــرقية والـــطائفية حتـــى تـــسهـــل عمليـــة

السيطرة على ثرواته الباطنية بعد ضـــرب مكـــونـــاته الفكـــرية و الحـــضـــارية و الثقافيـــة الواحدة. وان تكون هذه التجزئة بطريقة تعمل على إضعاف أمل الوحدة من خلال جعل عملية التفتيت تقوم على قاعدة إضعاف الكيانات القطرية من خلال سلبها لأي مقومات أو قوى تسمح لها بأن تلعب دورا توحيديا في المنطقة العربية. (بشور ، 1989)

2-ايجاد نخبة مرتبطة بالغرب وتحمي مصالحه وتدافع عن مبدأ التفتيت بعد ان تولت مقاليد الإدارة بعد خروج الاستعمار المباشر. و قد تكفلت هذه النخبة بالعمل على إعادة إنتاج كل مظاهر التخلف في النمو القومي العربي لتكريس الواقع المجزأ التابع باتجاه المزيد من الاقليمية و التفكك و المزيد من التبعية و الاندماج بالنظام الغربي العالمي المهيمن. (بشور ، 1989)

وسيتم مناقشه هذا المبحث من خلال مطلبين :

المطلب الأول : الموقع الجغرافي للنظام الإقليمي العربي

المطلب الثاني / الموارد الطبيعية في رقعة النظام الإقليمي العربي

المطلب الأول:الموقع الجغرافي للنظام الإقليمي العربي

يحتل الوطن العربي موقعاً جغرافياً استراتيجياً في خارطة العالم، فهو يربط الشرق بالغرب فضلاً عـــن دوره التاريخي باعتباره مركز الحضارات الإنسانية خلال التاريخ ومهبط الـــديانات الـــسماوية،فالوطن العربي يقع في قلب العالم القديم , عند ملتقى القارات الثلاث ويشمل منطقة جغرافية متصلة من الارض تتوزع على قارتي افريقيا واسيا ، تحده حدود طبيعية واضحة المعالم ، فمن جهة الشرق تحده الهـــضبة الإيرانية وتفصل هذه الهضبة الإقليم العربي عن ايران ، ومن جهة الغرب المحيط الأطلسي الذي تطل عليه كل من المغرب وموريتانيا ، بينما يمتد في شماله البحر المتوسط من مضيق جبل طارق، حتـــى

خليج مرسين، حيث يفصل جبل طوروس الوطن العربي عن بلاد الأناضول وآسيا الصغرى، ويشكل المحيط الهندي حدا طبيعيا من الجنوب الشرقي ، والصحراء الكبرى من الجنوب، وهذه الحدود تجسد معالم وجود طبيعي، وثقافي وحضاري ساهمت في صنعه عوامل طبيعية وبشرية علي امتداد اربعة عشر قرنا .(الهيثي وابو سمور، 1999:13)

وتقع الدول العربية بين دائرتي عرض 2 ْ جنوبا و 37,5 ْ شمالا وبين خطي طول 60 ْ شرقا و17 ْ غربا (عدا دولة جزر القمر التي تقع عند دائرة عرض 12 ْ) وتغطي مساحة تقدر بـــ 14.291.469 كيلو متر مربع أي ما يمثل نسبة 10.2% من اليابسة، وتقع 10 دول منها في إفريقيا بنسبة 72.45% من المساحة، و12 دولة في آسيا بنسبة 27.55%. يبلغ امتداد الدول العربية من الشرق إلى الغرب 6000 كيلو متر ومن الشمال إلى الجنوب .4000 كيلو متر، وتطل بعض الدول العربية على البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط والخليج العربي وبحر العرب، ويطل بعضها الآخر على المحيط الأطلنطي غربا والمحيط الهندي شرقا.(دندي ، 2010 : 139)

ويشرف الوطن العربي على اكبر مجموعة مائية من البحار والمحيطات هي: البحر الأبيض المتوسط، والبحر الأحمر، وبحر العرب، والخليج العربي، وخليج عدن، وخليج عمان، والمحيطين الأطلسي والهندي، كما يتحكم الوطن العربي بمجموعة من أهم المضايق الدولية هي: قناة السويس، ومضيق هرمز، ومضيق باب المندب، بما يؤهله للبروز كقوة بحرية بحيث تمكنه من الدفاع عن سواحلها ومياهها الإقليمية ضد الأخطار الخارجية والذي يمكن أن نعده في الوقت الحاضر ضعفا جيوبوليتكياً لعدم امتلاك الوطن العربي، القوة البحرية الدفاعية اللازمة. كما يمكن أن تعتبر أن المساحة الواسعة للوطن العربي التي تزيد على (14 مليون كم2) من العوامل التي تزيد من قوة الإقليم من وجهة النظر

الجيوبوليتكية على اعتبار أن المساحة الكبيرة المقترنة بعدد ملائم من السكان والتي تستغل فيها الموارد استغلالا جيدا، تعزز من قوة الإقليم. أما عسكريا تعطي مساحة الوطن العربي ثقلا استراتيجيا تكفل توزيع القواعد العسكرية البرية والجوية وإسهامها في خدمة الأغراض الحربية كوحدة متكاملة، كما أنها تشكل عمقا استراتيجيا للدفاع والمناورة العسكرية. (حسن ، سليمان ، 2006: 14)

ويعد النظام الإقليمي العربي محورا رئيسا من محاور الاستراتيجية الدولية من النواحي الاقتصادية والسياسية والعسكرية والحضارية في السلم والحرب على حد سواء ، وتجدر الاشارة الى ان من ابرز أسباب دوافع الأطماع الخارجية للنظام الإقليمي العربي وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الوطن العربي، تمركزت حول ما يلي : (الجراد ،2005: 7) :

1- الوضع الجيو استراتيجي للوطن العربي

تكتسب " المنطقة العربية بشكل خاص ، أهمية خاصة بالنسبة للسياسات الدولية ، بسبب موقعها الاستراتيجي الحيوي في قلب العالم ، اذ ان المنطقة العربية تعتبر نقطة التقاطع المهمة بين أوروبا وآسيا وأفريقيا ، وبين الشمال والجنوب ، وبين الشرق والغرب ، وتتحكم المنطقة بمجموعة من أهم مواقع المرور الدولية ، وهي : قناة السويس بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر ، ومضيق باب المندب بين البحر الأحمر وبحر العرب والمحيط الهندي ، ومضيق هرمز بين الخليج العربي وبحر العرب والمحيط الهندي ، ومضيق البوسفور والدردنيل بين البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط ، ومضيق جبل طارق بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي . وقد جعل الموقع المميز للمنطقة العربية الحضور التجاري والعسكري للدول الكبرى في المنطقة ضروريا وحيويا لنموها وتطورها ، ووسيلة لفرض سياساتها ، ليس على هذه المنطقة وطرقها الاستراتيجية فحسب ، بل على الدول التي تستخدم

هذه الطرق لأغراض عديدة . وقد أعطت الخصائص الأساسية للموقع الجغرافي للمنطقة العربية أهمية خاصة للمنطقة العربية من النواحي الحضارية والاقتصادية والسياسية الاستراتيجية ، اذ ان هذه الخصائص جعلت من المنطقة مهدا للحضارة الإنسانية ، ومعبرا رئيسيا لطرق المواصلات البرية والبحرية ، ومن ثم الجوية ، وممراً للجيوش ، وميدانا للتنافس والصراع بين القوى السياسية الدولية الكبرى ، ومحورا تدور حوله الكثير من الأحداث العالمية . (حسين ، 2003 : 83)

. و يتكون الوضع الاستراتيجي من أربعة مقومات تشكل قوة جذب للقوة الدولية، وهي:

(أ)- الموقع الجغرافي المميز الذي يشغله الوطن العربي من حيث علاقته بالقارات اذ يتوسط قارات العالم القديم ، وتتحكم الدول العربية في طرق المواصلات البرية والبحرية والجوية بين الشرق والغرب والشمال والجنوب وهذا بالطبع ما أعطاه دورا استراتيجيا ذا تأثير قوي سواء في الحروب اوفي تنافس القوى الاقتصادية الكبرى.(هارت ، 1967 : 345)

(ب)- الثروات الطبيعية التي تملكها الأقطار العربية، والتي تتمثل في النفط والغاز الطبيعي، وهما مصدرا الطاقة الرخيصة والنظيفة نسبيا، والتي لا يمكن للدول وخاصة الصناعية الاستغناء عنها فضلا عن أهميتهما للاقتصاد العالمي بشكل عام

(ج)- المركز الحضاري للوطن العربي،اذ ان الوطن العربي يقع في قلب منطقة الحضارات القديمة والوسيطة والحديثة، كما انه مهد الديانات السماوية الثلاث الإسلام والمسيحية واليهودية، وتوجد على أراضيه الأماكن المقدسة لهذه الديانات، وتراثها الحضاري، وهذا ما جعله قبلة للشعوب والأمم على مر العصور، وموضع اهتمام الدول التي تطمح للقيام بدور فعال بين إتباع هذه الديانات، وتسخر ذلك لخدمة

مصالحها السياسية. وهذا ما فعلته كل من بريطانيا وفرنسا وحاولت ان تلعبه روسيا القيصرية ، ولا تختلف هذه الأهداف عن الأهداف الأمريكية في الوقت الحاضر.(الجراد ،2005 : 8)

(د) ان الوطن العربي يقع في مركز مربع الحروب والأزمات الإقليمية والأهلية، التي عمت منطقة الجوار القاري والإقليمي له، في جنوب أوروبا، وجنوب غرب آسيا، ومنطقة الخليج العربي، وشرق أفريقيا، بالإضافة إلى منطقة الصراع العربي ــ الصهيوني في فلسطين والدول العربية المجاورة لها. وقد باتت هذه الحروب والأزمات تهدد المصالح الحيوية للدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة ،وهذا فرض عليها ان تسعى بكل السبل لتحقيق الأمن والاستقرار في هذه المنطقة. (الجراد ، 2005 : 8).

2- التقسيم الجيوــ سياسي للوطن العربي في استراتيجية السياسة الأمريكية

ان الوطن العربي يعد إقليميا واحدا من الناحية الجغرافية، ويمثل وحدة قومية وحضارية وجغرافية واحدة، والشعوب العربية في أقطاره المختلفة تكون امة واحدة، الا ان الدوائر الغربية وعلى الاخص الولايات المتحدة تقسم الوطن العربي إلى أربع دوائر جغرافية، لكل دائرة منها خصائصها ومقوماتها التي تربطها بأهداف ومصالح الولايات المتحدة في هذه المنطقة وفيما يلي نبذة عن هذه الدوائر :

أ-منطقة الخليج العربي

وتضم دول مجلس التعاون الخليجي، والعراق واليمن بالإضافة إلى إيران. وتتركز في هـذه الـدول المصالح الحيوية الأمريكية والغربية بصفة عامة الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية. فالدول الغربيـة تستورد أكثر من 75% من احتياجاتها النفطية من دول الخليج لذا فان الوضع الاستراتيجي لهذه الدائرة بالغ الأهمية للغرب ومما يزيد من حساسية منطقة الخليج، أنها تعاني منذ سنوات من عدم الاستقرار في العلاقات بين دولها.(الجراد ، 2005 : 9)

ب-منطقة قلب الوطن العربي

تضم هذه الدائرة كلا من لبنان وسورية والأردن وفلسطين ومصر، وتتبع أهمية هذه المنطقة من موقعها الاستراتيجي في شرق البحر المتوسط، ووجود قناة السويس، وخليج العقبة الذي يربطها بالبحر الأحمر وشرق إفريقيا وغرب آسيا. ويدور فيها بين الدول العربية وإسرائيل اخطر صراع استراتيجي متعـدد الأطراف، هذا بالإضافة إلى وجود إسرائيل في مركز هذه الدائرة والدور الذي تلعبه في إطـار خدمـة مصالح وأهداف أمريكا في المنطقة العربية.(تنيرة ، 1982 : 3937)

ج-منطقة غرب وجنوب الوطن العربي

، وتشمل هذه المنطقة وادي النيل، والبحر الأحمر، والقرن الإفريقي. وتضم كلا من مصر والـسودان وجيبوتي والصومال وجزر القمر. ومن ابرز خصائصها الاستراتيجية، وجود قناة السويس في أراضيها، ونهر النيل الذي يربط بين اكبر دولتين عربيتين من حيث عدد السكان والمساحة، وهما مصر والسودان. وتتحكم الدول العربية في هذه الدائرة في سواحل البحر الأحمر، والقرن الإفريقي، والامتداد الجغرافـي للسودان إلى عمق القارة الإفريقية، فالسودان يجاور سبع دول افريقية غير عربية. هذا بالإضافة إلـى

الدور الحيوي والفعال الذي تقوم به مصر على الصعد العربية والإقليمية والدولية. كل هذه الخصائص تعطي هذه المنطقة وضعا خاصا في إطار السياسة الأمريكية.

د- الجناح الغربي للوطن العربي والجزء الشمالي من إفريقيا،

و تمتد هذه الدائرة من حدود مصر الغربية إلى شواطئ المحيط الأطلنطي، وتشمل كلا من ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا، وتتميز خصائصها الجغرافية بقربها من أوروبا، وتوغلها في غرب إفريقيا وشواطئها على المحيط الأطلنطي، ووجود مضيق جبل طارق الذي يربط بين نصف الكرة الغربي، والبحر المتوسط، هذا بالإضافة إلى اتساع مساحة معظم دولها، فهي تمثل نصف الوطن العربي. ويوجد النفط والغاز الطبيعي في أراضي دولتين من دولها بكميات اقتصادية، هما ليبيا والجزائر. الا أن قرب هذه المنطقة من أوروبا أوجد روابط سياسية واقتصادية وثقافية وتاريخية بين دولها والدول الأوروبية لا سيما ايطاليا وفرنسا وإسبانيا، والسياسة الأمريكية تضع دول هذه المنطقة في النطاق الاستراتيجي لحلف شمال الأطلنطي من الناحيتين الجغرافية والاستراتيجية، وقد برزت الأهمية العسكرية للمغرب العربي بالنسبة للأمن الأوروبي أثناء الحرب العالمية الثانية.

ويمكن القول ان اهتمام الدول الاستعمارية ورغبتها في السيطرة على الوطن العربي تعود الى القرن التاسع عشر فعلى سبيل المثال أبدت هذه الدول الاهتمام بالوطن العربي، إذ انتشر في القرن التاسع عشر عبر الهيئات الدبلوماسية والمصالح التجارية والإرساليات التبشيرية والبعثات العسكرية والثقافية وقد عملت الدول الغربية وفي مقدمتها بريطانيا وفرنسا الى تقسيم الوطن العربي وخضعت الأقطار العربية الى نوعين من الاستعمار. اما الولايات المتحدة فقد تزايد اهتمامها في المنطقة منذ بدايات القرن العشرين ففي عام 1902 قال الأميرال الفريد ماهان، وهو استراتيجي بارز في البحرية الأمريكية إن

الشرق الأوسط سواء أكان كمفهوم استراتيجي أم كواقع على الحدود الجنوبية للبحر المتوسط واسيا فانه يشكل مسرح مواجهة استراتيجية بالضرورة بين القوى المتصارعة ومن هنا فقد أدت الحرب العالمية الثانية الى غياب الإمبراطورية البريطانية وأفول نجم فرنسا وبروز الولايات المتحدة التي وجدت الفرصة مناسبة للانقضاض على كيانات النظام الإقليمي العربي من خلال وسائل متعددة تمثلت في قيان التحالفات وتقديم المساعدات وبعد أفول نجم الاتحاد السوفيتي السابق لجأت الى استخدام القوة العسكرية لاحتلال اجزاء من النظام الإقليمي العربي تمثلت باحتلال العراق .(الجراد ، 2005: 10)

المطلب الثاني: الموارد الطبيعية في رقعة النظام الإقليمي العربي

تتحكم وتملك المنطقة العربية إمكانيات هائلة من هذه الموارد، من حيث الإنتاج أو الاحتياط، فهي تحتل مواقع متقدمة من إنتاج الحديد والفوسفات وغيرها من المعادن التي تقوم عليها الصناعات الحديثة، وإن كان المورد الأهم بينها هو البترول، وقد شكل النفط الموضوع الرئيسي لعلاقات الإقليم العربي بغيره، كما أنه يعد منفذا لتدخل العامل الأجنبي وهو ايضا عامل قوة وإمكانية الضغط علي قمة النظام الدولي من خلال وقف أو تقليل إنتاج البترول أو تصديره، أو التهديد بذلكوهذا أعطى أهمية ومكانة للمنطقة العربية في الاقتصاد العالمي، مما جعل دول الشمال تابعة للشرق الأوسط بمعني من المعاني ، كما تغيرت صورة النظام الإقليمي العربي ، بعد استخدام سلاح البترول .

ويكتسب النظام الإقليمي العربي أهمية كبيرة في السياسة الدولية إذ يمتلك نحو ثلثي الاحتياطي العالمي من النفط كما يساهم بإنتاج نحو ثلث الإنتاج العالمي، ومنطقة الخليج العربي لوحدها ببلدانها الكويت

والسعودية والإمارات التي تملك كل واحدة احتياطيا نفطيا يعادل خمسة أضعاف الاحتياطي النفطي في الولايات المتحدة الأمريكية التي تعد اكبر دولة واكبر مستهلك للنفط في العالم. أمـــا العـــراق فتـــشير الدراسات والأبحاث إلى أن احتياطات العراق النفطية تبلغ (115) مليار برميل، أي نحـــو 11% مـــن الاحتياطات العالمية، فيما يشير المعهد الفرنسي للبترول إلى أن احتياطات العراق النفطية تبلـــغ 200 مليار برميل تتركز غالبيتها في المنطقة الجنوبية وهي غير مستغلة على الإطلاق بسبب سنوات الحرب الطويلة التي عاشها العراق منذ عام 1980. (حسن ، سليمان ، 2006 : 14)

وتدرك جميع الدول الرأسمالية العالمية اهمية النفط العربي منذ زمن بعيد ويزيد من أهميته تدني قيمته وعلى الرغم من اكتشاف آبار وحقول نفط جديدة في آسيا الوسطى وفي بحر قزوين الا ان ذلك لا يقلل من اهمية النفط العربي و بالإضافة إلى هذه الميزات للنفط العربي فهناك الربحية الهائلة في الاســـتثمار في هذا القطاع خاصة أن حقول النفط العربية تعتبر من اغزر الحقول في العالم وأكثرها قربا من سطح الأرض، مما يوفر نفقات ضخمة في عمليات التنقيب والاستخراج. وتوضح هذه الميزات مدى أهميـــة النفط العربي، وحتمية السعي والتنافس إلى الهيمنة عليه من قبل الدول الرأســـمالية وعلـــى الاخـــص الولايات المتحدة الأمريكية.(أبو الفتوح 2003: 52)

وتستحوذ الدول العربية على الجزء الأكبر من الاحتياطيات العالمية المؤكدة من النفط والغاز. فقد شهدت احتياطات الدول العربية المؤكدة من النفط الخام تطورا ملحوظا خلال الفترة 2000 –2009، فخـــلال عام 2000 لم تكن الدول العربية تمتلك سوى 646.8 مليار برميل من تلك الاحتياطات، أي ما يـــشكل حوالي 61.3% من الإجمالي العالمي الذي كان قد بلغ 1055.1 مليار برميـــل آنـــذاك. وأخـــذ حجـــم الاحتياطات المؤكدة للدول العربية في الارتفاع إلى أن وصل إلى حوالي 681 مليار برميل فـــي عـــام

2009 رغم انخفاض حصتها عالميا إلى 57.8% نظرا للارتفاع الملحوظ في الإجمالي العالمي الذي بلغ 1178.8 مليار برميل في العام ذاته. وعند مقارنة حصة الدول العربية من إجمالي الاحتياطات العالمية في نهاية عام 2009 مع المجموعات الدولية الأخرى، يلاحظ استحواذها على 57.8% من ذلك الإجمالي، فقد شكل احتياطي السعودية ما نسبته 22.4% من الاحتياطي العالمي، يلي ذلك العراق بحصة 9.8%، ثم الكويت بحصة 8.6%، والإمارات العربية وليبيا بحصة 8.3% و 3.8% من الإجمالي العالمي. وقطر والجزائر بحصة 2.2% و1% على التوالي. وفيما يتعلق بتوزيع الاحتياطي النفطي العربي على الدول العربية، فقد تركز معظم احتياطي الدول العربية في السعودية التي تستأثر بنسبة 38.8% منه، يلي ذلك العراق الذي تصل حصته من إجمالي احتياطيات الدول العربية نحو 16.9% ثم الكويت التي تستحوذ على 14.9% من احتياطيات الدول العربية والإمارات العربية وليبيا وقطر والجزائر بحصة 14.4% و 6.5% و 3.7% و 1.8% من الإجمالي العربي

(دندي ، 2010 ، ص ص140–142) أما بالنسبة للغاز الطبيعي (المصاحب وغير المصاحب) فقد ارتفعت احتياطيات الدول العربية منه خلال الفترة 2000– 2009 من 36.9 تريليون متر مكعب في نهاية عام 2000 إلى نحو 54.1 تريليون متر مكعب عام 2009، لترتفع بذلك حصتها من الإجمالي العالمي من 24.4% إلى 28.9%. وبالنظر إلى المجموعات الدولية الأخرى يلاحظ أن الحصة الأكبر من الاحتياطي العالمي تستأثر بها مجموعة كومنولث البلدان المستقلة إذ وصلت إلى 32.8% ، وبلدان أوبك غير العربية التي تستحوذ على 23% من الإجمالي، وحصة 4.8% لبلدان أمريكا الشمالية، و 1.4% فقط لمنطقة بحر الشمال. والجدير بالذكر أن احتياطي الغاز الطبيعي في دولة قطر يشكل نحو 13.6% من الإجمالي العالمي، واحتياطي الغاز في السعودية يمثل 4% وحصة الإمارات العربية من

الإجمالي العالمي بلغت 3.3%، والجزائر حوالي 2.4%. ففي عام 2000 وصل إنتاج الدول العربية من النفط الخام إلى 21.5 مليون ب/، أي ما يشكل حوالي 13.3% من الإجمالي العالمي، وفي عام 2004 ارتفع إنتاج الدول العربية ليصل إلى 23.1 مليون ب/ي، أي ما يمثل نحو 31.4% أيضا من الإجمالي العالمي. وفي عام 2009 وتماشيا مع ما تم الاتفاق عليه بشأن الحصص الإنتاجية المحددة من قبل منظمة أوبك، انخفض إنتاج الدول العربية من النفط الخام إلى 21.5 مليون ب/ي وهو ذات المستوى المسجل في عام 2000، مشكلا 30.6% من الإجمالي العالمي. .(دندي، 2010، ص ص 143-145) والجداول التالية توضح ذلك

جدول رقم (1)

احتياطات الدول العربية من النفط العالمي

السنة	مليار برميل	النسبة من الاحتياطي العالمي
2000	646.8	%61.3
2009	681	%57.8

جدول رقم (2)

احتياطات الدول العربية من النفط العالمي حسب الدولة عام 2009

الدولة	النسبة من الاحتياطي العالمي
السعودية	22.4

العراق	9.8
الكويت	8.6
الامارات	8.3
ليبيا	3.8
قطر	2.2
الجزائر	1

جدول رقم (3)

توزيع احتياطات الدول العربية من النفط العالمي فيما بينها لعام 2009

الدولة	النسبة من الاحتياطي العربي
السعودية	38.8
العراق	16.9
الكويت	14.9
الامارات	14.4
ليبيا	6.5

قطر	3.7
الجزائر	1.8

جدول رقم (4)

احتياطات الدول العربية من الغاز الطبيعي

السنة	ترليون متر	النسبة من الاحتياطي العالمي
2000	36.9	%24.4
2009	54.1	%28.9

بناء على ما تقدم، يلاحظ بشكل لا يدع للشك المكانة المرموقة التي تتمتع بها الدول العربية على خارطة البترول العالمية في الوقت الحاضر. ولا ريب في الدور المحوري الذي يؤمل أن تقوم به الدول العربية في المستقبل في السوق البترولية. والطريق الذي ستسلكه الدول العربية لأداء دورها بالشكل المطلــوب سيكون محفوف بعدد من التحديات التي يجب أن تأخذها بعين الاعتبار من تلك التحديات ما هو متعلــق بالحفاظ على أسعار النفط عند مستويات معقولة بحيث تحافظ الدول المنتجة على حصة معتبرة للنفط في مزيج الطاقة العالمي.

يشير خبراء النفط في الولايات المتحدة الأمريكية أن حجم الاستهلاك العالمي من النفط في حال النمــو الاقتصادي سيكون في الفترة من العام 2000م وحتى عام 2020م أعلى من كل المراحل السابقة فــي التاريخ، وهذا يجعل منه السلعة الأهم في العالم، وبالتالي أن صافي العجز في الدول المستهلكة ســوف

يزداد مع الوقت وهو ما يؤدي إلى اتساع فجوة الاستيراد. كما تشير التقارير والدراسات النفطية إلى أن العجز البترولي يتركز في الدول الصناعية الغربية، وان الوطن العربي يمتلك نحو ثلثـــي الاحتيـــاطي العالمي النفطي، ونظرا لذلك فقد احتل العالم العربي أهمية قصوى في استراتيجية صانعي القرار فـــي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ووفقا لمنطق الهيمنة والتسلط فليس لهما أن تضعا يديهما مباشرة على ما تبقى من الاحتياطي النفطي العالمي لاستثماره لمصلحة اقتصاديهما بالدرجة الأولى، وان يكون لها تواجد في هذه المنطقة الحساسة من العالم .(حسن وسليمان، 2006: 19)

ولبيان أهمية النفط العربي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية يجب الاشارة الى ما جاء في احد تقارير لجنة الميزانية بالكونغرس الأمريكي الذي جاء فيه: أن حرمان الولايات المتحدة من نفط السعودية وحدها لمدة عام واحد سيترتب عليه انخفاض إجمالي الناتج القومي الأمريكي بمقـــدار (272) بليـــون دولار وارتفاع معدل التضخم.(الولي ، 2005 : 77)

ومن خير الامثلة التي يمكن الاستشهاد بها في مدى اهمية النفط العربي للدول الغربية الاشارة الى مـــا ورد على لسان (دوجلاس هيرد) وزير الخارجية البريطاني الأسبق عن الاســـتراتيجية الغربيـــة تجـــاه منطقتنا العربية حيث قال: أن هذه المنطقة تسبح فوق بحيرة من النفط وهي تشكل أهمية فائقة للاقتصاد الغربي لأنها تمد العالم الصناعي بما يحتاجه من نفط كمادة خام لتوليد الطاقة، وقد كانت وما زالت لنـــا مصالح حيوية في المنطقة، وكنا في الماضي نحقق هذه المصالح عن طريق التدخل العسكري المباشـــر وهذا ماضينا لا نخجل منه، أما في الوقت الحاضر فإننا نستطيع أن نعتمد بطريقة أو بأخرى على عـــدد من دول المنطقة في سبيل تحقيق هذه الأهداف، ومن هنا يجب علينا أن لا نسمح بقيام أية قوة تهدد هذه المصالح بأي طريق وبأي شكل من الأشكال" .(شعث،1997 : 39)

لقد كانت رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في السيطرة على النفط العربي من اهم الدوافع لشن حربها على العراق. اذ ان النفط يمثل موضع إجماع من قبل العديد من الباحثين والمعنيين بدراسة الأسباب الكامنة وراء هذه الحرب. فقد أخذت حاجة الولايات المتحدة الامريكية للنفط من مصادر خارجية تتنامى بشكل كبير ويحتل الاحتياطي النفطي الخليجي، مضافا إليها إيران ، ثلاثة أرباع الاحتياطي النفطي العالمي وهو يشكل نسبة 68% مما تحتاجه دول الغرب الصناعية من نفطها المستورد، ونسبة 90% من احتياجات اليابان النفطية. أما الولايات المتحدة الأمريكية فإن نسبة اعتمادها على نفط الخليج العربي أخذت بالتصاعد التدريجي من نسبة 15% في نهاية السبعينات إلى 20% في نهاية الثمانينات إلى 30% في منتصف التسعينات . (دوغلاس، 2008: 13) ويبين الجدول التالي توقعات نمو الطاقة الانتاجية

جدول رقم (5)

توقعات نمو الطاقة الإنتاجية للنفط خلال المدة 1997 – 2020 (مليون برميل يوميا)*

الدولة / المنطقة	إنتاج 1997	2010	2015	2020
السعودية	9.09	14.1	16.2	20.0
العراق	1.18	3.8	4.7	5.9
إيران	3.75	4.5	4.7	5.5
الإمارات	2.48	3.4	4.2	4.9
الكويت	2.12	3.2	4.3	5.2

* الزبيدي ، 2007 ، ص 379

وتشير التقديرات إلى أن الولايات المتحدة سوف تعتمد على نفط الخليج العربي ومن مصادر عربية فقط بنسبة 40% من مستورداتها النفطية بحلول عام 2015 . وهذا يعني أن النفط العربي يملك القدرة على التحكم بالقطاع الصناعي أو بعصب الحياة الصناعة الأمريكية بنسبة 25% عام 2015 . وهي نسبة مؤثرة في دولة تصنف على أنها زعيمة العالم بمقاييس القدرة الصناعية والفكرية والاقتصادية. لذلك فان احتلال العراق يرمي الى ارتهان العراق للإدارة الأمريكية عبر اتفاقية أمن متبادلة يعني ضمان مصدر نفطي مهم وتأمين استمرارية على المدى البعيد، وخصوصا إذا أخذنا بنظر الاعتبار تلك الدراسات التي تشير إلى أن الاتفاقية الأمنية التي وقعها العراق في شهر كانون الأول 2008 مع الولايات المتحدة تضمن هيمنة الولايات الأمريكية على النفط العراقي لأجيال طويلة الأمد. كما ان ضخامة الاحتياطي النفط العراقي يمثل مصدر مهم لتأمين متطلبات الولايات المتحدة لما تحتاجه من نفط مستقبلا، فالعراق

يمتلك أكثر من 11% من الاحتياطي العالمي المؤكد وهو ما يمثل 115 مليار برميل من النفط العالمي بينما تشير تقارير السياسة النووية الأمريكية للطاقة إلى أن العراق يمتلك احتياطي نفطي يقدر بحـــوالي (212) مليار برميل من النفط، وأن نفط العراق يعتبر من أجود النفط في العالم. وبعبـــارة أخـــرى إن السيطرة على نفط الخليج العربي وبضخامة النفط العراقي سيؤدي إلى التحكم في أسعار النفط العالميـــة بشكل يؤثر على دول العالم وبما يخدم في النهاية إشباع الاحتياجات النفطية الأمريكية بأقل تكلفة ممكنة، وأيضا العمل على الحد من قدرة منظمة الأوبك في رسم خريطة السوق العالمية للنفط واتجـــاه حركـــة الأسعار، إذ أن النفط العراقي يوفر لأمريكا حماية مصالحها النفطية ومصالح حلفائها مثل اليابان وألمانيا وغيرهما عن طريق لعب دور الضامن أو باستعمالها لسيطرتها على أسعار النفط للتأثير على حلفائهـــا وغيرهم من أجل الحصول على تنازلات(دوغلاس، 2008 : 72)

ومن بين الموارد الطبيعية المتوافرة في الوطن العربي الغاز الطبيعي الذي تفوق معدلات نمو احتياطاته مثيلاتها الخاصة باستهلاكه. ومن الجدير بالذكر أن حصة الغاز الطبيعي من مجموع الطاقـــة الأوليـــة تسجل زيادة مستمرة حيث ازدادت من 18 في المائة إلى حوالي 23 في المائة بـــين عـــامي 1973 و 2001. كما أن الاحتمالات المستقبلية تؤكد توقع ارتفاع الاستهلاك العالمي منه ومواكبة الإنتـــاج، مـــن 81.7 مليار متر مكعب يوميا عام 1997 إلى نحو 3680.4 ثم إلى 4246.6 وإلى 4920 مليار متـــر مكعب يوميا في 2010 و 2015 و 2020 على التوالي. وهو ما يعني استمرار المكاسب التي يحققهـــا الغاز الطبيعي في ميزان الطاقة العالمي. وتتوافر لدى بعض الأقطار العربية احتياطيات مهمة من الغاز الطبيعي يمكن أن تستغل الآن وفي المستقبل لكن الاستثمارات في صناعة الغاز ما تزال تعـــاني مـــن القصور الشديد، غير أن بعض الأقطار العربية بدأت تدرك ذلك فبادرت السعودية إلى استثمارات تقدر

بحوالي 25 مليار دولار تتوزع على مدى عشرة سنوات، كما أن الجزائر وقطر وعمان وليبيا واليمن تحاول الاستثمار في هذه الصناعة بما يمكنها من أن تتحول إلى شريك مهم في تجارة الغاز.(الزبيدي ، 2007 ، 383)

جدول رقم(6)

احتياطات الغاز الطبيعي المؤكدة للسنوات 1980 و 1990 و 2000

(تريليون متر مكعب في نهاية كل سنة)

القطر / المنطقة	1980	1990	2000
الإمارات	0.59	5.67	6.01
الجزائر	3.73	3.25	4.52
السعودية	3.18	2.25	6.05
العراق	0.78	2.69	3.11
عمان	0,07	0.2	0.83
قطر	1.7	4.62	11.15
الكويت	0.94	1.52	1.49
ليبيا	0.67	1.22	1.31
مجموع الوطن العربي	12.20	25.44	36.38

ويمكن القول ان من اهم دوافع الأطماع الخارجية هو السيطرة على النفط ويمكن الاستشهاد هنا بما قاله المفكر الأمريكي ناعومتشومسكي الذي قال بصراحة إن السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط تنبُع منها رائحة النفط .ان هذه السياسة ليست جديدة حيث أن الدافع الأول وراء توجه أمريكا نحو الشرق الأوسط منذ بداية القرن كان سعيا وراء السيطرة على النفط ، وهي اي أمريكا على استعداد ان تتواجه حتى مع حلفائها الغربيين حتى تسيطر على نفط المنطقة وهذا هو واقع الحال .وفي إطار السعي الأمريكي المحموم للسيطرة على نفط المنطقة استعملت سياسة الترهيب وسياسة الترغيب ،سياسة الترهيب في مواجهة منافسيها من الدول الكبرى وخصوصا الاتحاد السوفييتي سابقا ثم دول أوروبية حاليا وفي

مواجهة الحكومات والحركات التحررية العربية والإسلامية التي تناهض السياسة الأمريكية في المنطقة ، وسياسة الترغيب والترهيب في تعاملها مع بعض الأنظمة العربية ونخبها السياسية . ان سعي أمريكا للهيمنة على نفط المنطقة لا يعود فقط إلى حاجتها له للاستهلاك المحليبل يعودإلى رغبتها في استعمال سيطرتها على النفط شريان الحياة للحضارة الغربية ، كورقة قوة وضغط في سياستها للهيمنة على العالم واقتصاده وخصوصا منافسيها المستقبليين في أوروبا واليابان والصين والهند ، ومن هنا اعتبرت أمريكا أن من يهيمن على النفط العربي يهيمن على العالم بأسره .ومن هنا يمكن فهم الموقف الأمريكي المتشدد ضد العراق عندما قام العراق باحتلال الكويت وجعل بقية دول الخليج النفطية في متناول يده فقد اعتبرت أمريكا أن ما قام به العراق يعتبر تهديدا مباشرا لإحدى ثوابت استراتيجيتها العالمية ،فواقع الحال هو ان أمريكا لم تتحرك لمجرد احتلال دولة لأخرى وليست دوافع إنسانية أو تعاطف مع شعب الكويت ، ولكن قيام العراق بتهديد الهيمنة الأمريكية على نفط المنطقة.

الفصل الثالث

التحديات السياسية المتعلقة بالنظام الإقليمي العربي

منذ قيام النظام الإقليمي العربي اي منذ ان حصلت غالبية الدول المكونة لهذا النظام على استقلالها وحتى قبل استقلال الجزء الاكبر منها والنظام الإقليمي يتعرض لتحديات ومشكلات كثيرة بدءا من الخلاص من الاستعمار الذي جثم على غالبية مكونات النظام الإقليمي العربية ومرورا بزرع الكيان الصهيوني في قلب النظام الإقليمي وما تبع ذلك من حروب ومشكلات أثقلت كاهل هذا النظام . وهناك الكثير من التحديات التي يواجهها النظام الإقليمي العربي وخاصة تلك التحديات التي تأتي من الخارج هذا فضلا عن التحديات والأخطار الداخلية ، كما ان النظام الإقليمي العربي ينتابه التشتت والتفرقة والتجزئة والضعف والهوان فضلا عن التبعية الاقتصادية والسياسية والتعرض لهيمنة الأجنبية السياسية والاقتصادية والثقافية ويتناول هذا الفصل التحديات السياسية التي يواجهها النظام الإقليمي العربي ، وقد تم تقسيم الفصل الى مبحثين يتحدث المبحث الأول عن الهيمنة الغربية على المنطقة العربية فيما يتحدث الثاني عن المخططات السياسية الغربية في المنطقة العربية

المبحث الأول: الهيمنة الغربية على المنطقة العربية.

أدت الحرب العالمية الأولى الى سقوط الدولة العثمانية التي كانت تشكل عائقا وحاجزاً حقيقيا في وجه أطماع أوروبا الاستعمارية لعدة قرون. و سنحت الفرصة للحلفاء بعد هزيمة الدولة العثمانية الى اقتسام هذه الدول وعلى الاخص بريطانيا وفرنسا لأملاك الدولة العثمانية . فقد عقدت هاتان الدولتان اتفاقا سريا استعماريا استكمالا لاتفاق رئيسي بين بريطانيا وفرنسا وروسيا لتقسيم السلطنة العثمانية والاستيلاء على

الوطن العربي. وقد عقد الحلفاء المنتصرون في الحرب العالمية الأولى مؤتمرا دوليا أخر سنة 1920 في مدينة سان ريمو الإيطالية لبحث مصير السلطنة العثمانية، وتقاسم المشرق العربي بين بريطانيا وفرنسا، وتجزئته وفرض هيمنتها عليه وفق خطة سايكس ــ بيكو السرية(1917) (يوسف والصباغ، 1996، ص 21-24)

وللسيطرة على الوطن العربي ونهب ثرواته عمدت الدول الغربية الى تفتيت وتقسيم الوطن العربي، وتثبيت ذلك في المعاهدات والمؤتمرات الدولية كجزء من خطة للسيطرة على شعوب المنطقة، ولاستلاب إرادتها السياسية ونهب ثرواتها المادية لما تتركه التجزئة من آثار حاسمة في إضعاف الكيانات المجزأة سياسيا واقتصاديا وعسكريا وإمعانا في تفتيت الوطن العربي وتنفيذا لسياسات الاستعمار عمدت الدول الاستعمارية ومنذ بدايات القرن العشرين وبعد سقوط الدولة العثمانية الى استصدار وعد بلفور في عام 1917 وأخذت بريطانيا على عاتقها تنفيذ هذا الوعد وزرعت بذلك الكيان الصهيوني على الجزء الاكبر من فلسطين.

وقد تم تقسيم هذا المبحث الى مطلبين كما يلي :

المطلب الأول: فرض هيمنة القطبية الأحادية

ماهية القطبية الأحادية

لا يوجد تعريف محدد للقطبية الأحادية ويعود ذلك إلى حصوله للمرة الاولى في تاريخ النظم الدولية، فقد ركزت دراسات النظم الدولية على تحليل خصائص نظام القطبية الثنائية والقطبية التعددية وكان نظام القطبية الأحادية استثناء. وقد عرف هاس القطبية الأحادية إجرائيا على أنها: نظام يتميز بامتلاك فاعل

دولي واحد أو ائتلاف من الفاعلين حوالي 40% من القدرات الكلية المتاحة في النظام بشرط أن تمتلك وحدة أخرى نسبة مكافئه (سليم، 2007 :9)

ومع تفكك القطب الشيوعي دخل العالم أجمع وعلى رأسه العالم الرأسمالي مرحلة تاريخية جديدة في النظام الجغرافي ــ السياسي ــ تميزت بالصراع بين أعمدة العالم الأربعة : أمريكا الشمالية، الجماعة الأوروبية، اليابان (ومن في محوره) والعالم الثالث، بحيث أصبح مفهوم القوة العظمى اليوم يعني مفهوما مثلث الجوانب : اقتصادي، سياسي، عسكري(الزعبي ، 1993 : 123).. وقد حدث تحول في النظام العالمي واختلفت الآراء في تفسير هذا التحول اذ ترى وجهة النظر الاولى بان العالم إزاء نظام عالمي جديد بينما ترى وجهة النظر الثانية ان العالمي الجديد يتسم بالقطبية الأحادية اذ ان الولايات المتحدة أعطت لنفسها الحق في ادارة النظام العالمي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق وانشغال روسيا التي ورثت الاتحاد السوفيتي السابق بقضاياها الداخلية هذا فضلاً عن عدم قدرة القوى الأخرى كاليابان والصين وأوروبا على امتلاك مقومات القطب العالمي. لقد هيمنت الدول الرأسمالية الغربية على النظام العالمي من خلال منظومة تضم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان تنظمها شبكة من المؤسسات هي مجموعة الدول الصناعية الثمان ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ووكالة الطاقة الدولية ومنظمة التجارة العالمية وجميعها تحت قيادة الولايات المتحدة، وقد أصبحت تلك المجموعة بمثابة مجلس إدارة العالم (سليم، 2007 : 4)

وقد سمح النظام العالمي الجديد للولايات المتحدة الأمريكية القطب الذي كسب الحرب الباردة الانفراد بالسياسة العالمية وتطويعها وفقاً لمصالحها ورغباتها وفرض رؤيتها على الدول والتدخل في شؤونها

وصار العالم يتشكل وفقاً للنمط الأمريكي من التعددية الحزبية إلى التجارة الحرة والحدود المفتوحة دون مراعاة لأية خصوصية دينية أو ثقافية.(الموسوعة الحرة ، 2007)

لقد انتقل العالم مع انتهاء الحرب الباردة من ثنائية القطب إلى أحاديته، وانهار الاتحاد السوفيتي ولم تنشأ بعد في العالم قوة تنافس القطب الأمريكي أو تجاريه، وقد تأثر الوطن العربي بهذه الأحادية خاصة و ان أحادية القطب الراهنة هي حليفة إسرائيل الاولى وتتشابه الدولتان في اعتمادها المطلق على الوسيلة العسكرية للدفاع عن الذات كما للتأثير على الوطن العربي (سلامة، 2003) وقد انتهزت الولايات المتحدة الفرصة بعد انهيار التوازن لفرض سيطرتها وهيمنتها على العالمولذلك شنت منذ بداية عقد التسعينات عدة حروب بمستوى عالمي وذلك خلال اقل من عشر سنوات في عدة مناطق تعد من اخطر مناطق العالم، ففي عام 1991 شنت حربا ضد العراق بحجة تحرير الكويت وأعادت الكرة مرة ثانية في عام 2003 واحتلت العراق بهدف السيطرة على آبار النفط في الخليج العربي ، كما قامت باحتلال الصومال عام 1992 للسيطرة على ممرات السفن المحملة بالنفط في البحر الأحمر والبحر العربي، كما قامت باحتلال بنما عام 1993 للسيطرة على قناة بنما. وكذلك احتلال هاييتي عام 1994 وشنت حربا على يوغسلافيا في عام 1998 للسيطرة على أوروبا وتهديد امن روسيا الاتحادية. وفي عام 2001 شنت حربا على أفغانستان للسيطرة على آسيا الوسطى وتهديد الصين وإيران وروسيا الاتحادية والدول التي استقلت عن الاتحاد السوفيتي السابق، كما قامت باحتلال ليبريا عام 2003 بحجة وقف الحرب الأهلية للسيطرة على وسط أفريقيا وقامت كذلك باحتلال منطقة الخليج العربي بالإضافة الى التدخلات العسكرية والسياسية المباشرة في عدة أماكن من العالم ، والدعم غير المحدود للكيان الصهيوني وغير

ذلك من التدخلات العسكرية في العديد من مناطق العالم وفي كانون الثاني من عام 2007، قامت باحتلال الصومال بذريعة ضرب قوات المحاكم الإسلامية (الفتلاوي،2009: 204).

ولم تتوانى الولايات المتحدة الامريكية من التدخل في شؤون الوطن العربي وفي محاولة تغيير أحواله وتحاول تغيير الأنظمة العربية وتبديل الحكام و باتت الدول العربية، بالنسبة لأجندة السياسات الدولية، موضوعاً لعملية التأهيل أو التغيير، منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين، أي منذ انتهاء حقبة عالم القطبين بانهيار الاتحاد السوفيتي (السابق) وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام العالمي الجديد. ولكن هذه العملية لم تأخذ أولويات الفاعلين الدوليين، ولاسيما الولايات المتحدة، إلا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، وقد انطلقت فكرة "نظام إقليمي" جديد يضم الدول العربية إلى جانب إسرائيل وعدد من الدول الشرق أوسطية، في مطلع التسعينيات من القرن الماضي، كمشروع للولايات المتحدة الأمريكية في ظل إدارة الرئيس جورج بوش (الأب) بعدد من المتغيرات والتطورات التالية:

1- التحولات السياسية الدولية الناجمة عن انهيار الاتحاد السوفيتي (السابق)، وانتهاء توازن القوى الذي كان سائداً أبان الحرب الباردة وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظامين الدولي والإقليمي.

2- التداعيات الناجمة عن أزمة وحرب الخليج الثانية (1990-1991) التي أدت إلى انحسار التضامن بين مكونات النظام العربي.

3- انطلاق مسارات العولمة الناتجة عن التطورات التكنولوجية والاقتصادية، ولاسيما مايتعلق منها بثورة الاتصالات والمعلومات، وانهيار الحواجز امام حرية التجارة وتدفق رؤوس الأموال، وسيادة

الليبرالية الاقتصادية على المستويين الوطني والدولي، ونشوء الحاجة إلى التكتلات الاقتصادية والدولية الكبرى بحكم تزايد تآكل سيادة الدول على نطاقها الإقليمي.

4- بدء عملية التسوية للصراع العربي –الإسرائيلي بانعقاد مؤتمر مدريد للسلام في أواخر عام 1991 والتي ركزت أيضاً على التعاون الشرق أوسطي، عبر عقد المفاوضات المتعددة الأطراف ومؤتمرات "القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا". هكذا حاولت الولايات المتحدة الأمريكية استغلال هذه التطورات والتحولات، باعتبارها فرصة سانحة لها لتعزيز هيمنتها على المنطقة العربية(كيالا، 2007)

وقد كان من اهم اثار الهيمنة الامريكية على الوطن العربي ما يلي :

1- تعميم الرأسمالية

بدأت الرأسمالية بعد انتصارها على الشيوعية بتعميم مبادئها على المجتمعات الأخرى. اذ ان الولايات المتحدة أمسكت بكافة النشاطات الاقتصادية اذ سيطرت على السوق، والتجارة الحرة، والانفتاح الاقتصادي، والتبادل التجاري، وانتقال السلع ورؤوس الأموال، وتقنيات الإنتاج والأشخاص والمعلومات ، وسيطرت الولايات المتحدة على ذلك من خلال سيطرتها على مؤسسات البنك الدولي، ومؤسسة النقد الدولي، وغيرها من المؤسسات العالمية للأمم المتحدة، وعن طريق الاتفاقات العالمية التي تقرها تلك المؤسسات كاتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية.

2-عدم الاهتمام بالقضايا الوطنية والقومية

عملت الولايات المتحدة على التقليل من فاعلية الدول العربية في خدمة قضاياها الوطنية والقومية وعلى الاخص القضية الفلسطينية وعدم استطاعتها على وقف الكيان الصهيوني من تنفيذ أطماعه التوسعية في

الأراضي العربية، ، واستمرار احتلاله لبعض مناطق الجنوب اللبناني(مزارع شبعا وقرية الغجر) وهضبة الجولان واحتلال العراق والحرب ضد السودان واستمرار التدخل الأجنبي في الصومال وتمزيقه والعمل على تقسيم السودان والعراق وجزر القمر وتشجيع الأقليات الساكنة في الوطن العربي على التمرد وخرق السيادة الوطنية

3-دعم الأقليات

لقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية ولا زالت بدعم الأقليات في الوطن العربي مما أدى الى تنامي النزعة لدى هذه الأقليات الى المطالبة بالانفصال. ولم تقم الدول العربية بطرح مشاكلها السياسية أمام منظمة الأمم المتحدة، لان الأمم المتحدة أصبحت أداة لدى الادارة الامريكية تحركها كيف شاءت وتستخدمها في فرض الحصار الاقتصادي على تلك الدول وتجدر الاشارة الى ان مسألة دعم الأقليات من قبل الولايات المتحدة ليس حرصا على هذه الأقليات بل يتم استخدامها كاداه ترهبيه للدول الرافضة للسيطرة الامريكية ، فاذا كان هناك مصلحة للولايات المتحدة فان هذه الأقليات تنمو بمساندة الولايات المتحدة (الفتلاوي ، 2009،: 208)

ومن الجدير بالذكر ان الوطن العربي يتميز بالتنوع والاختلاف والتمايز حيث يضم عدد كبيرا من المجموعات الاثنية والدينية والمذهبية ،رغم الحديث عن ثقافة عامة منتشرة حتى بين الاقليات . وحين نفصل الخريطة الاثنية نجد تعددا يظهر وجود مسلمين عرب وهم الأغلبية الساحقة ،وعرب غير مسلمين كالمسيحيين ومسلمين غير عرب كالأكراد في العراق ،والشركس في الأردن والبربر في المغرب والجزائر ،وبعض الزنوج في جنوب السودان وموريتانيا.وهناك من هم ليسوا مسلمين ولا عربا مثل

الأرمن في سورية ولبنان ،كذلك غالية سكان جنوب السودان .وعلى المستوي المذهبي هناك مسلمون سنة وشيعة وعلويون ودروز بالإضافة دينية كثيرة مثل الإسماعيلية . (السماك ، 1990: 20) وفيما يلي نبذة مختصرة عن اهم هذه الاقليات

1- المسيحيون

تشكل لبنان أعلى مراحل الاستقطاب الطائفي من خلال توظفي الدين وإخضاعه لمصالح السياسة ،والصراع في شكله الظاهري مسيحي – إسلامي عامة ،ولكن هذا التقسيم الأوسع يتفتت بدوره إلى تقسيمات فرعية تظهر في بناء النظام من برلمان ورئاسة جمهورية ووزارات ووظائف. وحسب الإحصائيات أو التقديرات الرسمية تنقسم لبنان مناصفة بين المسلمين والمسيحيين ،ثم يأتي الانقسام المذهبي الطائفي .فالمسلمون هم شيعة وسنة ودروز والمسيحيون هم مارونيون والروم الأرثوذكس والروم الكاثوليك والأرمن والبروتستانت واللاتين الكاثوليك والسوريون الأرثوذكس والسوريون الكاثوليك .وتخضع لبنان سياسيا في تنظيم التعددية الاثنية ،إلى ما عرف بالميثاق الوطني 1943 م،ثم ميثاق الطائف 1989 م الذي جاء بعد حرب طائفية طاحنة أوصلت لبنان إلى حافة التقسيم الطائفي . تعيش المجموعة المسيحية الأخرى المعتبرة في مصر وهم الأقباط الذين يرفض اغلبهم تسميتهم بالأقلية ،باعتبار انهم مواطنون مصريون أولا .ويرون في تقوية الوحدة الوطنية نفيا لتصنيفهم كأقليات ،لان هذا المفهوم يحتوي الضرورة على الإنقاص لحقوقهم المدنية والشخصية .وبرغم تكرار ما يسمى بالفتنة الطائفية والمقصود بذلك إحداث العنف بين المسلمين والأقباط ،أو محاولة المتعصبين الدينيين من الطرفين التركيز على ما يثير الخلافات والتوتر ،يسعى عدد من المستنيرين لاحتواء أي تدهور في العلاقات بين أصحاب الديانتين.والمشكلة الدينية في مصر وفي غيرها يمكن افتعالها واستغلالها بسهولة

خاصة مع ظهور أزمات أخرى مثل المشكلات الاقتصادية أو الشرعية السياسية .فهناك أسباب حقيقية تفسر وتستغل في إطار آخر . (السماك ، 1990 : 101) ويمثل المسيحيون حوالي 15% من مجموع سكان جنوب السودان الذين قدروا بـ 8 ملايين نسمة . واغلبهم من المذهب الكاثوليكي . ولكن الجنوب مقارنة بالشمال يمثل الأقلية الواضحة حسب الفوارق التي تجعله مختلفا عن الشمال ،في خصائص مثل اللغة والثقافة والدين والسلالة والحيز الجغرافي المتمايز .وكثيرا ما تعرض قضية الجنوب في الغرب والولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها صراعا دينيا بين المسلمين والمسيحيين .ويعود السبب في ذلك لعلاقة المتعلمين الجنوبيين – وهم في غالبيتهم مسيحيون – بالكنيسة الكاثوليكية ومجلس الكنائس العالمي بالذات . لقد تفاقمت مشكلة الجنوب بسبب الإدارة البريطانية التي حكمت الجنوب منذ عشرينيات القرن الماضي ،كمنطقة مغلقة في وجه الشماليين ،منعا لأي امتزاج بالثقافة العربية وبالإسلام .وبعد الاستقلال كان الاستعمار قد خلف قنبلة موقوتة ،انفجرت في تمرد آب /أغسطس 1965 م . (السماك ، 1990: 104)

الاكراد

يقدر عدد الأكراد بحوالي 6 ملايين نسمة يعيش معظمهم في العراق وسورية ،ولكن العراق هي التي عانت اكثر من الصراع المسلح مع الأكراد ، والذي يمثل جزءا من الصراع العراقي ــ الإيراني . وقد حاول العراق حل المشكلة الكردية بإعلان الحكم الذاتي عام 1970م ولكن لم ينجح في ذلك؛ لان المشكلة الكردية تتداخل مع استراتيجية تشمل الشرق الأوسط ككل بالإضافة للمصالح الاقتصادية الضخمة التي يمثلها النفط . وبقيت المشكلة الكردية نشط بعد هزيمة العراق في حرب الخليج الثانية 1991م .ويعتبر الصراع العراقي ــ الكردي من أطول واشرس الحروب الأهلية ــ بعد جنوب السودان، ويرجع ذلك إلى

أن القادة الأكراد يلعبون على التناقضات الدولية :- في البداية خلال الحرب الباردة والتسابق بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي السابق ، ثم على التناقضات الإقليمية والتي تشمل تركية وإيران والكيان الصهيوني . ويرى البعض ان القوى الدولية والإقليمية هي التي استغلت الأكراد ووصفتهم في صراعاتهم ، بينما كلف النزاع المسلح الأكراد آلاف الضحايا دون تحقيق مكاسب سياسية سوى قانون الحكم الذاتي الذي أصدرته حكومة العراق . ولا يمثل الأكراد مشكلة داخل سورية ولكن الدعوة إلى كردستان تشمل كل أكراد المنطقة العراق وتركية وإيران،وقد يظهر آخرون الرغبة في الانضمام إلى هذا الكيان السياسي لو تحقق. (السماك ، 1990: 48))

البربر

تشهد الجزائر حربا ثقافية من اجل الاعتراف بالثقافة الامازيغية . والامازيغ تعني الأحرار البيض وهم يفتخرون بأنفسهم ويؤكدون حبهم للحرية والكرامة وقد ظهرت بعض الكتابات مؤخرا تقول بالأصل العربي للبربر. فقد لعب البربر كمسلمين دورا هاما في التاريخ الإسلامي كمقاتلين في أفريقية الشمالية بالذات ، واشتهر الكثيرون منهم كقادة ومجاهدين وحكام . وتماشيا مع السياسة الاستعمارية حاولت فرنسا استغلال البربرية كأقلية غير عربية وابعادها عن الاندماج في ثقافة واحدة . (السماك ، 1990، : 51)

الزنوج

إن وجود هذه الأقلية نتيجة تجارة الرقيق مباشرة ، التي استمرت لفترة أطول في بعض المجتمعات العربية مقارنة ببقية العالم ، ولان منبع جلب الرقيق قد نضب في مناطق أخرى في العالم ، وبقيت

أفريقية هي المصدر الرئيسي ، فارتبطت العبودية بالون الأسود فقط. وكأن العبيد أو الرقيق هم السود حتى وان لم يخضعوا للرق . هذا الوصف ينطبق على المجموعات السوداء التي تعيش وسط أو جوار مجموعات اثنيه مختلفة .وفي السودان ،كان الجنوب الذي يقطنه الزنوج بقبائلهم المختلفة هي آخر مناطق إلغاء الرق ،لذلك تستغل بعض المنظمات الغربية هذه الظاهرة الآن ،وتدعي بان السودان عاد مجددا لممارسة الرقيق ،وهم يخلطون عمدا بين النهب والسلب – بما فيه البشر – بين القبائل العربية والزنجية وبين عملية الاسترقاق المعروفة .ولكن الحملة جزء من الدعاية .وعلى مستوى الثقافة والعلاقات الاجتماعية ،فما زالت كلمات مثل عبد وعبيد مستخدمة .كما أن التزواج بين المجموعتين – العربية والزنجية –معدوم .ورغم تعاليم الدين والقوانين الحديثة لم يكتسب الزنوج وضعية جديدة متساوية في أوطانهم الأصلية ،أو حين يهاجرون لبلدان عربية – إسلامية أخرى

يعتبر الموقف من الزنوج الأكثر سلبية في حالة موريتانيا حيث يرى المور انهم الإشراف أو النبلاء السيف ونبلاء المصحف ،بينما السود لا ينتمون إليهم عرقيا ،ولا إلى الوظيفيتين الساميتين – الحرب والدعوة –فلهم الوظيفة الدنيا للعمل اليدوي .رغم انهم عدديا يشكلون أغلبية .وللإلغاء المتأخر للرق رسميا أثره على تلك العلاقات ،فقد كان الإلغاء الأول عام 1905م ،والثاني عام 1959 م ،يضاف إلى ذلك الموقع الجغرافي لموريتانيا كدولة تماس مع أفريقية جنوب الصحراء التي ظلت لفترة طويلة مصدرا لتجارة الرقيق . وبعد الاستقلال استمرت علاقة العبودية قائمة في موريتانيا ولم تتطور إلا ببطء شديد ،خاصة وان الأرقاء أنفسهم لم يكونوا مهيئين للانعتاق ،لعدم وجود الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المناسبة التي تضمن لهم العيش خارج العبودية ،كما أن السلطة الوطنية لم تجبر الأسياد على تطبيق قوانين العتق والتحرير . (بكتاش ، 1992: 175)

ويمكن القول هنا ان التلاعب بورقة الأقليّات مسألة معروفة قديما في العرف السياسي الأمريكي الخارجي، فالولايات المتحدة تظهر بمظهر المدافع عن حقوق البشر وتوجهاتهم في الوقت الذي تعاني هي في الأصل من عنصرية تجاه الأقليات سواء العرقية أو القوميّة. وتقوم الخطة الأمريكية الجديدة على استعمال ورقة الأقليات لزعزعة استقرار ووحدة الدول القائمة في الشرق الأوسط لما لهذه الورقة من قوة كبيرة يمكن ان تؤدي إلى مواجهات عنيفة تتفكك على إثرها الدولة إلى دويلات طائفية وعرقية أو تضعف الدول كثيرا في أحسن الأحوال؛ وتهدف الولايات المتحدة الى ضمان عدم التحام هذه الأقليات والطوائف والأعراق، وضمان عدم ذوبانها أو على الأقل انسجامها مع الأغلبية في أي بلد من بلدان الشرق الأوسط وكل ذلك من أجل أن تبقى هذه الأقليات برميل بارود يمكن تفجيره في الوقت الذي تراه القوى الغربية مناسبا وبالتالي تكون جاهزة للتدخل في أي مكان وزمان تراه مناسبا في أي بلد من هذه البلدان إذا رأت أن ذلك لمصلحتها، وبحجة حماية هذه الأقليات واذا كان ذلك في غير مصلحتها فلا هي ترى ولا تسمع ولا تتكلم. كما ان الهدف أيضا من دعم الأقليات هو تبرير وجود إسرائيل وتوسيع رقعة المشاكل والنزاعات الإقليمية الداخلية العرقية والقومية لإشغال العالم العربي والإسلامي وشعوب هذه الدول بالمشاكل الداخلية المستجدّة لديهم والمخاطر التي تتهدّد بلدانهم المعرضّة آنذاك للتفتيت والتقسيم وإفساح المجال أمام إسرائيل للدخول والتغلغل في هذه الدول عبر الأقليّات سواء القومية أو الطائفية أو العرقية ومن خير الامثلة على ذلك الأكراد والشيعة في العراق

ويتضح مما سبق زيف ادعاءات الولايات المتحدة والدول الغربية في حرصها على الأقليات فهي لا تسعى الى حماية هذه الأقليات من نواحي إنسانية بقدر استخدامها هذه الاقليات لتحقيق مصالحها مستخدمة ذريعة الأقليات ستارا لأطماعها وتحقيق هذه المصالح.

4- الاهتمام بالجانب العسكري

من المعروف أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى جادة وتعمل على إضعاف الشعوب العربية والإبقاء عليهم امة متخلفة غير قادرة على حماية نفسها من أي عدوان خارجي، ولكن تجدر الاشارة هنا أن المنطقة العربية هي المنطقة الوحيدة في العالم التي تفوق فيها المساعدات الأمريكية العسكرية حجم المساعدات الاقتصادية إذ أن نسبة المساعدات العسكرية الأمريكية إلى الدول العربية تصل إلى 78% مقابل 22% مساعدات اقتصادية واذا ما قورنت هذه المساعدات مع المساعدات المقدمة للدول الإفريقية ودول أمريكا اللاتينية نجد ان نسبة المساعدات العسكرية إلى الاقتصادية 5% في الدول الإفريقية و 9% وفي دول الكومنولث المستقلة وأمريكا اللاتينية وتصل المساعدات الاقتصادية المقدمة للكيان الصهيوني إلى نسبة 40%. ان الهدف من المساعدات الأمريكية العسكرية لبعض الدول العربية هو دعم الأنظمة الحاكمة التي تعمل لمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية(الفتلاوي ، 2009 : 209)

وبناء على ما تقدم يتبين ان الولايات المتحدة لا تسعى نهائيا الى دعم القدرات العسكرية العربية وتستخدم طرقا وأساليب متشعبة في سبيل منع الدول العربية من الحصول على الأسلحة المتطورة التي قد تساعدها في الوقوف امام الطامعين فيها وذلك لأنها ترمي الى إبقاء اسرائيل الشريك الاستراتيجي لها

الدولة الأقوى وشرطي المنطقة القادر على ضرب كل من يحاول المساس بالمصالح الامريكية.

5- تفتيت التضامن العربي

تعتبر الولايات المتحدة التكتل العربي ضد مبادئها وسياساتها، ولذلك فقد سعت وتسعى الى تفتيت وتجزئة الوطن العربي والقضاء على كل ما يساعد في التقريب بين كيانات الوطن العربي بهدف الاتحاد والتكتل كما انها تتجاهل كل صلات الروابط الطبيعية لأجزاء الوطن العربي، وهي روابط لا يمكن التعرف عليها بمعزل عما يجري في العالم من تحولات، وما يطرأ عليه من مستجدات.

المطلب الثاني : الدعم الامريكي لإسرائيل

تمهيد

يعتبر الاعتماد على قوة عظمى حجز الزاوية في السياسة الخارجية الإسرائيلية ويدرك قادة إسرائيل أن هذا المبدأ يعني أن تكون إسرائيل دائما مستعدة لأداء دورها للحصول على المساعدات المالية والعسكرية والاقتصادية وتسعى اسرائيل من خلال توظيف المنظمات والجماعات اليهودية الامريكية والأوروبية للمحافظة على الدعم الذي تتلقاه من أمريكا والتأييد الذي تحظى به من أوروبا، كما تعمل اسرائيل على مواجهة اي موقف اوروبي وإسكات اي صوت امريكي يتجه نحو معارضة سياساتها التوسعية والعدوانية. ويعد هذا الجهد المتواصل الذي تبذله الحكومة الإسرائيلية في أمريكا وأوروبا اهم لديها من معركتها المباشرة مع الفلسطينيين والعرب. فأي تهاون في هذا الامر من طرفها يمكن ان يؤدي الى تراجع الدعم الامريكي المطلق الذي تحصل عليه اسرائيل والذي تباركه جهرا او ضمنا قوى وتيارات ودول أوروبية عديدة. وتدرك اسرائيل جيدا اهمية الدعم الامريكي والاوروبي لها فهو مصدر قوتها

وبقائها. وفي المقابل يدرك العرب جميع حقائق الدعم الامريكي والاوروبي لإسرائيل،الا انهم غير قادرين على وضع استراتيجية خاصة للتعامل مع هذه المشكلة.

نبذة تاريخية عن الدعم الامريكي لإسرائيل

منذ عام 1948 عملت كافة الإدارات الامريكية المتعاقبة على الاعتماد على الاستراتيجية التي تقوم على تطوير التحالف مع إسرائيل في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية والدبلوماسية ، وقد تجلى الدعم الأمريكي لإسرائيل في أروقة المنظمة الدولية واستخدام الفيتو ضد أي محاولة لاستصدار قرار يدين ممارسات إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني وقد توضح التوجه الأمريكي لدعم إسرائيل خلال فترة الانتفاضة ، وقبل ذلك الضغط الأمريكي على المنظمة الدولية التي ألغت القرار الذي يوازي بين العنصرية وإسرائيل، بيد أن المساعدات الأميركية لإسرائيل برزت بكونها الأهم في إطار الدعم الأمريكي لإسرائيل، فحلت تلك المساعدات العديد من الأزمات الاقتصادية الإسرائيلية أو حدت منها على الأقل، ناهيك عن أثرها الهام في تحديث الآلة العسكرية الإسرائيلية وتجهيزها بصنوف التكنولوجيا الأميركية المتطورة. وفي هذا السياق، قدرت قيمة المساعدات الأميركية لإسرائيل خلال الفترة (1948-2004) بنحو 89 مليار دولار منها نحو 60 في المائة هي قيمة المساعدات العسكرية، 40 في المائة قيمة المساعدات الاقتصادية، ومن المقدر أن تصل قيمة المساعدات الأميركية لإسرائيل إلى نحو 92مليار دولار بحلول عام 2005.(السهلي ، 2004)

وتجدر الاشارة الا انه طالما ان اسرائيل تحصل على الدعم الامريكي فلا يمكن لأي قوة ان تفرض عليها تقديم اي تنازلات في مواقفها المتصلبة. وهذا يجعل من المفروض على العرب البحث عن

الوسائل التي تساعد في تخفيف او تقليل هذا الدعم الامريكي فبدون هذا الدعم يكون من الصعب علـــى اسرائيل الاعتماد على قوة غيرها لفترة زمنية طويلة.

العلاقات الامريكية – الإسرائيلية

اتصلت المنظمة الصهيونية في 10 آذار من عام 1939 بالرئيس الأميركي عن طريق السفير الأميركي في باريس ،وأبلغته(برغبة الحكومة البريطانية في تأسيس دولة مستقلة في فلسطين فيها الأغلبية مـــن الغرب ،كما ناشدا لرئيسبإنقاذ اليهود والسماح لهم بالهجرة وعدم اتخاذ بريطانيا لقـــرار محـــدد يتعلـــق بسياسة طويلة المدى) .(المحجوبي، 1990، ص 281) وقد تركز النشاط الصهيوني فـــي عـــام 1942 على اليهود الأميركيين أنفسهم لتعبئتهم واستخدامهم لمطالبة الحكومة الأميركية بالتأييد . ولقـــد حققـــت المنظمة الصهيونية قمة النجاح بين اليهود الأميركيين عندما عقدت مؤتمر بلتيمور فـــي أيـــار 1942 م واتخذت قرارات جعلتها برنامج الحركة لفترة ما بعد الحرب ،وطالب اليهود الأميركيين بتأسيس كومن ويلث يهودي وإشراف الوكالة اليهودية على الهجرة وتأسيس جيش يهودي . (المحجوبي ، 1990، ص 291) وبعد قيام الكيان الصهيوني كانت الولايات المتحدة اول من اعترف بإسرائيل بعد قيامها وقامـــت عام 1950 بالتوقيع مع بريطانيا وفرنسا على الإعلان الثلاثي الذي يؤكد التزام الدول الثلاث بالحفـــاظ على حدود اسرائيل وفي عام 1952 شجعت الولايات المتحدة المفاوضات الألمانية–الإســـرائيلية كمـــا شجعت قيام علاقات قوية جدا بين اسرائيل وكل من بريطانيا وفرنسا وبعد العدوان الثلاثي على مـــصر بدأتالولايات المتحدة تنفيذ سياسة ملء الفراغ في المنطقة و على الرغم من انها ضغطت على اســـرائيل وحملتها على الانسحاب من سيناء ، الا ان التطورات اللاحقة أظهرت تزايد اهمية اســـرائيل بالنـــسبة للولايات المتحدة ، وذلك بدءا من عام 1957 والتطورات التي شهدتها سوريا ومن ثم بعد إعلان قيـــام

الجمهورية العربية المتحدة عام 1958 وخوف الولايات المتحدة من انعكاسات الوحدة على الوضع السياسي في كل من لبنان والأردن وقيام ثورة تموز في العراق 1958 واخيرا قيام الثورة اليمنية في أيلول 1962 وخوف الولايات المتحدة وإسرائيل من سقوط الجزيرة العربية بأكملها تحت سيطرة الرئيس المصري السابق جمال عبد الناصر لهذه الاسباب بدأت الولايات المتحدة تعد اسرائيل لشن حروب في المنطقة نيابة عنها ، وتأكيدا لتزايد اهمية اسرائيل في السياسة الامريكية في الشرق الاوسط ، ظهر عام 1959 اللوبي المؤيد لإسرائيل في الولايات المتحدة . وفي عام 1961 قدمت الولايات المتحدة لإسرائيل صواريخ وبعد ذلك أصبحت الولايات المتحدة المصدر الرئيس للأسلحةلإسرائيل .(الموعد، 2001، ص 91)

وتعتبر 1967 نقطة هامة في العلاقات الامريكية الإسرائيلية وبداية غير معلنة للتحالف الاستراتيجي بين الطرفين اذ حددت الرسالة التي وجهها رئيس اركان القيادات المشتركة الامريكية الى وزير الدفاع الامريكي تحت عنوان " حول حدود الشرق الاوسط " أوضاع كل من الضفة الغربية وقطاع غزه والجولان والقدس . وقد أثبتت التطورات اللاحقة ان الولايات المتحدة استغلت المناطق المحتلة من قبل اسرائيل كرهينة ووسيلة لإحداث تغييرات في المواقف السياسية للدول العربية فالانسحاب الإسرائيلي من سيناء جاء بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد .وفي السبعينيات وخصوصا بعد حرب تشرين الأول 1973 ، وظهور أزمة النفط وبدء الولايات المتحدة التفكير جديا بالاستيلاء على مصادر النفط في الخليج العربي ، توطد التحالف الامريكي –الإسرائيلي ففي أيلول 1975 وقعت الولايات المتحدة اول مذكرة تفاهم مع اسرائيل تعهدت بموجبها الولايات المتحدة بتلبية حاجات اسرائيل الدفاعية والاقتصادية وفي مجال الطاقة كما وقعت في 26 آذار 1979 مذكرة تفاهم مشترك تعهدت الولايات المتحدة بتقديم الدعم

الإضافيلإسرائيل وفي 1981/10/31 وقع الطرفان مذكرة للتفاهم المشترك حددت الأطر العامة للتعاون الاستراتيجي بين الدولتين وفي 1983/11/29 وقعت اتفاقية بين الطرفين حددت اطر التعاون الاستراتيجي الثاني بين الولايات المتحدة وإسرائيل من خلال انشاء مجموعة عسكرية سياسية مشتركة تناط بها مهمة وضع الخطط العسكرية والمناورات المشتركة وتخزين المعدات العسكرية في اسرائيل لصالح الولايات المتحدة .وقد عملت الولايات المتحدة على إرساء قواعد تحالفها الاستراتيجي مع اسرائيل وأعلن عن هذا التحالف في اثناء زيارة مناحيم بيغن الى واشنطن في شهر أيلول عام 1981 ، وقد هدف الاتفاق الاستراتيجي الذي يرمي من ورائه الى تحقيق هدفين : (معلومات دولية ، 2001، ص 56)

1- انشاء قاعدة عسكرية ضخمة جنوب الاتحاد السوفيتي السابق وقريبة من حدوده شريطة ان لا ترتبط مع الاتحاد السوفيتي في حدود مشتركة يسهل على الجيش الأحمر اجتياحها .

2- تحويل اسرائيل ، فعليا الى قوة تدخل سريع خاضعة لأمريكا وتعمل بتنسيق وتعاون تامين مع البنتاغون بهدف حماية المصالح الامريكية في المنطقة ومقاومة آية تحركات سوفييتية ، او مدفوعة من قبل السوفييت مهددة هذه المصالح .

وفي عام 1985 دخلت اسرائيل ضمن مجموعة الدول الـ 17 من حلفاء الولايات المتحدة في مشروع حرب النجوم ، وفي 1986/10/15 ، صادق الكونغرس الامريكي على هذا القرار ، وبموجبه بدأت الولايات المتحدة بتمويل مشروع صاروخ حيتس " السهم " .(الموعد، 2001، ص 92) ، هذا بالإضافة الى ان الولايات المتحدة وفرت الحماية لإسرائيل داخل مجلس الأمن ، وأجهضت الكثير من مشروعات القرارات التي تدين الجرائم التي ارتكبتها في العديد من الدول العربية .

ويرى الباحث ان التحالف الاستراتيجي يمثل إحدى أهم مراحل تطور العلاقات الأمريكية الإسرائيلية والأكثر تعقيداً ففي المرحلة الأولى منها والتي استمرت طيلة فترة رئاسة ريغن شهدت العلاقات عودة لمذهب الرصيد الاستراتيجي واستمر التأكيد على اعتبار إسرائيل رصيداً استراتيجياً وساعد في ذلك التطورات الإقليمية والدولية وعلى رأسها انهيار حكم الشاه في إيران وفشل سياسة الانفراج والغزو السوفيتي لأفغانستان وضغوط اللوبي وجماعات المصالح، وتمزق الصف العربي.ويستند التحالف الاستراتيجي الأمريكي –الإسرائيلي إلى مجموعة متنوعة من الخدماتالمميزة التي يمكن أن توفرها إسرائيل للولايات المتحدة باعتبارها رصيداًاستراتيجيا، وهي تتمثل فيان إسرائيل قاعدة انطلاقمثالية للقوات الأمريكية في حالة تعرض مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط للتهديد .ومن المعروف أن نقل قوة لها شأنها إلى هذه المنطقة يستغرق عدة أشهر، أما مع وجودإسرائيل كحليف فإنه لا يحتاج إلا إلى بضعة أيام. كما ان القوات الامريكية تستطيع استخدام القواعد الجوية والبحريةوالبرية الإسرائيلية إما لهدف عسكري مباشر أو عمليات الإسناد أو كقواعد وسيطة ويمكن أن تستفيد القوات الأمريكية منالمعلومات التي تجمعها إسرائيل عنالمنطقة كما يمكناستخدام القدرات العسكرية الإسرائيليةلحماية قوة تدخل أمريكية في الشرق الأوسط، ويترتب على هذهالعناصر تحقيق وحدة المصالح الإسرائيلية الأمريكية، وخصوصية علاقتهما وتفردها،باعتبار إسرائيل موقعاً أمريكياً متقدماً في منطقة الشرق الأوسط وقد شهدت العقود الماضية امثلة كثيرة على التعاون الإسرائيلي الامريكي فقد قامت الولايات المتحدة في حرب عام 1967 على تعطيل شاشات الرادار المصرية لتسهيل الهجوم الجوي الاسرائيلي على المطارات المصرية والذي كان له اثر كبير في هزيمة الدول العربية كما ان الولايات المتحدة عملت على بناء جسر جوي في حرب 1973 لتزويد جيش الدفاع الاسرائيلي بالمعدات اللازمة بعد

خسائره الكبيرة في المعارك البرية مع القوات المصرية وزودت الولايات المتحدة اسرائيل بمعلومات دقيقة عن الجبهة المصرية والتي ساعدت اسرائيل في اختراق الجبهة المصرية في ثغرة الدفرسوار ، كما ان الولايات المتحدة زودت اسرائيل ببطاريات هوك لمقاومة الصواريخ العراقية في عام 1990 .

الدعم الاقتصادي الأمريكي لإسرائيل

تعود جذور الدعم الأمريكي لإسرائيل إلى موافقة الرئيس " وودرو ويلسون " (1913-1921) في رسالة سرية أرسلها إلى وزارة الحرب البريطانية على وعد بلفور ، وإلى موافقة الكونغرس الأمريكي في 30 حزيران 1922 على الانتداب البريطاني على فلسطين الا ان الرئيس الأمريكي " هاري ترومان " (1945-1952) هو الذي أرسى حجر الأساس للانحياز الأمريكي لإسرائيل (ماضي، 1999 ، : 83)،ففي عام 1949 قدم بنك التصدير والاستيراد الأمريكي قرضا إلى إسرائيل بمبلغ 100 مليون دولار وفي عام 1951 منحت الولايات المتحدة إسرائيل بمنحها هبات بحجم 185 مليون دولار على مدى ثلاث سنوات لشراء البضائع من أميركا شريطة ان تقوم اسرائيل بتوظيف ما يقابل المبلغ بالعملة المحلية للاستثمار في مشاريع تقرها "البعثة الأميركية للعمليات في إسرائيل". وانتظمت المساعدات الامريكية لإسرائيل منذ عام 1952 وبحلول عام 1957 تأسست هيئة أميركية جديدة للإشراف على منح القروض في نطاق المساعدات الخارجية وقامت بمنح إسرائيل عدة قروض بالعملة المحلية لشراء المعدات والتجهيزات اللازمة لها،وبعد حرب 1967 زاد الدعم الاقتصادي الأميركي لإسرائيل اذ تم عقد سلسلة من المؤتمرات لدعم الاستثمارات الأجنبية في إسرائيل وتشجيع الصادرات الإسرائيلية إلى الخارج . (قهوجي، 1979، : 123-133)

وقد كشف "توماس ستوفير" الخبير الاقتصادي الأمريكي البارز، والذيطلب منه البنتاجون إلقاء محاضرة علمية لطلبة الكلية الحربية حول تكلفه السياسةالأمريكية في الشرق الأوسط، والتي نشرتها وسائل الإعلام الأمريكية مؤخرا.انه منذعام 1973 بلغت المساعدات المالية التي قدمتها أمريكا لإسرائيل 1.6تريليون دولار،وبحسبة بسيطة نجد أن كل إسرائيلي له 5.700 دولار أمريكي، وافاد ان فاتورةالمساعدات تعادل ما أنفقته أمريكيا مرتين علي الحرب في فيتنام، ومع ذلك فان إسرائيل ليست راضيةعن هذه المساعدات، فهي تريد المزيد

والجدول التالي يبين مدى الدعم الاقتصادي لإسرائيل

الدعم العسكري

شهدت إدارة الرئيس " جون كيندي " (61-1963) عقد أول صفقة سلاح أمريكي مع " إسرائيل " بقيمة (22) مليون دولار ، وكان ذلك في عام 1962 . وقد ظلت المعونة العسكرية الأمريكية لإسرائيل متواضعة حتى وصول جونسون إلى الرئاسة حيث بدأت في التصاعد بشكل سريع .وتعد إسرائيل أكبر متلق للمعونة الاقتصادية والعسكرية الأمريكية المباشرة سنويا منذ عام 1976، وهي أكبر متلق لإجمالي المعونات منذ الحرب العالمية الثانية. من ناحية أخرى تحصل إسرائيل كل عام على 3 مليارات دولار في شكل مساعدة خارجية مباشرة، وهو ما يساوي تقريبا خمس ميزانية المساعدات الخارجية الأمريكية. وبمقاييس الدخل القومي، فإن كل إسرائيلي يحصل من الولايات المتحدة على أكثر من500 دولار سنويا رغم أن إسرائيل تصنف على أنها دولة صناعية.

(ميرشيمر ووالت ،2006)

أدى توسع إسرائيل في الأراضي العربية عام1967 الى تغيير أهمية إسرائيل في الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط ، واعتبر العام المذكور منعطفا تاريخيا بين المرحلة التي كانت تؤدي فيها إسرائيل دورا مهما في إطار المصالح الأميركية، وبين المرحلة التي أصبحت فيها تؤدي الدور الرئيسي لتحقيق مصالح الولايات المتحدة الأميركية في الشرق الأوسط، وتبعاً لذلك أخذت نسبة المساعدات العسكرية بالتزايد حيث بلغت ذروتها في سنة 1974 وهي السنة القياسية للمساعدات العسكرية الأميركية لإسرائيل خلال الفترة التي تلت نكسة حزيران وذلك لتعويضها خسارتها في حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973 في الجبهتين المصرية والسورية ،وقد ازدادت المساعدات الأميركية الحكومية لإسرائيل مع زيادة الاعتماد الأميركي على دورها في الشرق الأوسط، فوصلت قيمة المساعدات خلال الفترة (1975 –1982) إلى 17804 مليون دولار، منها 66.3 في المائة مساعدات عسكرية، وكان الدعم العسكري في العام 1979 قياسيا خلال تلك الفترة فبلغ 83 في المائة من إجمالي المساعدات في السنة المذكورة ، ومرد هذا الارتفاع في نسبة المساعدات العسكرية، المحاولات الأميركية الحثيثة لتعويض إسرائيل عن انسحابها من شبه جزيرة سيناء المصرية، وإقامة قواعد عسكرية ومطارات إسرائيلية فضلا عن رادارات لمراقبة المناطق العربية المحيطة بالدولة العبرية بعد اتفاقات كامب ديفيد التي وقعت بين رئيس مصر السابق أنور السادات ومناحيم بيغن رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق برعاية كارتر. (السهلي ، 2004)

تبنت الولايات المتحدة منذ البداية سياسة ما يسمى بالتوازن الإقليمي للقوى في الشرق الأوسط أي التوازن بين الكيان الصهيوني والدول العربية مجتمعة ولم تكن الولايات المتحدة حتى منتصف عقد الستينات من موردي السلاح لإسرائيل باستثناء تزويدها ببعض صواريخ هوك المضادة للطائرات وفي

بداية السبعينات أصبحت الولايات المتحدة مورد السلاح الرئيسي وقد رافق ذلك زيادة القروض والمنح حتى سنة 1973 (سعيد ، 1999 ، ص 115). وفي عقد الثمانينات مولت الولايات المتحدة مشتريات السلاح وأنشطة البحوث والتطوير و تم توقيع العديد من مذكرات التفاهم التي تحدد اطار العلاقة بين البلدين وبعد حرب الخليج الثانية (1991) تلقت اسرائيل شحنات سلاح إضافية من المخازن الامريكية بما قيمته 2 بليون دولار وفي بداية 1994 مثلت المساعدات الامريكية 30% من ميزانية الدفاع الإسرائيلية (سعيد ، 1999 ، ص 116) وتقوم الولايات المتحدة بتزويد اسرائيل بجميع الأسلحة المعقدة كطائرات الهيلوكوبتر الهجومية والدبابات والطائرات والصواريخ التي تستخدم ضد الاخرى ومن المعروف ان الولايات المتحدة الامريكية ملتزمة بضمان اسرائيل وتفوقها التسليحي على جميع الدول العربية وهذا ما ساعد اسرائيل على هزيمة العرب في جميع الحروب .

وتتلقي إسرائيل حوالي ثلاثة مليار دولار سنويا مساعدة مباشرة كل عام، يخصص 1.8 مليار دولار منها كمساعدات عسكرية، والباقي كمساعدات اقتصادية. وفي (1997) توصل رئيس الوزراء الإسرائيلي في ذلك الوقت "بنيامين نيتنياهو" إلى تسوية مع الكونجرس الأمريكي، يتم بموجبها تقليص المساعدات المدنية بالتدريج إلى أن تنتهي تماما في عام 2008، وبالتوازي تزداد المساعدات العسكرية بالتدريج، بحيث تبلغ في عام 2008 ما مقداره 2.4 مليار دولار. وتمثل المساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل حوالي 20% من إجمالي ميزانية الدفاع الإسرائيلية.وتتضمن المساعدات الأمريكية لإسرائيل 2.4 مليار دولار مساعدات عسكرية يخصص معظمها لشراء أسلحة من شركات أمريكية،فيما يرصد ريعها لتمويل شراء تجهيزات عسكرية من شركات أمريكية و40 مليون دولار لمساعدة تل أبيب لاستيعاب المهاجرين من الاتحاد السوفيتي السابق.وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر أعلنت واشنطن

زيادة المساعدات العسكرية لإسرائيل، الشريك الاستراتيجي في حربها علي الإرهاب، فخلال إدارة بوش الابن حصلت تل أبيب على مساعدات لم تحصل عليها سابقا من أية إدارة، فقد حصلت في الفترة من ما بين عامي 2001 إلى 2005 على 1.5 مليار دولار كمساعدات نقدية، و6.3 مليار دولار ثمن شراء أسلحة من الولايات المتحدة، بما فيها 4.5 مليار دولار ثمن 102 طائرة (اف–16) من شركة لوكهيد مارتن.

والجدول التالي يبين المبالغ التي حصلت عليها إسرائيل لشراء أسلحة بين عامي 2001 و2005

جدول رقم(7)

جدول بالدعم العسكري الامريكي لإسرائيل ما بين 2001–2005

السنة	المبلغ
2001	770,045,000
2002	853,000 ,630
2003	862,407,000
2004	1,297,072,000
2005	2,762,805,000
الإجمالي	6,323,182,000

وقبل زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كونداليزا رايس ووزير الدفاع روبرت جيتس السابق أعلنت الإدارة الأمريكية رغبتها في منح مكافأة لإسرائيل، بزيادة المساعدات العسكرية على مدى

السنوات العشر القادمة لتصل إلى 30 مليار دولار، وهذه الزيادة التي تبلغ 25% من المساعدات الحالية؛ كهدف تعويض تل أبيب عن خسائرها في حربها ضد حزب الله اللبناني والتي استمرت لحوالى 34 يوما، والحفاظ على التفوق الإسرائيلي في الأسلحة المتقدمة عن جيرانها العرب.

وهنا يمكن القول ان كافة الرؤساء الأمريكيين مع اختلاف أحزابهم ومنذ نشأة إسرائيل يحرصون على أن يكون أمن دولة إسرائيل وبقاؤها وتفوقها على دول الجوار العرب احدي الأسس الرئيسية للسياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط .

جدول رقم (8)

جدول يبين حجم المساعدات العسكرية لإسرائيل منذ قيامها وحتى عام 2007

السنة	المساعدات العسكرية	إجمالي المساعدات العسكرية والاقتصادية
1996-1949	29014	68030
1997	1800	3132
1998	1800	3080
1999	1800	3010
2000	3120	4131
2001	1975	2876
2002	2040	2850
2003	3086	3745
2004	2147	2687
2005	2202	2612
2006	2257	2534
2007	2340	2500
الإجمالي	53643	101190

- مجلة فلسطين المسلمة، 2006 و Sharp, 2008

3-الدعم السياسي

تتبنى الولايات المتحدة المقولة الملفقة بان قيام اسرائيل هو عودة الشعب اليهودي الى ارض الميعـــاد ، وتضع " حق اسرائيل في الوجود والأمن " في مقدمة أولوياتهاالاستراتيجية في المنطقـــة ، وتـــرى ان الصراع ناجم عن محاولة الدول العربية القضاء على دولة اسرائيل وتصنف نضال الشعب الفلـــسطيني ضد الاحتلال الصهيوني ومن اجل عودة اللاجئين الفلسطينيين في قائمة الإرهـــاب وتحـــاول فـــرض الحصار والعقوبات عليها .وهذه الرؤية موجودة في مختلف ثنايا الخطاب السياسي الامريكـــي طـــوال مراحل هذا الصراع سواء بالنسبة لقضية اللاجئين او القدس او إنهاء الاحتلال الإسرائيليللأرض العربية ، او قضايا الأمن والتسلح في المنطقة .(الشريف، 2001: 77) فقد عملت الولايات المتحدة بعد إعلان قيام الكيان الصهيوني في عام 1948 على ترسيخ وجود هذا الكيان وقامت بتقديم الحماية والرعاية عليه ، وتقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية له ، والإبقاء على ميزان عسكري مختـــل لـــصالحه. وقـــد نشرت مجلة روز اليوسف في عددها رقم 1453 الصادر في 30 نيسان 2010 دراســـة عـــن دعـــم الإدارات الامريكية المتعاقبة لإسرائيل فقد عملت إدارة هاري ترومان (1945 – 1953) على دعـــم قرار تقسيم فلسطين وجاء اعترافها بدولة اسرائيل سريعا وفي عهـــد **إدارة** إدوارد أيزنهـــاور (1953-1961) تأزمت العلاقة بين البلدين عندما انضمت اسرائيل للعدوان الثلاثي وقد كان أيزنهاور رافـــضا للحرب، وهو ماجعله يضغط علي لندن وباريس لسحب قواتهما ونجح في ذلـــك بينمـــا ظـــل رئـــيس الحكومةالإسرائيلي يقاوم لعدة أشهر حطي سحب قواته عام 1957 وتعاملت إدارة جونكينيدي (1961 -1964) وليندون جونسون (1964 – 1969) سريا مع برنامج تسليح نوويإسرائيلي جعله يزيـــد مـــن

مبيعات الأسلحة الأمريكية لإسرائيل ليستطيع مراقبة المنشآتالنووية الإسرائيلية في صحراء النقب الا انه لم ينجح. أما في عهد جونسونفقد شهد نكسة 67 وورط جونسون أمريكا أكثر في الصراع العربي الإسرائيلي عندما جعلفرنسا تخلف الولايات المتحدة كمورد الأسلحة الرئيسي لإسرائيل عقب حرب 67 . 19 وفي عهد إدارة ريتشارد نيكسون (1969 – 1974)رعت أمريكا اتفاق فك الارتباط بين روسيا وإسرائيل عام 1974 واتفاق وقف إطلاق النار بين مصر وإسرائيل التي كانت أساسا لاتفاق سلام لاحق . الا ان الجهودالدبلوماسية الأمريكية في ذلك الوقت بقيادة نيكسون وكيسنجر كانت تجري من منظورالحرب الباردة أي أنهم كانوا يرون أن دعم اسرائيل يقضي علي طموحات الاتحاد السوفيتيفي المنطقة .وحاولت **إدارة** جيرالد فورد (1974 – 1977)لحل الصراع من خلال الضغط علي اسرائيل الا ان الكونجرس. رفض سياسة الضغط على اسرائيل وارادت إدارة كارتر (1977 – 1981)تنظيم مؤتمر دولي يضم الاتحاد السوفيتي كخطوة لحل الصراع، لكن مصروإسرائيل رفضتا الفكرة. وبرز دور كارتر مجددا عقب زيارة السادات اسرائيل برعايتهللمفاوضات بين الطرفين. وفي أواخر السبعينيات، قامتاسرائيل بغزو لبنان ثم سحبت قواتها اثر ضغط أمريكي وهدد كارتر بقطع الأسلحةالأمريكية عن اسرائيل اذا ثبت استخدامها في أغراض غير دفاعية، كما هدد بتمرير قرارمن مجلس الأمن يدين الغزو واعتبره ردا مبالغا فيه للهجمات الفلسطينية من لبنان. اما في إدارة رونالد ريجان (1981 – 1989)تأزمت العلاقة في البداية عندما غزتاسرائيل لبنان عام 1982 للقضاء علي منظمة التحرير الفلسطينية، شب الخلافمجددا بين واشنطن وتل أبيب ونجحت أمريكا في سحب معظم القوات الفلسطينية من لبنان،الا أن التوتر استمر بين أمريكا وإسرائيل بسبب خط تل أبيب التي لن تجلب الاستقرارللمنطقة وستضر بالمصالح الأمريكية.

وفي أيلول 1982 حاول ريجان وضع خطة لإنهاءالصراع تقوم علي ربط غزة والضفة بالأردن لكن اسرائيل لم تكن مهتمة بأي اتفاق لايسمح لها بتحقيق مكاسب في لبنان .

وشهد عهد ريجان عدة اتفاقيات تعاوناستراتيجي بين أمريكا وإسرائيل اما في عهد إدارة جورج بوش الأب (1989 – 1993) فقد وضعت خطة للسلام تقوم علي مفاوضات مباشرة بين العرب وإسرائيل تتزامن معهامباحثات متعددة الأطراف وانعقد مؤتمر مدريد للسلام عام 1991 الذي كان بمثابةمفاوضات إسرائيلية غير مباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية برعاية أمريكية بسبب رفضاسرائيل الاعتراف رسميا بها. ثم تبعه مباحثات دولية في موسكو أفضت للسلام بينالأردن وإسرائيل ومباحثات سورية إسرائيلية .

اما ادارة بيل كلينتون (1993 – 2001)فلم تمارس ضغوطا علياسرائيل لتقييدها في بناء المستوطنات، ثم جاءت اتفاقية واي ريفر عام 1998 والتيقدمت إطارا لنقل الأراضي تدريجيا الي السلطة الفلسطينية لكنها انهارت بسببنتانياهو .وفي آخر عام من ولاية كلينتون، بدأت مباحثات كامب ديفيد الثانيةبمبادرة إسرائيلية لأسباب سياسية داخلية ولإنقاذ شعبية ايهود باراك وفي عهد إدارة جورج بوش الابن (2000 – 2008) تم عزل عرفات ومقاطعته حتى وفاته ولم تلعب ادارة بوش دورا عادلا فيانجاز اتفاق سلام بين الطرفين وهو ما جعل اسرائيل تتصرف بشكل أحادي حاصلة في أغلبالأحيان علي دعم أمريكي لما تفعله. اتسم الموقف الأمريكي تجاه اسرائيل بالليونةالكاملة فعندما طالبت واشنطن بإنهاء حصار المقاطعة في رام الله وعارض شارون سرعانما أذعن بوش .

وفي عام 2002، عندما عرض العرب مبادرتهم للسلام، لم يستغل بوشالفرصة ربما لعدم وضوح الموقف الإسرائيلي من المبادرة. وكانت الخطوة التالية هيخارطة الطريق، ونظمت واشنطن مؤتمر

أنابوليس تنفيذا لرؤية بوش القائمةعلي حل الدولتين، وانتهى عهد بوش بحرب غزة. وفـــي عهـــد إدارة باراك أوباما الحاليةلم يحدث أيتقدم يذكر فيما عدا حصوله علي تعهد من نتانياهو بوقف بناء المستوطنات لمدة 10 أشهرفيما عدا القدس الشرقية. والدرس الواضح المستخلص من أول عام لأوباما في البيتالأبيض هو أن التقدم باتجاه حل الدولتين لن يحدث من دون دور أمريكي قوي

المبحث الثاني: المخططات السياسية الغربية في المنطقة العربية

تتعرض منطقة الشرق الاوسط والتي يشكل الوطنالعربي القسم الأعظم منهاجغرافياً وسكانياً ، لأنواع مختلفة من المشاريع التيتسوغها قوى من خارج المنطقة بالتعاون مع قوى اقليمية مرتبطة ارتباطاً استراتيجياً – مثل إسرائيل – بقوى أجنبية، أو متأثرة بها مثل تركيا.فبعد اكثر من 55 سنة علىتأسيس جامعة الدول العربية ما زالت هذه المشاريع تتابع الواحد تلو الأخر مثل حلفبغداد عام 1955 ومبدأ إيزنهاور عام 1957 والنظام الشرق أوسطي عام 1994 والشراكةالمتوسطية عام 1995 والشرق الاوسط الكبير عام 2004

المطلب الأول : المشاريع السياسية الغربية.

هناك العديد من المشاريع السياسية الغربية التي تواردت على المنطقة العربية بعد الحرب العالمية الثانية وقيام الكيان الإسرائيلي وتصب غالبية هذه المشاريع في مصلحة الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية وإسرائيل وفيما يلي نبذة عن هذه المشاريعواجهت الأمة العربية ولا زالت تواجه لغاية اليوم تحدياً جديداًمن خلال استمرار الدول الغربية وفي مقدمتهم الولايات المتحدة بوضع مشاريع استعمارية تهدف من ورائها الى تفتيت النظام الإقليمي العربي وإصباغ الهيمنة والتبعية لها ومن بين اهم هذه المشاريع

1- مبدأ ترومان

بعد الحرب العالمية الثانية وبروز النفط كمورد أساسي للطاقة، بدأت الولايات المتحدة تتلقى إمدادات هامة من النفط من خارج البلاد وخوفا من أن يسعى الاتحاد السوفيتي للسيطرة على منطقة الخليج – التي أخذت تصبح بسرعة المصدر الرئيسي لواردات النفط الغربية- أنشأت واشنطن

وجودا عسكريا متواضعا في المنطقة وسعت إلى دمج كل من إيران، العـــراق، المملكـــة العربيـــة السعودية، والدول الأخرى المنتجة للنفط في التحالف الغربي. وكان ذلك من خلال "مبدأ ترومـــان" وهو بيان أعلنه الرئيس الأمريكي "هاري ترومان" في عام 1947 . وقد بدأ مذهب ترومان ، عندما زاد احتمال انتشار الشيوعيةفي اليونان، وكانت إنجلترا قد أخذت على عاتقهـــا أن تمـــد الحكومـــة اليونانية بالمالوالسلاح لمكافحة الحرب الأهلية مع الـــشيوعيين، ولكـــن فـــي آذار 1947 قـــررت الحكومةالبريطانية أنه لم يعد في استطاعتها الاستمرار في هذا السبيل، بسبب سوء حالتهاالاقتصادية. وأبلغت هذا القرار إلى الولايات المتحدة الأمريكية عندئذ طلـــب الـــرئيس هـــاري ترومـــان مـــن الكونجرسالموافقة على مد اليونان وتركيا بأربعمائـــة مليون دولار، كما ألزم المبدأ الولايات المتحدة تحمل مسؤوليات سياسية وأمنية مباشرة في الشرق الأوسط تحفظ بها مصالحها النفطية. وتنفيذا لهذا المبدأ ربطت الولايات المتحدة المساعدة العسكرية والاقتصادية التي تقدمها لدول المنطقة بالتزام هذه الدول باستراتيجيتها العامة المعادية لسياسة التوسع السوفيتي. وجاء هذا المبدأ كرد علـــى سياســـة التدخل السوفيتي في إيران وتركيا واليونان بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بهدف الحصول علـــى امتيازات نفطية واقتصادية "(توماس ، 1985 : 327)

2-حلف بغداد(1955)

تأسس هذا الحلف في شباط 1955 على هيئة اتفاق عسكري في بداية أمرهبين العراق وتركيا، ثم انضمت إليه كل من بريطانيا والباكستان وإيران في نفس العام،بالإضافة إلى الولايات المتحدة التي لم تكن عضويتها كاملة في سنواته الأولى .وكان الدافع الاكبر وراء إنشاء هذا الحلف الذي جاء بتخطـــيط من الولاياتالمتحدة، هو الموقع الاستراتيجي المتميز لمنطقة الحلف، ولقد أخذ هذا الحلف الكثيـــر مـــن

اهتمام الرئيس الأميركي أيزنهاوراذ أنه كان يخطط لأن يضم الحلف إلى عـضويته دولا جديـدة مـن الشرق الإسلامي، وقد كانتله ثلاث محاولات في هذا الخصوص فشلت كلها على حد سواء .الأولى كانت معالاردن، اذ جاء تمبلر يوم 1955/12/6 ليطلب من الاردن الانضمام الى المعاهدة المركزية وهي التي عرفت بحلف بغداد وطلب تمبلر من الاردن الانضمام وتفاوض مع جلالة المغفور له الملـك الحـسين مطولا ووافق على مطالب الأردنيين. لكن الوزراء ترددوا في التوقيع وزاد من ترددهم خـشيتهم مـن ردود الفعل المصرية والعربية، وقد تطور الوضع اذ استقال اربعة وزراء واستقال سعيد المفتـي يـوم 1955/12/14م.وفي يوم 1956/1/19 تم توقيع ميثاق التضامن العربـي مـع سـورية والـسعودية لتخصيص مساعدات عربية للأردن وفي 9 آذارأعلن الحسين انه ضد الأحلاف(مقلد ، 1979: 242).

2-مبدأ إيزنهاور

جاء مبدأ إيزنهاور في عام 1957، الذي ألزم الولايات المتحدة بالدفاع عن بلـدان الـشرق الأوسط ضد التهديدات الخارجية والإقليمية المتطرفة (الشيوعية). ومما لا شك فيه أن هذا المبدأ كان في أحد جوانبه المهمة يمثل محاولة لدعم الأمن القومي للولايات المتحدة ومصالحها النفطيـة فـي المنطقة عقب فشل حلف بغداد والهزيمة السياسية للحلفاء في حرب السويس 1956. (هادار، 2005: 175) وفوض الكونغرس الحكومة الأميركيةبتقديمبرامج المساعدة العسكرية لأي دولـة مـن دول الشرق الاوسط، اذا ما أبدت استعدادها لذلكوكذلك تفويضها في تقديم العون الاقتصادي اللازم لهـذه الـدول دعمـاً لقوتهـا الاقتـصاديةوحفاظاً علـى اسـتقلالها .

وقد تباينت ردود الفعل دول المنطقة تجاه هذا المبدأ فالبعض أيد المبدأ بالكامل مثل لبنـان وليبيـا والعراق وإسرائيل ، بينما تحفظت السعودية واليمن والسودان على المبدأ ، وهاجما مصر وسـوريا

مبدأ إيزنهاور. واعتبرت مصر ان مبدأ إيزنهاور هو عبارة عــن وقــد مظهــر جديــد للوصــاية الغربيةالاستعمارية على المنطقة وقد أدت هذه الحملة المعارضة لمبدأ إيزنهاور الى تجميدهوإفشاله تماماً كما حدث لحلف بغداد من قبل (مقلد ، 1979 ، : 351)

3- مشروع الشرق أوسطية :

يعد هذا المشروع احد المشاريع الامريكية في المنطقة ويستهدف ترتيب أوضاع المنطقةكلها، بما فيهــا البلدان العربية وإسرائيل ودولاً أسيوية أخرى ودولاً أفريقية.وقد كان السعي لتحقيق هذا المشروع فــي صيغة نظام أو سوق او أي صيغة تكاملوتعاون بين العديد من البلدان وليس المجموعات وعلى الاخص المجموعة العربية وذلك لمنع قيام اي شكل من اشكال التكامل العربي وبذلك تضمن الولايات المتحــدة ومن خلال اسرائيل حليفتها لعب الدور الأساسي في المنطقة من كافة النواحي السياسية والاقتــصادية والأمنية (كريم ، 1994 ، :17) وقد تم طرح هذا المشروع بعد نهاية حرب الخليج الثانية عام 1991، وقد تم طرح هذا المشروع في إطار عملية التسوية في مؤتمرمدريد عــام 1991.ويطمــح المــشروع ظاهريا إلى جمع دول الشرق الأوسط في سوق مشتركة، بعد تحقيق السلام ، بحيث يعزز قيــام هــذه السوق المصالح الحيوية للجميع ويصون السلام على المدى البعيد، ولكنه يخفي دمــج إســرائيل فــي المنطقة

4- مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية

يضم هذا المشروع كل من سوريا ولبنـــان وليبيـــا ومـــصر وتـــونس والجزائـــر والمغـــرب وإسرائيلواسبانيا وفرنسا وإيطاليا وتركيا (حماد ، 2001، 42)وقد برزت فكرة المشروع في مـــؤتمر برشلونةالأوروبي – المتوسطي للفترة 29- 30 تشرين الثاني 1995وتبعه بعـــد ذلـــك مـــؤتمر (Euro med)الذي انعقد في 10 كانون الأول1995والذي اعتبر استمرارا لمـــؤتمر برشـــلونة وقـــد شـــاركت فيه1000مؤسسة ومنظمة اجتماعية واقتصادية وثقافية من 38 بلداً تمثل الاتحـــاد الأوروبيوالمتوســـط وغيرها وأسفرت نتائج المؤتمرين عن إقامة شراكة شاملة (أوروبية- متوسطية) تتضمن تطوير التعاون الاقتصادي والمالي، والتركيز على الإبعادالاجتماعية والثقافية والإنسانية وهي الجوانب الثلاثة التي تقوم عليها الشراكةالأوروبية المتوسطية (سيارة الجميل ، ص 239)ومن بين المصالح التي يمكن للولايـــات المتحدة وأوروبا ان تسعى لها من وراء هذا المشروع ما يمكن إيجازه كما يلي :

1-بالنسبة للولايات المتحدة يمكن ان تعمل على إدخالودمج اسرائيل في المحيط الذي تعيش فيه ويساعدا هذا في ضبط التفاعلات في شرق البحرالأبيض المتوسط وجنوبه، واستبعاد الازمات والصدمات.

2- اما بالنسبة للدول الأوروبية فان تهدف من هذا المشروع الى إضعاف وجودودور الولايات المتحدة الأميركية في الدول المتوسطية واستبعاد تأثيرها الاقتصادي والثقافي والعسكري وبالتالي السياسي(حداد ، 2001: 43)

5- مشروع الشرق الاوسط الكبير

ينادي المشروع بضرورة البدء بالتغيير والإصلاح وضرورة مساعدة الجهود الدولية لتحقيقه، لأن الولايات المتحدة ترفض هذه الأوضاع وتصرّ على ضرورة تغييرها للقضاء على الإرهاب والكراهية والتحريض الموجه ضد المصالح /الأمريكية وضد إسرائيل. (حسين ، 2005: 106). وقد صمم الرئيس الامريكي بوش الابن ان تقوم الولايات المتحدة بمهمة إعادة الهيكلة الشاملة للوطن العربي الإسلامي والعالم الإسلامي فيما يعرف (الشرق الأوسط الكبير)، (الخادمي ، 2005 : 50) وقد أعلن الرئيس بوش عن مبادرته للشرق الأوسط الكبير في آذار 2004، والتي تضمنت إضافات جغرافية تعمل على توسيع حدود المشروع ، وتبرر تسميته بمشروع الشرق الاوسط الكبير . وقد هدفت الولايات المتحدة من المشروع الى ان تكون قريبة من جميع أعدائها المحتملين للولايات المتحدة؛ إذ ان حدود المشروع تمتد لتصل الى أوروبا من الجهة الغربية والصين من الجهة الشرقية، وروسيا من الجهة الشمالية (النابلسي ، 2007: 16) ومن المعروف ان الولايات المتحدة حاولت فرض تصورها للشرق الاوسط من خلال مشروع الشرق الاوسط الجديد وذلك عن طريق استخدام قضايا متداخلة كالتسلح واللاجئين والمياه والتعاون الاقتصادي، وإيجاد نماذج للتعاون والتكامل الاقتصادي والأمني على أسس جيواستراتيجية، وجيو اقتصادية بهدف تقويض النظام الإقليمي العربي وعلى حساب القضايا العربية المصيرية والانتماءات والروابط العربية الإسلامية الثقافية وأيضا الحضارية والتاريخية واللغوية. وقد التقت المصالح الأمريكية والإسرائيلية في إعادة رسم خريطة المنطقة من خلال تسويق صيغة ملائمة لدمج إسرائيل في المنطقة (الخادمي ، 2005 : 49) وقد سنحت الفرصة للولايات المتحدة بعد أحداث

11 أيلول اذ قامت تحت ذريعة الحرب على الإرهاب بشن هجوم على تنظيم القاعـــدة فـــي أفغانـــستان 2002 وفي عام 2003 قامت بغزو العراق تحت نفس الذريعة واحتلال أراضيه والإطاحة وفـــي عـــام 2004 أعلنت عن مشروع الشرق الأوسط الكبير والذي هدفت منه حسب ادعاءاتها منع ظهور الإرهاب وإيجاد مجتمعات ديمقراطية مزدهرة اقتصاديا. ومتسامحة ثقافيا كي لا تكون بيئة منتجـــة للإرهـــاب. (الغزالي6:2004)

وقد انطلق المشروع من العديد من الفرضيات: (الحمش، 2004 : 28)

1- لقد اعتمد المشروع على النتائج التي توصل إليه تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 حـــول النواقص الثلاثة والتي لا زالت هي والتقرير موضعاً للنقاش ومحلا للالتباس.

2- ان الحدود الجغرافية لمشروع الشرق الأوسط الأكبر ، شملت بلدانا متفاوتة المـــستوى الحـــضاري والسياسي والاقتصادي والثقافي، وعلى الرغم من ان هذه البلدان تدين في الغالب بالدين الإسلامي ، إلا أنها تضم أمم وشعوب مختلفة وكذلك ثقافات مختلفة.

3- افترضت الولايات المتحدة وشركاؤها ان المنطقة التي أطلقت عليها بمنطقة الشرق الأوسط الأكبـــر منطقة فارغة سياسياً، وأنها وفقا لمنطلقها الاستعماري القديم يمكن أن تملأ هذا الفراغ ، دون اي اعتبار للشعوب القاطنة في هذه المنطقة وتطلعاتهم.

4- يفترض المشروع ان بالإمكان تصدير الأنظمة إلى بلدان أخرى، وانه انطلاقاً من احتلال العـــراق، فانه بالإمكان إقامة نظام ديمقراطي نموذجي ومن ثم تعميمه على باقي الشرق الأوسط الأكبر.

5- أسست الولايات المتحدة مشروعها على أساس التغيير والسيطرة اذ انها تفترض أن منطقة الـــشرق الأوسط الأكبر هم مصدر لتوليد الإرهاب نتيجة لطبيعة أنظمة الحكم وغياب الديمقراطية وسوء الإدارة

ومناهج التربية والتعليم، ويقودها هذا الافتراض إلى ضرورة تحقيق إصـــلاحات سياســـية واقتـــصادية وإدارية والى التدخل في مناهج التعليم والثقافة ورفع مستوى المعيشة وفرض الممارسات الديمقراطية.

6- تعتمد الولايات المتحدة في إعدادها، وطرحها للمشروع على افتراض أن تدخلها في المنطقة ينطلق من مشروعية خاصة بها، خارج إطار المشروعية الدولية.

ويرى قطيش (2004) أن مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي أطلقته الولايات المتحدة هو جزء مـــن استراتيجية الأمن القومي الأميركي؛و أنه مخطط تنفيذي لهذه الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوســـط، يستهدف تأمين مصالح الولايات المتحدة. ويرى أبو زيد (2004) إن الغايـــة الأساســـية للمـــشروع الأميركي هي تغيير النظام السياسي – الاقتصادي – الأمني في منطقة الشرق الأوسط على المستويات كافة، وإقامة نظام شرق أوسطي كبير يتجاهل حقيقة وجود أمة عربية .

المطلب الثاني: تعزيز السياسات الغربية

بعد انتهاء الحرب الباردة بدأت الولايات المتحدة تتصرف على أنها القوة الوحيدة وبذلك وضعت في سياستها القيام بترتيب العالم بما يتفق ومصلحتها الخاصة تحت ذرائع وحجج واهية وقد خصت الوطن العربي بأكبر قدر من إعادة الترتيبات فظهر مشروع الشرق الأوسط وغيره من المشاريـــــع

(العلاف ، 2006) وقد تزايد تدخل الولايات المتحدة وبقية الدول الأوروبية في الشؤون الداخلية لدول النظام الإقليمي وعلى الاخص بعد انتهاء الحرب الباردة ومن اكبر الامثلة على ذلك حرب الخليج الثانية والثالثة وهذا بالطبع أثر بشكل مباشر على القرار في بعض دول النظام الإقليمي وقد عززت السياسات الغربية وأثارت الصراعات البينية وكذلك الصراعات الإقليمية اذ شهد الوطن العربي عدة حروب خلال

العقود الاخيرة من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين فقد شهدت المنطقة حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران من عام 1981م حتى 1988م، وحرب الخليج الثانية 1991م، والغزو الامريكي للعراق واحتلاله وتغيير النظام السياسي فيه وحرب تموز 2006م بين إسرائيل وحزب اللّه، وقد استنفذت كل هذه الحروب الكثير والكثير من الجهد والثروات البشرية والمادية، وأثرت تأثيراً كبيراً ولازالت المنطقة تعاني منها حتى الآن وستظل(العلاف ، 2006). كما شهدت الفترة ما بعد الحرب الباردة تكتلات دولية سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، وقد فرض ذلك ضغوطا كبيرة على النظام الإقليم العربي والذي على الرغم من كونه يمتلك أول منظمة إقليمية في العالم منذ 1945م وتزيد هذه التكتلات من قوة أعضائها بحيث تصبح مؤثرة في العلاقات الدولية .

عدم فعالية الأمم المتحدة:

بعد تفرد الولايات المتحدة بالنظام الدولي الجديد وسيطرتها على كافة المؤسسات الدولية ومن بينها الأمم المتحدة التي أضحت وكأنها إدارة ضمن إدارات وزارة الخارجية الأمريكية، وحاولت أمريكا إعطاء العالم شعوراً بذلك (اللاوندي ، 2004) ولو تتبعنا الفترة التي تلت انتهاء الحرب الباردة لوجدنا ان مجلس الأمن اصدر الكثير من القرارات التي تخالف ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي كضرب أفغانستان وخلال احتلال العراق 2003، وبعد الاحتلال وإصباغ الشرعية على الاحتلال الامر الذي يمثل تحدياً كبيراً للنظام الا فليمي العربي بشكل خاص و معظم دول العالم بشكل عام.

وأثارت السياسات الغربية الأقليات والعرقيات الموجودة في النظام الإقليمي العربي وتمد هذه الأقليات بكل أنواع الدعم لمحاربة الأنظمة الحاكمة في دول الإقليم، فعلى سبيل المثال تغذي السياسات الغربية

الأقباط في مصر والبولساريو في المغرب وغيرها الكثير وتهدف السياسات الغربية من الضغط على أطراف النظام الإقليمي العربي تمهيد للانقضاض على القلب(أبو الخير2006)، وهذا يمثل خطراً كبيراً على وجود ومستقبل النظام الإقليمي اذ انه يمهد لتفتيت دول الإقليم إلى دويلات صغيرة متصارعة متقاتلة ومن بين ابرز الامثلة ما يجري حاليا في العراق اذ تتجه السياسات الغربية الى تقسيمه إلى دويلات للسنة والشيعة والأكراد.

كما عملت المؤسسات المالية العالمية الي تسيطر عليها الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية) على تمكين الدول الغربية وبقية الدول الكبرى من الهيمنة الاقتصادية على التجارة العالمية والاقتصاد الدولي، من خلال فرض سياسات مالية ونقدية على الدول النامية ومن بينها بعض دول النظام الإقليمي العربي بشكل يتعارض مع مصالحها الوطنية ولا سيما حلقة الهيمنة والحصار والتبعية فقد فرضت منظمة التجارة العالمية فرضت على الدول النامية فتح أسواقها دون ضوابط أمام المنتجات الأجنبية، مما دمر الصناعات الوطنية لصالح الدول الكبرى ، وخصوصاً الشركات متعددة الجنسيات، الاستعمار الجديد(أبو الخير ، 2006) .

وقامت الدول الغربية بانتهاج سياسات في محاولات عديدة ومستمرة منها لعرقلة ومنع إقامة نظام إقليمي عربي، والتي لقيت تجاوبا من بعض الأطراف ، حتى وصلت الدول العربية فرادى ومجتمعة إلى درجة كبيرة من التردي ويمكن الاستشهاد بذلك قول وزير الخارجية الفرنسي بعد حرب الخليج الثانية: ويعمل الخارج بعمق وقوة على اختلال التوازن الاستراتيجي للعرب لصالح إسرائيل بمد الأخيرة بكل مقومات الحياة وفي كافة مجالاتها.(غليون ، 1991) كما استخدمت وتستخدم الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة حقوق الإنسان وسيلة للضغط على الحكومات التي ترفض الهيمنة والدخول في بيت

الطاعة الأمريكي، حيث يتم استغلالها بطريقة انتقائية وليس عن حرص والتزام وإنما بقصد التشهير والابتزاز ومن الامثلة على ذلك قرار الاتحاد الأوروبي بشأن حقوق الإنسان في مصر (هيكل، 1998: 10)

واجه النظام الإقليمي العربي ولا زال يواجه تحديات سياسية قادتها الدول الاستعمارية ممثلة في البداية في بريطانيا وفرنسا التي اتفقت على تقسيم ورثة الإمبراطورية العثمانية ووضعت يد وصايتها على مكونات النظام الإقليم للسيطرة عليه ونهب ثرواته والوقوف حائلا دون وحدة هذا النظام نظرا لما يملكه هذا النظام من مقومات تجعل منع وحدة واحدة ، وقبل خروجها من الوطن العربي والموافقة على استقلال الدول العربية ذلك الاستقلال الشكلي زرعت في قلب الوطن العربي الكيان الصهيوني كحاجز ومانع لوحدة الدول العربية ، وقد حاولت إرضاء الجماهير العربية من خلال تأسيس جامعة الدول العربية التي لم تكن في يوم ما قادرة على حل ما يواجه هذا النظام ونتيجة للحرب الباردة التي بدأت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية حاولت الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة إضعاف هذه الكيانات من جميع النواحي ودعمت الكيان الصهيوني ليكون شرطي المنطقة وحاولت جر هذه الدول الى تحالفات ضمن مشاريع مدروسة لربط هذه الدول بها وجعلها تسير في افقها وبعد انتهاء الحرب الباردة وفقدان الدعم للنظام الإقليمي العربي أخذت الولايات المتحدة على عاتقها تطويع الدول العربية فأدخلتها في دوامات الحروب البينية والصراعات الداخلية فضلا عن تدمير واحتلال بعض دول النظام وفرض سياسات الواقع والإمعان في تفتيت وتجزئة دول هذا النظام ومحاولة دمج الكيان الصهيوني في النظام الإقليمي .

الفصل الرابع

التحديات الاقتصادية المتعلقة بالنظام الإقليمي العربي.

المبحث الأول:النظام الإقليمي العربي والأسواق الغربية

يمتاز الوطن العربي باتساع أسواقه وعدم قدرته على تلبية حاجاتها الاقتصادية . ممـــا يغـــري الـــدول الكبرى إلى الدخول إلى الأسواق العربية بهدف تسويق منتجاتها وعقد الاتفاقيات مع دول المنطقة العربية ، وغالبا ما تكون نتائج هذه الاتفاقيات لصالح الدول الكبرى أكثر منها لصالح البلدان العربية . وهذا ما دفع بكل من الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي وغيرها من الدول ، إلى عقد اتفاقـــات اقتصادية واجتماعية وسياسية مع البلدان العربية بهدف الاستفادة من ثروات الدول العربية وما لديها من مقومات اقتصادية.(حشاد، 1999، ص439)وتجدر الاشارة الى ان حجم التجارة الإجمالية للدول العربية بلغ في عام 2008 حوالي 1.050 مليار دولار. كما بلغ وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية إلى ما نسبته 6.7 في المائة اما الواردات العربية فقد وصلت نحو 702 مليار وازداد وزن الـــواردات العربية في الواردات العالمية ليبلغ 4.3 في المائة

(التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،2009 ،: 136).

الجدول رقم (8)

التجارة الخارجية الإجمالية العربية

2008 – 2004

	القيمة (مليار دولار)				
	2004	2005	2006	2007	2008
الصادرات العربية	403.3	559.6	681.0	792.3	1.049.8
الواردات العربية	288.5	348.9	400.6	530.7	701.6
الصادرات العالمية	9.133.2	10.370.5	12.005.2	13.808.9	15.735.4
الواردات العالمية	9.477.0	10.747.9	12.448.9	14.092.5	16.169.1
وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية(%)	4.4	5.4	5.7	5.7	6.7
وزن الواردات العربية في الواردات العالمية(%)	3.0	3.2	3.2	3.8	4.3

التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009، ص 137.

وقد بلغ حجم التجارة العربية البينية في عام 2008 حوالي 82.5 مليار وقد شكلت حصة الصادرات البينية الإجمالية العربية نسبة 8.3 في المائة في عام 2008، وشكلت حصة الواردات البينية الإجمالية 11.1 في المائة ويبين الجدول التالي مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة العربية الإجمالية

الجدول رقم (9)

مساهمة التجارة البينية في التجارة العربية الإجمالية

2004-2008 (نسبة مئوية)

	2004	2005	2006	2007	2008	متوسط الفترة 2004-2008
نسبة الصادرات البينية إلى إجمالي الصادرات العربية	9.0	8.6	8.6	8.9	8.3	8.7
نسبة الواردات البينية إلى إجمالي الواردات العربية	10.9	12.6	13.3	12.1	11.1	12.0

وتواجه المنطقة العربية الكثير من التحديات الاقتصادية والتي تطال بآثارها كافة دول المنطقة بدون استثناء وقد تم تقسيم هذا المبحث الى مطلبين كما يلي :

المطلب الأول :تكريس التبعية الاقتصادية للأسواق الغربية

مفهوم التبعية الاقتصادية

حصلت غالبية الدول العربية على استقلالها السياسي منذ منتصف القرن العشرين وعلى الرغم من ذلك فأنها ما زالت من الناحية الاقتصادية تقع تحت هيمنة الدول الصناعية لكونها لم تتمكن من تغيير هياكلها الاقتصادية بالشكل الذي يحقق لها الاستقلال الاقتصادي، ويجنبها من التبعية الاقتصادية للخارج ، فبعض الدول العربية تعتمد بشكل كبير على التمويل الأجنبي لسد احتياجاتها التمويلية الامر الذي أدى الى ارتفاع

مديونيتها الخارجية التي أصبحت هاجسا لهذه الدول وأداة استنزاف لمواردها الاقتصادية واحد اهـم عوائـق التنمية الاقتصادية ، هذا بالإضافة الى زيادة التدخل الأجنبي وفرض سياسات الإصلاح الاقتصادية(المرزوقي ، 2005، ص 7) ويبين الجدول التالي المديونية الخارجية للدول العربية لعام 2009

جدول رقم (10)

جدول يبين المديونية الخارجية للدول العربية

الدولة	الحجم بالمليار دولار
الإمارات العربية المتحدة	128.6
المملكة العربية السعودية	86.5
قطر	80.8
لبنان	65.6
العراق	60.3
السودان	35.5
البحرين	32.5
مصر	31.6
الكويت	27.1
تونس	21.7
المغرب	21.1
عمان	8.7
الجزائر	7.2
اليمن	6.1

ليبيا	5.6
سوريا	5.5
الاردن	5.4
موريتانيا	3.1
جيبوتي	0.7

- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ، 2009 ، الكويت

وتتعدد تعريفات مصطلح التبعية نتيجة لتعدد واختلاف استعمالاتهومن. بين هذه الاستعمالات مصطلح التبعية للغرب أي تبعية المجتمعات المتخلفة إلى المنظومة الرأسمالية العالمية المتمثلة في الدول الغربية او ما تسمى بدول المركز . هذا يعني علاقة تنطلق من التابع إلى المتبوع، من خلال عملية إلحاق إجبارية بعدة وسائل سياسية واقتصادية وعسكرية، وغزو ثقافي وفكري بهدف تعميم نظام الإنتاج الرأسمالي، وتبرير الهيمنة التي تمارسها الدول المتقدمة بما تفرضه من إجراءات تلزمها وتجبرها على تنفيذها كي يمكنها البقاء والاستمرار (سطي ، 2006)وبناء عليه فالتبعية واقع سياسي واقتصادي مفروض، وهذا يعني انقسام النظام العالمي الجديد الى قسمين الأول تمثله الدول الصناعية الرأسمالية الكبرى و تمثل 20% في المائة من مجموع سكان العالم أما الثاني فيتمثل في التشكيلات الاجتماعية المتخلفة والتي تشكل الجزء الاكبر من مجموع سكان العالم ب 80 %. (السماك ، 1986: 62)

والتبعية هي خضوع اقتصاد بلد ما بالتأثيرات والتغيرات ، بشكل يتيح للاقتصاد المسيطر من الحصول على منافع أكبر من موارد الاقتصاد التابع دون مراعاة مصلحة الاقتصاد التابع بحيث تصبح علاقات التبعية في النهاية لصالح الاقتصاد المسيطر. وتجدر الاشارة الى ان علاقات التبعية الاقتصادية في الدول العربية تعود لفترة الاستعمار الأجنبي الذي نتج عنه تخلف وتجزئة الأقطار العربية وتقطيع

أوصالها بعد أن تمكن من غرس أسباب الفرقة والتجزئة بالإضافة الى زرع الكيان الصهيوني في قلب الأمة العربية كما عمل على إثارة لنزاعات الحدودية بين الدول العربية نفسها، وكذلك استخدم ما يسمى بالاستثمارات الأجنبية التي أصبحت تشكل الأداة الرئيسية لدمج الدول النامية ومنهـــا الـــدول العربيـــة بالسوق الرأسمالية.(فرجاني، 1985: 79)

وبعد حصول الدول العربية على الاستقلال السياسي سعت الدول الرأسمالية المتقدمة التي حققت ثروات هائلة إلى تطوير آليات جديدة من التبعية، لتجعل من الاستقلال السياسي العربـــي اســـتقلالاً شـــكليا لا مضمون له بهدف ممارسة نوع آخر من الاستعمار وهو الاستعمار الاقتصادي أو التبعيـــة الاقتـــصادية ولقد أدت التبعية الى تقييد الإرادة الوطنية للدولة التابعة وشل قدرتها في رسم السياسات الملائمـــة لهـــا مقابل هيمنة الدول المتقدمة في تحديد مسار تلك السياسات بشكل يتيح لها تسخير موارد الدول الناميـــة لخدمة اقتصاداتها (العيسوي ، د.ت. ، : 13-17)

لقد زادت سياسات التنمية القطرية التي اتبعتها الدول العربية من التبعية الاقتصادية ، حيث قامت كـــل دولة قامت منفردة بتنفيذ سياستها الخاصة بها الى تحقيق التنمية الاقتـــصادية مـــن خـــلال إمكانياتهـــا المحدودة، وهذا أدى بالطبع الى جعل التنمية الاقتصادية في الدول العربية تواجه العديد من التحـــديات، نتيجة عدم امتلاك كل دولة عربية منفردة مقومات التنمية الاقتصادية. مما أدى الى إلحاق الدول العربية بالدول الغربية من خلال عدم التكافؤ وتقييد الإرادة الوطنية للدولة التابعة اقتصاديا وشل قدرتها في رسم السياسات الملائمة لها هذا بالإضافة الى هيمنة الدول المتقدمة في تسخير موارد الدول العربية لخدمـــة اقتصاداتها (العيسوي ، د.ت. : 13-17).ويعود استمرار التبعية في الوقت الحاضر لسياسات الـــدول العربية نفسها، التي سارت بشكل كبير نحو الاندماج في السوق الرأسمالية العالمية المسيطر على أسواق

السلع والمال والقروض والخدمات والاستثمارات والتكنولوجيا وغيرها(سعد الدين، : 84).مما اوجد علاقة غير متكافئة، وبناء عليه فان التخلص من التبعية لا يعني ان تنغلق الدول العربية على نفسها، أو تنعزل عن العالم الخارجي، بل هو العمل على التخلص من علاقات الاستغلال واستبدالها بعلاقات متكافئة تضمن لها الاستقلال الاقتصادي والسياسي.

المطلب الثاني : اخطار اتفاقية التجارة الدولية

لقد تم تأسيس ثلاث مؤسسات اقتصادية عالمية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتي تعتبر أول نواة لمنظمة التجارة العالمية الحالية. وتضمنت الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية أحكاما خاصة تأخذ بعين الاعتبار توازنا ضروريا بين حماية الإنتاج المحلي وزيادة معدلات التجارة الدولية. وقد تم تطوير اتفاقيات الجات" الى ما يسمى بمنظمة التجارة العالمية وقضت هذه الاتفاقية بأن يرفع الدعم تدريجيا عن السلع المعدة للتصدير وهذا يعني أن أسعار هذه السلع سيرتفع بشكل ملحوظ خلال السنوات القادمة مما سيؤدي إلى ارتفاع كبير في أسعار هذه المنتجات في سائر البلدان العربية التي تعتمد بشكل رئيسي على استيراد هذه المنتجات المدعومة . ان الإلغاء التدريجي للدعم المقدم للمنتجين الزراعيين في الدول الصناعية المتقدمة سيؤدي حتماً إلى ارتفاع قيمة فاتورة الاستيراد للدول النامية، وما ينتج عنه من آثار ضارة على ميزان المدفوعات وعلى معدلات التضخم العالية، وتشير بعض الدراسات أن الخسارة الكلية لمجموعة الدول العربية حيال ذلك يبلغ حوالي 659 مليون دولار في السنة، كما ان الدول العربية ستواجه صعوبات في التصدي لمنافسة السلع التي تستوردها بكلفة أقل وبجودة أفضل مما سيكون لذلك آثار سلبية على

صناعاتها الوطنية، الأمر الذي قد يساهم في زيادة البطالة وزيادة معدلاتها. كما ان الانخفاض التدريجي في التعرفة الجمركية سيؤدي الى انخفاض كبير في واردات العوائد الجمركية، ومن ثم حدوث عجز أو ازدياد عجز الموازنة العامة في تلك الدول وعدم تنامى الإيرادات اللازمة لتمويل النفقات العامة المتزايدة، الأمر الذي من شأنه يترتب عليه فرض أو زيادة الضرائب على الأفراد والمشروعات، وذلك مما قد يكون له الآثار السلبية على كلفة الإنتاج. هذا بالإضافة الى ان الدول العربية ستواجه ايضا صعوبة شديدة في منافسة البلدان المتقدمة في تجارة الخدمات المتضمنة كالخدمات المصرفية وخدمات التأمين والملاحة والطيران المدني .

وقد أبرمت الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة "الجات" في عام 1995 من قبل منظمة التجارة العالمية World Trade Organizationوهي منظمة عالمية مقرها مدينة جنيف في **سويسرا**، مهمتها الأساسية ضمان انسيابالتجارة بأكبر قدر من السلاسة واليسر والحرية و هي المنظمة العالمية الوحيدة المختصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة ما بين الأمم. وقد نشأت منظمة التجارة العالمية بعد عقد عدة مفاوضات وكانت من أهمها جولة الاورغواي (1986–1993) وكان من أهم نتائج هذه الجولة إقامة الإطار التنظيمي المؤسسي الذي يحتوي على كل الاتفاقات التي تم التوصل ممثلاً في المنظمة العالمية للتجارة وتهدف منظمة التجارة العالمية الى إقامة عالم اقتصادي يسوده الرخاء والسلام كما تهدف الى الثقة وأن يعرف المنتجون والمصدرون أن الأسواق الأجنبية ستبقى مفتوحة لهم. (الفتلاوي ، 2006) وتقوم منظمة التجارة العالمية على عدد من المبادئ أهمها:

اولا:**مبدأ المساواة:** يعني هذا المبدأ الأهلية الكاملة لجميع الدول الأعضاء في المنظمة في التمتع بجميع الحقوق المترتبة على العضوية بين جميع الدول الأعضاء بغض النظر عن حجمها او قوتها الاقتصادية او العسكرية او حجم مشاركتها في التجارة الدولية. (مطهر، 2009: 57)

ثانيا:**مبدأ الشفافية:** يقصد بهذا المبدأ الاعتماد على التعريفة الجمركية وليس على القيود الكمية (التي تفتقر إلى الشفافية) أي أن تكون التعريفة محددة على الكيف إذا اقتضت الضرورة تقييم التجارة الدولية، وبذلك ينبغي على الدول التي يتحتم عليها حماية الصناعة الوطنية، أو علاج العجز في ميزان المدفوعات أن تلجأ لسياسة الأسعار والتعريفة الجمركية مع الابتعاد عن القيود الكمية مثل: الحصص (حصص الاستيراد). ويرجع ذلك إلى أنه في ظل قيود الأسعار يمكن بسهولة تحديد حجم الحماية أو الدعم الممنوح للمنتج المحلي. (الحمش ، 2000: 23)

ثالثا:مبدأ المفاوضات التجارية: وهذا المبدأ معناه اعتبار منظمة التجارة العالمية هي الإطار التفاوضي المناسب لتنفيذ الأحكام أو تسوية المنازعات.

رابعا:مبدأ المعاملة التجارية التفضيلية: أي منح الدول النامية علاقات تجارية تفضيلية مع الدول المتقدمة، وذلك بهدف دعم خطط الدول النامية في التنمية الاقتصادية وزيادة حصيلتها من العملات الأجنبية.

خامسا:مبدأ التبادلية: يقضي هذا المبدأ بضرورة قيام الدول الأعضاء بالاتفاقية بتحرير التجارة الدولية من القيود أو تخفيضها، ولكن في إطار مفاوضات متعددة الأطراف تقوم على أساس التبادلية؛ بمعنى أن كل تخفيف في الحواجز الجمركية أو غير الجمركية لدولة ما، لا بد وأن يقابله تخفيف معادل في القيمة

من الجانب الآخر حتى تتعادل الفوائد التي تحصل عليها كل دولة وما تصل إليه المفاوضات فـــي هـــذا الصدد، ويصبح ملزمًا لكل الدول، ولا يجوز بعده إجراء أي تعديل جديد إلا بمفاوضات جديدة.

وتتلخص وظائف منظمة التجارة العالمية بما يلي :

1- الإشراف على تنفيذ و إدارة الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف التي تنظم العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء .

2- تنظيم المفاوضات الدولية حول تنفيذ أحكام الاتفاقات المتعلقة بتحرير التجارة الدولية وبهذا تعتبر المنظمة محفلاً للمزيد من المفاوضات فيما يتعلق بالعلاقات التجارية متعددة الأطراف .

3- الإشراف على فض المنازعات الدولية بشأن تطبيق نصوص الاتفاقات التجارية وتسوية هذه المنازعات وفق الأسس والمبادئ التي نصت عليها الاتفاقية الخاصة بذلك .

4- إدارة ومراقبة السياسات التجارية وفق الأسس التي تمت الموافقة عليها في مؤتمر مراكش

5- التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، والوكالات التابعة له من أجل تحقيق قدر أكبر من الانسجام في وضع السياسات الاقتصادية العالمية .

اما بالنسبة لأخطار منظمة التجارة العالمية يمكن تلخيصها كما يلي : (العيسوي ،1995، :8)

1- تآكل أسعار المنتجات الزراعية وخصوصا المواد الغذائية.

2- تآكل لمزايا الخاصة التي كانت صادرات الدول النامية عموما وصادرات الدول الأقل نموا بوجه خاص تتمتع بها للنفاذ الى أسواق الدول الصناعية المتقدمة.

3- ارتفاع تكلفة برامج التنمية نتيجة ما سوف يترتب على تطبيق الاتفاقات الخاصة بحقوق الملكية الفكرية من ارتفاع فيت كلفة استيراد التقانة وفي الأتاوىو المصروفات الاخرى المرتبطة باستخدام العلامات التجارية وحقوق الطبع والنشر والبرمجيات وما الى ذلك .

4- الأثر السلبي فيا لنشاط الاقتصادي بوجه عام، وفي الإنتاج والتوظيف في بعض المجالات .

5- من المحتمل ان يؤدي الرفع الكبير في مستوى النواحي والمتطلبات الفنية والقانونية والإجرائية والمعلوماتية للنظام الجديد للتجارة العالمية الىبعض الخسارة للدول النامية وتقلص قدرة الدول النامية على تصميم سياستها التنموية بما يتفق وظروفها الواقعية وأهدافهاالوطنية . كما ان هناك من يشير الى بعض الآثار السلبية لمنظمة التجارة العالمية تتمثل بما يلي :(مطهر ،2000: 95-99)

تعمل منظمة التجارية على تعريض نسبة كبيرة من صادرات الدول النامية ومن بينها الـــدول العربيـــة لرسوم جمركية وخاصة السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية كالمنتجات الزراعية والمنسوجات وتـــصاعد التعريفة الجمركية مع ازدياد درجة تصنيع المواد الأولية في الدول النامية هذا فضلا عن ان رفع الدعم عن المنتجات الزراعية مما يؤدى إلى زيادة سعر هذه السلع وهذا ينعكس سلبا على المستهلك في الدول العربية وزيادة مخصصات الدخل لسلة الغذاء وهذا يضر بميزان المدفوعات في الدول العربيـــة، كمـــا يؤدي الانخفاض التدريجي للرسوم الجمركية إلى عجز ميزان المدفوعات في الدول العربية نتيجة لعدم تنامي إيرادات تمويلها مما يعنى اللجوء إلى رفع الضرائب أو فرض ضرائب ورسوم جديدة مما ينعكس سلبا على تكاليف الإنتاج ونفقة المعيشة فضلا عن ان منتجات الدول العربية تتعرض الى منافسة شديدة

وخاصة في مجال الصناعات الناشئة والتي قد يؤدي تحريرها إلى تدهور هذه الصناعات أو حرمان الدول النامية من إقامتها في حالة عدم وجودها لعدم القدرة على المنافسة

ويرى الباحث ان النظام الإقليمي العربي يواجه تحديات اقتصادية متعددة وان غالبية اقتصادات هذا النظام تتبع الاقتصادات الغربية وليس هذا بالأمر الغريب فقد ارتبطت هذه الاقتصادات قبل الاستقلال بالدولة المستعمرة لكل بلد على حده وبعد خروج الاستعمار بقيت هذه الدول غير مستقلة اقتصاديا فغالبيتها تعتمد في غالبية احتياجاتها للدول الغربية الامر الذي يجعل من الصعب عليها اتخاذ قراراتها الاقتصادية منفردة فالبنية الاقتصادية لجميع دول الإقليم العربي بنية هشة اذ لا يوجد هناك بلد واحد يعتمد كليا على منتجاته وخاصة المنتجات الاساسية والتي تشكل الهاجس والهم الاكبر لكل بلد .

المبحث الثاني: المساعدات والقروض الغربية.

تمهيد

تخضع التنمية في دول العالم الثالث للعديد من العوامل الداخلية والخارجية وينظر للمساعدات على أنها إحدى الوسائل لتمويلالتنمية وإدخال التكنولوجيا والإدارة الحديثة.

وتجدر الاشارة الى ان الدول التي تتلقىمساعدات أصبحت مرتبطة بالدول المانحة من خلال التبعية الغذائية والعسكرية والسياسية ، فبعد ان حصلت الدول النامية ومنها الدول العربية على استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية اتجهت نحو تمويل تنميتها عبر الهبات والقروض الميسرة التي تمنحها الدول والمؤسسات المتعددة مثل البنك الدولي وصندوق النقدي الدولي ، الا ان الامر على ارض الواقع لم يكن كذلك لان هذه المؤسسات ركزت على مشاريع البنية التحتية دون الأخذ بعين الاعتبار لمقدرة هذه المشاريع على توليد مداخيل بالعملة الصعبة الضرورية لخدمة المديونية وتم التركيز على القضايا

السياسية والمحلية وهكذا أصبحت هذه المؤسسات مهيمنة على تمويل التنمية في الدول النامية (المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، 2008، :3)ويقسم هذا المبحث الى مطلبين كما يلي **المطلب الأول:** صندوق النقد والبنك الدوليين.

المطلب الثاني: المساعدات التكنولوجية.

المطلب الأول :صندوق النقد والبنك الدوليين :

انبثق صندوق النقد الدولي عن مؤتمر بريتونوودز عام 1944 وصندوق النقد الدولي هو مؤسسة دولية تساهم به الدول الأعضاء كافة كل بحسب حصتها المحددة لها ، ويفرض الصندوق على أعضائه تجنب الإجراءات التي من شأنها التمييز والتفضيل في التجارة ، إلا أن أغلبية أعضاء الصندوق استمروا في إتباع التدابير الوقائية على الصرف كما استمرت وتضاعفت الحواجز في وجه التجارة الدولية حتى بعد اتفاقات الجات عام 1994م . (جوهر،2001،ص 13). ويهدف صندوق النقد الدولي الى تحقيق المبادئ الرئيسية التالية:

اولا:تثبيت أسعار الصرف وتجنب المنافسة على تخفيض قيمة العملات .

ثانيا : حرية تحويل العملات حرية كاملة وإقامة نظام متعدد الأطراف في المدفوعات الدولية .

ثالثا: تزويد الدول الأعضاء مؤقتاً بالعملات عن طريق وضع موارد الصندوق تحت تصرفها لاختلاف موازين مدفوعاتها .

رابعا: إزالة الحواجز من وجه التجارة الدولية والمساهمة من خلال ذلك في تحقيق مستويات عالية من العمالة والدخل القومي

وتأتي أهمية الصندوق من السلطات الهائلة التي يملكها والنابعة من وظيفته كوكالة تسليف دولية في جميع مصادر التسليف الرئيسية في العالم الرأسمالي المتقدم ، وتسيطر الدول الرأسمالية على إدارته وعلى الأخص الولايات المتحدة الأمريكية التي تتمتع بقوة في الصندوق من خلال ما يلي : .(الحمش، 2000: 23)

1- الولايات المتحدة هي المسؤولة عن النظام الرأسمالي الإمبريالي وهي التي ترفع لواء الليبرالية الجديدة التي يدين الصندوق بها .

2- إن وجود الصندوق في واشنطن يكسبها مكاناً معنوياً مميزاً .

3- تعود أيضاً قوة الولايات المتحدة في الصندوق من خلال فرض عملتها كعملة رئيسية في التعامل .

وقد استخدمت الولايات المتحدة قوتها في الصندوق ومن خلال أسلوب إدارته ونظامه، ويستطيع الصندوق أن يقدم مساعدة حقيقية للدول النامية فيما لو رفعت عنه وصاية واشنطن والتي تستخدمه مدخلاً للضغط على البلدان النامية للأخذ بسياسة اقتصادية تؤدي في النهاية إلى تحرير اقتصادها وفتح أسواقها للبضائع والأموال الأجنبية ، وقد قامت الشركات متعددة الجنسيات بدور مهم بهدف خلق الجو المناسب لعملها باختراق اقتصاديات تلك البلدان .

ويعتبر صندوق النقد الدولي مؤسسة متخصصة من مؤسسات الأمم المتحدة إلا أنه لا يشترط للعضوية فيه أن تكون الدولة عضواً في هذه المنظمة ويبلغ حالياً عدد أعضاء هذه المنظمة 184 دولةحددت حصة كل عضو فيه وفقاً للدخل القومي للدولة العضو ولمدخراتها المالية وميزانها التجاري وغيرها من المؤشرات الاقتصادية الأخرى ويتوجب على الدولة العضو أن تدفع 25% من حصتها إما بالذهب أو بالدولارات الأمريكية و 75% بعملتها الخاصة وبناء على هذه الحصة تتقرر قوة تصويت الدولة العضو

بحيث أن لكل 100000 سهم من حقوق السوق الخاصة صوت واحد تضاف إلى 250 صوت خـــاص لكل عضو. وتعد اشتراكات الدول الأعضاء من المصادر الرئيسة للصندوق ويتم دعم هذه الاشتراكات بالقروض تحت رعاية لجنة الترتيبات العامة للإقراض.

أهداف صندوق النقد الدولي :

حددت المادة الأولى من اتفاقية إنشاء الصندوق أهداف صندوق النقد الدولي بمـــا يلـــي : (الـــصعيدي، 1994: 260)

اولا: تحقيق استقرار سعر الصرف وتجنب التخفيض التنافسي في أسعار الصرف وهذا لا يعني جمـــود سعر الصرف وإنما عدم تقلبه على نحو مستمر كما يعني إمكانية تعديل أسعار الصرف الثابتة ولكن وفقاً لشروط محددة وتحت رقابة دولية .

ثانيا:المساهمة في إنشاء نظام متعدد الأطراف للمدفوعات الدولية الخاصة بالمعاملات التجارية الجارية بين الدول الأعضاء في الصندوق وإلغاء القيود على الصرف التي تقف عائقاً في وجه نمـــو التجـــارة الدولية.

ثالثا :تصحيح الاختلال الذي يمكن أن تتعرض له الدول الأعضاء في موازين المدفوعات ومنح الـــدول الأعضاء الثقة بإمكانية تحقيق ذلك من خلال موارد الصندوق دون الإضرار بالرخاء الوطني .

رابعا- ترسيخ دعائم التعاون الدولي فيما يتعلق بالشؤون النقدية من خلال إنشاء مؤسسة دائمة تهيئ الجهاز اللازم للتشاور والتعاون في مختلف المشاكل النقدية الدولية .

المساعدات المالية التي يقدمها الصندوق

يقدم الصندوق نوعين من المساعدات المالية هما :

1- التسهيلات أو القروض التي يقدمها الصندوق: (لرينتو ،1993)

ا –**نظام السحوبات على الصندوق** :يتم التعامل بين الصندوق والأعضاء على شكل قروض والتزامات أما من الناحية الفنية فيتم هذا التعامل على شكل شراء وبيع مختلف العملات فقد ورد في الفقرة الثالثة من المادة الخامسة من نظام الصندوق (يحق لكل عضو أن يشتري من الصندوق عملات أعضاء آخرين مقابل مقدار معادل بعملته الوطنية).

ب – سياسات وآليات المساعدات المالية :

يتم تمويل بعض هذه الآليات من الموارد الاعتيادية للصندوق وتتسم بطابع الاستمرارية وبعضها الآخر ذا صفة مؤقتة وهناك بعض الآليات ذات الطابع الخاص التي وضعت لتطبق فقط في مجموعة معينة من البلدان .

ج- المساهمة المباشرة في إعادة جدولة الديون المصرفية :

كان للصندوق دوراً هاماً في المناقشات المتعلقة بجدولة الديون بين بلدان العالم الثالث والدائنين في القطاع الخاص لكن هذه الصورة تبدلت عام 1989 بموجب إحداث آليتين ماليتين جديدتين تهدفان لدعم

عمليات تخفيف الدين وخدمة الدين بحيث يمكن للبلدان الأعضاء الاستفادة من هــذه الــسياسة الجديــدة شريطة التزامها بإتباع سياسة تصحيحية هيكلية توضع ضمن إطار اتفاق دعم موسع .

2- حقوق السحب الخاصة : (لرينتو ، 1993)

نظراً لعدم كفاية موارد الصندوق وتعرضه لأزمة سيولة فعلية قام بابتكار حقوق السحب الخاصة عــام 1969 كإضافة جديدة للأصول الاحتياطية النقدية و أصبحت حقوق السحب الخاصــة هــي الأصــول الاحتياطية الأساسية لنظام النقد الدولي.

الصندوق الدولي وأزمة المديونية

بدأت أزمة المديونية الحديثة رسميا عندما أعلنت المكسيك 1982 عن التوقف عن تسديد ديونها البالغــة 80مليار دولار بعد عجزها عن الوفاء بالتزاماتها المالية و هو ما دفع بدول أخــرى للعمــل ان تحــذو حذوها مما هدد النظام المصرفي العالمي بالانهيار و تدخل الصندوق على الفور لينقذها من الإفلاس و استطاع الصندوق أن يقنع الأطراف صاحبة المصلحة بضرورة حل الأزمة و تقــديم قــروض جديــدة للمكسيك حتى تستطيع سداد الدين المستحق عليها .وبذلك فقد لعب الصندوق دور الوسيط بين مــصادر التمويل وبين الدول المدينة و اشترط عدم منح قروض جديدة للدول المدينة ما لم تلتزم بتسديد ديونهــا للبنوك التجارية و الحكومات الدائنة و أخذت هذه الأخيرة تشترط شهادة حسن سلوك من الــصندوق و البنك عندما تتقدم أي دولة بطلب اقتراض جديد .لذلك لا تستطيع أية دولة أن تلجأ إلى نــادي بــاريس لجدولة ديونها بدون الحصول على تلك الشهادة.

البنك الدولي

يعد البنك الدولي احد اهم المؤسسات الدولية التي برزت بعد الحرب العالمية الثانية،من خلال المؤتمر الدولي الذي عقد في مدينة بريتونوودز(Bretton woods) الأمريكية في تموز 1944 (قبلان ، 2005،:13). وقد تم تحديد أهداف البنك عند إنشائه بالمساعدة على اقتصاديات الدول الأعضاء وتشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة والنمو المتوازن للتجارة الدولية .كما يهدف البنك الى تقديم قروض طويلة الأجل لتشجيع حركة الاستثمارات في الدول الأعضاء . وعمليات التعمير والبناء الاقتصادي ،وتشجيع الإمكانات والموارد الإنتاجية في البلاد النامية ، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة عن طريق الضمانات والمساهمة في القروض والاستثمارات الأخرى التي يقوم بها القطاع الخاص بالشروط المناسبة ،والعمل على تحقيق النمو المتوازن طويل الأجل للتجارة الدولية. ويسعى البنك إلى تقليل التدخل الحكومي في الجانب الاقتصادي وتسريع عملية الاندماج في السوق العالمية وربطدول العالم الثالث بقواعد السوق ،وتقسيم الأدوار والواجبات بين السلطة السياسية والثروة الاقتصادية . كما يهدف الى تحقيق تنمية في مختلف المجالات ، من خلال طرق وأساليب وبرامج تتناول مختلف مناحي الحياة .(العايدي ، 1992، :33)

ويهدف البنك من وراء القروض التي يقدمها للدول النامية الى احداث تغييرات جوهرية في النواحي السياسية والاقتصادية لهذه الدول ، كما يهدف الى احداث تغييرات في المجتمع بشكل عام من خلال الانعكاسات التي ستحدثها التغيرات التي يفرضها البنك على الدولة المقترضة . ويدعي البنك ان الدول المدينة بحاجة إلى إجراء تغييرات سياسية هامة وإصلاحات اقتصادية لخلق بيئة مناسبة تستطيع من خلالها المشاريع ان تحقق أهدافها.(عبد السلام ، 1993، : 83)

اهداف البنك الدولي

يهدف البنك الدولي الى ما يلي:

اولا:المساهمة في أعمار الدول الأعضاء وتنميتها بتوفير استثمار رأس المـــال للأغـــراض الإنتاجيـــة وتشجيع تنمية الإمكانيات والموارد الإنتاجية في الدول المتخلفة .

ثانيا :تشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة عن طريق الضمانات والمساهمة في القروض والاستثمارات الأخرى التي يقوم بها الأفراد وكذلك سد النقص في الاستثمار الخاص إذا ما تعثر تنفيذه بشروط ملائمة وذلك بتقديم الأموال اللازمة للأغراض الإنتاجية وبالشروط المناسبة ويتم ذلك من خلال موارد البنـــك الخاصة أو ما يحصل عليه من أموال .

ثالثا :السعي لتحقيق النمو المتوازن طويل الأجل للتجارة الدولية والمحافظـــة علـــى تـــوازن مـــوازين المدفوعات وذلك بتشجيع الاستثمار الدولي لتنمية الموارد الإنتاجية للدول الأعضاء وبالتالي رفع مستوى الإنتاجية والمعيشة وظروف العمل بها .

رابعا : تنظيم القروض التي يقدمها البنك أو التي يضمنها بالنسبة إلى القروض الدولية الخاصة بجهات أخرى بحيث تعطى الأولوية للمشروعات الأكثر نفعاً والأشد إلحاحا.

خامسا :تقديم المساعدات الفنية المتعلقة بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإدارة عمليات البنك مع مراعاة ما للاستثمار الدولي من أثر على النشاط الاقتصادي في الدول الأعضاء.

وتنص الفقرة (2) والمادة الثالثة ، الفقرة (4/ب) من اتفاقية إنشاء البنك الدولي صراحة على ان أهـــم أهداف البنك هي تشجيع الاستثمارات الخاصة بجانبيها المحلية والأجنبية .وفي سبيل تشجيع المبـــادرات الفردية قام البنك الدولي عام 1965 بإنشاء ما يعرف ((بشباك المؤسسة الحرة)) حيث خولـــت هـــذه

المؤسسة بالقيام بالاستثمارات بالأسهم العادية وتقديم القروض للقطاع الخاص بدون ضمانات الحكومات ومع ذلك فان وجود هذه المؤسسة لم يساهم كثيرا في تخفيف عمليات إقراض مجموعة البنك الدولي للحكومات خلال الثلاثة عقود الأولى من إنشائها ونتيجة لفشل السوق لجأ البنك الدولي في عقدي الستينات والسبعينات إلى إقراض الحكومات والمؤسسات العامة المملوكة من قبل الدول فعمل على تبسيط شروط الإقراض لمشاريع القطاع العام الصناعية وقدم قروضا مباشرة لتلك القطاعات المملوكة من قبل الدولة والهادفة لإنتاج السلع الانحلالية وفي عام 1986 ازال البنك الدولي لعائق من أمام إقراض الشركات وفي عقد الثمانينات تغير توجه البنك الدولي نحو دور الدولة في الدول النامية ، حيث أخذت مساهمات البنك الدولي عمليات التنمية في البلدان النامية تظهر بشكل إقراض للإصلاح الهيكلي والذي يعتبر من أهم البرامج التي طورها البنك الدولي في عقد الثمانينات لإعادة هيكلة المؤسسات العامة في الدول النامية ، ومنها ظهر ما يسمى بقروض الإصلاح القطاعي لذلك فان اهتمام البنك الدولي لإصلاح المؤسسات العامة المملوكة جاء على شكل تقديم النصائح للدول لإجراء تعديلات على الأنظمة البيروقراطية التي تعمل على أحداث تغيرات في الهياكل الإدارية والإجراءات المحاسبية وأنظمة المكافآت والعقوبات وتعليمات التوظيف وإنهاء الخدمة وما إلى ذلك. (قندح ، د.ت.، : 45)

اما الأهداف الحقيقية التي ظهرت من خلال الممارسة العملية فهي :-

أ-المحافظة على مواقع الاحتكارات والشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاديات العالمية .

ب- عدم تقديم قروض بتسهيلات مالية للدول التي تخرج عن مسار النظام الاقتصادي العالمي .

ج- المساعدة في توسيع أسواق التصريف أمام الاحتكارات العالمية والشركات متعددة الجنسيات .

د- التزام دول العالم الثالث بإتباع سياسة اقتصادية ومالية ونقدية تصب في النهاية في إطـــار اقتـــصاد حرية السوق وانفتاح الأسواق والعولمة المالية .

ولا بد من التنويه هنا الى ان البنك الدولي يستخدم القروض التي يقدمها الى دول العالم الثالث لإجراء تغييرات في الأهداف والسياسات الوطنية التي تطبقها دول العالم الثالث (العايـــدي ، 1992، : 160) .أي ان الهدف الذي يسعى البنك دائما إلى تحقيقه هو ضمان استرداد أمواله وأرباحه ،ولهذا فهو يبتكر آليات جديدة كلما رأى ان هناك حاجة لذلك لمواجهة أي تغيرات . ويرى البنك انه لا يمكن تحقيـــق أي نمو في أي بلد بمعزل عن إخضاع توجهات السياسية الاقتصادية في هذه البلاد بشكل عام إلى شـــروط ومتطلبات البنك.

ويسعى البنك الدولي إلى تحقيق أهداف سياسية من خلال القروض التي يمنحها للدول النامية والتي من أهمها تتمحور حول حماية النظام الرأسمالي والأيديولوجية الليبرالية، وذلك من خلال ربـــط الـــسياسة بالاقتصاد. (العايدي ،1992، : 206)

موارد البنك الدولي: (الصعيدي، 1994، :35)

تتألف موارد البنك الدولي مما يلي :

1-رأس المال: وهو مقسم إلى أسهم قيمة كل منها 100000 دولار ولكل دولة عضو نصيب أو حصة في رأس المال 20% من هذه الحصة توزع كما يلي (2% ذهب أو دولارات و18% عملـــة وطنيـــة) وهذه النسبة لا يتم إقراضها إلا بموافقة العضو أما باقي الحصة وقدرها 80% فـــلا يطلـــب دفعهـــا إلا لمواجهة الالتزامات الناشئة عن عمليات البنك المتعلقة بموارد اقترضها أو بقروض قدم عنهـــا كفالـــة. وعلى ذلك فالموارد المتاحة للبنك من رأسماله في أعماله الجارية هي 20% فقط وأقل من ذلك إذا أدخلنا

باعتبارنا أن جزءاً كبيراً من العملات الوطنية الخاصة بشريحة ال18% معطل في الواقع بسبب انعدام الطلب عليه من ناحية وبسبب عدم قابلية هذه الشريحة للتحويل إلى عملات دول أخرى من ناحية ثانية , أما بقية رأس المال فيعد بمثابة ضمان لتعامل البنك مع الغير .

2- الاقتراض :

ويتمثل في التجاء البنك الدولي إلى أسواق الدول الأعضاء للاقتراض ولكن بشرط أن يحصل على موافقة الدولة العضو التي يقترض من أسواقها وكذلك موافقة العضو الذي يقوم القرض بعملته وذلك على أن تتضمن الموافقة في الحالتين قابلية القرض للتحويل إلى أية عملة أخرى من عملات الدول الأعضاء ويعتبر الاقتراض من أهم مصادر تكوين رأسمال البنك

3- الفائض : يتكون لدى البنك كنتيجة لما يحصل عليه من عمولات وفوائد أو عوائد على موارده

4- مصادر أخرى : تتمثل في المبالغ التي تسدد للبنك وتكون متاحة لتوظيف جديد بالإضافة إلى ما يحصل عليه البنك نتيجة لتحويل حقوقه إلى شتى المؤسسات المالية (بيع أقساط ديون)

وتستخدم موارد البنك الدولي إما في إقراض الدول الأعضاء أو ضمان القروض الخاصة أو العامة التي تتم بين الدول المختلفة .

شروط الإقراض من البنك الدولي :

يقدم البنك الدولي قروضاً مباشرة لحكومات الدول الأعضاء أو لأحد فروعها أو لهيئات أخرى بضمان الدولة العضو وذلك من خلال أمواله الخاصة أو من خلال الأموال التي يحصل عليها من الأعضاء في صورة جزء من اكتتابهم في رأس المال أو في صورة سندات يصدرها ويعرضها على الجمهور في الدولة التي تطلب عملتها ويتقاضى البنك فوائد وعمولة على عمليات الإقراض التي يقوم بها ويستخدم

هذه الإيرادات في دفع فوائد القروض والسندات التي يصدرها وكذلك في دفع نفقاته الجارية . ومن أهم الشروط التي تخضع لها قروض البنك الدولي سواء وفق نظام البنك الأساسي أو وفق لما استقرت عليه سياسته حتى الآن.

1-يجب أن يكون الهدف من القرض تمويل مشروع معين إلا في حالات خاصة يخرج فيها البنك عن ذلك حيث يقدم قروضاً عامة لتمويل هيئة تشرف على جهود التنمية أو قرض يكون الغرض منه تمويل جزء من خطة التنمية .

2-يعتبر البنك مكملاً للأسواق العادية وليس بديلاً عنها لذلك يجب أن يتحقق البنك من عجز المقترض من الحصول على ما يلزمه من خلال مصادر أخرى . لاسيما الأسواق .

3- ضرورة تأكد البنك من صلاحية الإمكانيات الفنية والاقتصادية لتنفيذ المشروع والتأكد من ربحيـــة المشروع أو عائده المالي ويمثل هذا الجانب أهم جوانب البحث الاقتصادي المعاصر وجانباً هاماً مـــن جوانب نشاط البنك الدولي .

4-التأكد من فائدة المشروعات المطلوب تمويلها وأولويتها بالنسبة لمشروعات أخرى .

5- على البنك أن يتأكد من قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها الناجمة عن القروض وهذا يقتضي إجراء دراسات شاملة لاقتصاديات الدولة وما ينتظر أن تحققه من نمو في المستقبل .

5-إن ما يقدمه البنك من موارد تقتصر على تمويل الحاجة إلى الإنفاق بالعملات الأجنبية اللازمة لتنفيذ المشروع .

سياسات صندوق النقد والبنك الدولي في الاقراض

تتفق سياسات البنك الدولي من حيث التشددمع سياسات صندوق النقد الدولي فمن سياساته قيام الـــدول المحتاجة إلى خدماته بجدولة ديونها من خلال نادي باريس ، وهذا لا يتم إلا بعد حصول هذه الدول على شهادة حسن سلوك من الصندوق الدولي الذي يربط ذلك بتنفيذ برامج الإصلاح الاقتـــصادي والمـــالي. وبسببهيمنة الولايات المتحدة على البنك وسياساته فإن هناك شروطاً سياسية لا بد من التقيد بها ، وهـــذا يعني أن الدول ذات النهج الوطني المناهض للاستعمار والتبعية لا تستفيد من خبرات البنك ومؤسساته . كما ان هناك تنسيق تام بين الصندوق والبنك الدوليين من خلال ما يسمى بالشروط المتقاطعـــة. ومـــن الأمثلة الأخرى على شروط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، تلك الشروط التي وضعتها المؤسستين في عقد الثمانينات عندما برزت أزمة ديون العالم الثالث وجاء في مقدمة هذه الشروط :

1- العودة إلى الاقتصاد الحر وخصخصة مؤسسات القطاع العام .

2- إتباع سياسة التقشف ورفع الدعم عن السلع الاستهلاكية والأساسية .

3- رفع الحماية عن المنتج المحلي .

4- التركيز على التصدير للخارج .

5- رفع القيود على التجارة الخارجية واعتماد الأسعار الحرة للصرف الأجنبي .

6- فتح المجال للاستثمارات الخارجية والشركات الأجنبية دون قيد أو شرط

ويعد البنك الدولي آلية مهمة يتم من خلالها رسم السياسات ونقل التأثير الأمريكـــي علـــى المجتمعـــات النامية. فالولايات المتحدة تمارس ضغطا و تحكما على البنك فعلى سبيل المثال يتم اختيار رئيس البنك الدولي من الناحية العملية بواسطة الولايات المتحدة التي تحوز على 17% من الأصـــوات الانتخابيـــة المرجحة. هذا بالإضافة الى انها الدولة الوحيدة من بين أعضاء البنك التي تستطيع ممارسة حق الفيتـــو كما انها تساهم بأكبر نصيب في وكالة التنمية الدولية .ويشكل الفكر الأمريكي حـــول دور الحكومـــات والأسواق المحور الرئيسي في جميع ندوات ومحاورات البنك الدولي ،فالغالبية العظمي مـــن الخبـــراء الاقتصاديين بالبنك أيا كانت جنسياتهم ، حاصلون على مؤهلاتهم العليا من الجامـــعات الأمريكية كما ان موقع البنك في العاصـــمة واشنطـــن يساعد على اختراق التوجهات الأمريكية لعقـــول خبـــراء البنـــك (زيتون،ومحجوب،2001: 152)

إلى إجراء تغييرات سياسية هامة وإصلاحات اقتصادية لخلق بيئة مناسبة تستطيع من خلالها المـــشاريع أن تحقق أهدافهاويستخدم البنك الدولي قوته المالية لمساعدة رأس المال الدولي الخـــاص فـــي توســـعة نشاطاته وسعيه إلى تغطية كل ركن في العالم الثالث ويسعى لتحقيق هذه الغاية بطرق كثيرة منها (عبد السلام ، 1993، :84)

- العمل كوسيط لتدفق الأموال إلى الخارج مع استخدام أموال دافعي الـــضرائب فـــي البلـــدان الأعضاء المتقدمة، لضمان أمان ما يبيعه من سندات.
- شق الطريق إلى المناطق التي كانت نائية فيما سبق من خلال توجيه الاستثمارات إلى وســـائل النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية مدمراً بذلك الحماية الطبيعية التي كانت تلك المناطق تتمتع بها من قبل.

- تقديم المعونة إلى شركات معينة متعددة الجنسية تعمل في المقام الأول في قطاع التعدين.
- الضغط على الحكومات المقترضة لزيادة الإعفاءات الضريبية للاستثمارات الأجنبية.
- الإصرار على الإنتاج من أجل التصدير مما يعود بالفائدة أساسا على الشركات التي تسيطر على التجارة الدولية.
- رفض إقراض الحكومات التي تنبذ الديون الدولية أو تؤمم الممتلكات الأجنبية.
- معارضة قوانين الحد الأدنى للأجور ومناهضة النشاط النقابي وكل التدابير التي ترمي إلى زيادة حصة العاملين في الدخل القومي.
- الإصرار على أن يكون الشراء من العطاءات الدولية المفتوحة التي تكون عادة لصالح كبرى الشركات المتعددة الجنسية.
- معارضة كل أنواع الحماية للمشروعات الصناعية أو التجارية التي يمتلكها المواطنون.
- تمويل المشروعات وتشجيع السياسات المحلية التي تنكر على الفقراء الحق في السيطرة على الموارد الأساسية – الأرض والمياه والغابات – وتخصيصها للشركات المتعددة الجنسية والنخبة المحلية المتعاونة معها.

المطلب الثاني:المساعدات التكنولوجية للدول العربية

مفهوم المساعدات

المساعدات هي مجموع المنح والهبات المالية والفنية والتي تتضمن القروض الميسرة كافة المقدمة من قبل الدول والمنظمات الدولية للدول النامية ويمكن أن تكون المساعدات على شكل فني عن طريق تقديم

الأفراد المهرة لدعم الخبرات الوطنية ، أو مساعدات رأسمالية . تختلف دوافع المساعدات ما بين الدول المانحة والدول المتلقية ، اذ ان الدول المتلقية تقوم بطلب هذه المساعدات لأسباب اقتصادية او لأغراض تنموية، اما الدول المانحة ، فهي في اغلب الأحيان تقدم المساعدات لدوافع سياسية واقتصادية تحقق من خلالها مصالحها الذاتية والتي تؤدي في معظم الأوقات إلى نتائج عكسية وتقسم المساعدات الإنمائية إلى قسمين هما:-

المساعدات الثنائية

وهي المساعدات التي تقدمها دولة لدولة أخرى، حيث تقوم الدولة المتقدمة بتقديم مساعدات في شكل قروض ميسرة ، ومنح ومساعدات مالية وفنية إلى العديد من الدول النامية بمستويات ونسب متفاوتة ، بموجب اتفاقيات ثنائية ومن عيوب هذا النوع من المساعدات ارتباطها بالاعتبارات السياسية والأمنية والعسكرية

المساعدات متعددة الأطراف

وهي قيام مؤسسات متعددة الأطراف إقليمية وعالمية بتقديم مساعدات وقروض ميسرة وتجارية للدول النامية ، ومن بين هذه المؤسسات البنك الدولي ، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، والبنوك الإقليمية للتنمية كالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والتي بدورها تمنح أو تقرض هذه الأرصدة للدول النامية المستلمة لهذه القروض. (الهيتي، 2006،: 1)

والتكنولوجيا هي الجهد المنظم الرامي لاستخدام نتائج البحث العلمي في تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية بالمعنى الواسع بهدف التوصل إلى أساليب جديدة يفترض فيها أنها أجدى للمجتمع ولا تعتبر التكنولوجيا بالعدد والآلات التي تستوردها الدول النامية من الدول المتقدمة فعدد الآلات هي منتجات تكنولوجية وليست تكنولوجيا، لذلك فان ما تستورده او تحصل عليه الدول النامية ومنها الدول العربية كمساعدات ما هو الا نقل وهمي للتكنولوجيا ، حيث ان النقل الفعلي للتكنولوجيا يتطلب نقل المعارف وتطويرها وإنشاء قاعدة علمية قادرة على استيعاب تلك التكنولوجيا المنقولة ومن ثم تطويرها (سلمان، 1986 : 111)

وتجدر الاشارة الى ان الدول النامية ومنها الدول العربية عملت على استيراد الآلات والمعدات والمصانع وتشغيلها أساساً بالخبرات الأجنبية، على أساس انها تقوم بإدخال لتكنولوجيا إلى اقتصاداتها تحت ذريعة اختصار طريق التنمية الاقتصادية واللحاق بركب الدول المتقدمة وذلك بغض النظر عن طلب المساعدة في بناء القدرة العلمية التكنولوجية التي تعني قيام صناعات محلية للآلات والمعدات القادرة على إنتاج السلع النهائية اللازمة لإشباع احتياجات غالبية المجتمع، حيث إن السيطرة التكنولوجية تقتضي عدم قيام تلك الصناعات في الدول النامية

وغالبا ما تتم المساعدات التكنولوجية للدول النامية من تزويد او مساعدة الدول النامية ومنها الدول العربية بالخبرات او في تزويدها بالعدد والآلات و المهارات والاستشارات وتراخيص البراءات وخدمات التدريب وهذا يضعها في موقف او طريق التبعية التكنولوجية للدول الصناعية

وتجدر الاشارة الى ان المساعدات التكنولوجية تتضمن في ثناياها بعض التكاليف ومن أبرزها إلزام

الدولة المتلقية للمساعدات باستيراد قطع الغيار ومستلزمات الإنتاج من المـــواد الوســـيطة والمعـــدات والخدمات، لاسيما استخدام الخبراء تحت اسم المعونة الفنية، الأمر الذي يترتب عليه أن تقـــوم الدولـــة المتلقية بشراء تلك المواد والمعدات والخدمات بأسعار عالية تفوق بكثير الأسعار العالمية.

الفصل الخامس

التحديات الاجتماعية والثقافية المتعلقة بالنظام الإقليمي العربي

المبحث الأول : التحديات الاجتماعية

يمكن القول **ان** مخطط تفتيت المجتمع العربي قد تجاوز الأبعاد السياسية والجغرافية إلى الأبعاد الاجتماعية والثقافية وقد استخدمت الدول الغربية على رأسها الولايات المتحدة ظاهرة العولمة لتحقيق هذه الأهداف وتتضمن العولمة الثقافية الحرية الكاملة لانتقال الأفكار والمعلومات والبيانات والاتجاهات والقيم والأذواق على الصعيد العالمي بأقل ما يمكن من القيود والعراقيل والضوابط ، فالسعي من اجل تقارب الحضارات يؤدي الى خلق عالم بلا حدود ثقافية ما هو الا وجه من الوجوه العديدة للعولمة الثقافية حيث ان العولمة الثقافية قد تتجه نحو صراع الحضارات ونحو الهيمنة الثقافية لثقافة واحدة على سائر الثقافات ونحو نشر الثقافة الاستهلاكية وجعلها الثقافة الاكثر رواجا على الصعيد العالمي ، فالعولمة الثقافية التي تمهد الطريق حاليا لترابط المناطق الثقافية يمكن ان ترسخ انقسام العالم الى مناطق حضرية مغلقة . ولذلك فان العولمة الثقافية تحمل في حياتنا نوعا من الغزو الثقافي أي قهر الثقافة الاخرى لثقافة اضعف منها وعلى ضوء ذلك فان العولمة الثقافية تعمل على نشر الثقافة الاستهلاكية التي تمكنت الثقافة الاستهلاكية من الوصول الى قناعات واسعة من الأفراد والشعوب من كل المستويات وفي مختلف بلدان العالم ، فسلع الثقافة الاستهلاكية ومأكولاتهاوملبوساتها وشخصياتها وأفلامهاوأغانيهاوالتي تأتي جميعها من مصدر واحد موجودة في كل مكان وفي كافة المجتمعات وأصبحت في متناول الجميع . ويناقش هذا الفصل التحديات الاجتماعية والتحديات الثقافية ضمن مبحثين اذ يشتمل الاولى على التحديات الاجتماعية والمكون من مطلبين يتناول المطلب الأول تشجيع الانحلال الاسري في حين يتناول المطلب الثاني

فرض العولمة الاجتماعية اما المبحث الثاني فيتناول التحديات الثقافية ضمن مطلبين يتناول المطلب الأول تعزيز الثقافة الغربية ويتناول المطلب الثاني التدخل في المناهج العربية

المطلب الأول :تشجيع الانحلال والتفكك الاسري

يمكن القول ان غالبية ان لم تكن جميع الدول على اختلافها متقدمة او متخلفة فقدت المسيطرة على التداول الحر للأخبار والمعلومات والذي يتم عبر وسائل وتقنيات جديدة لم تظهر الا مؤخرا، الا ان الدول النامية ومن بينها الدول العربية هي الاكثر تأثرا فالدول المتقدمة ان صح القولهي المصدر والمورد الرئيسي للأخبار والمعلومات والتي من خلالها تتمكن من السيطرة على المعلومات وتوجيه المعلومات التي تريد بهدف تعميم ثقافة معينة على الدول النامية ومحاولة القضاء او التقليل من شأن هذه الثقافات .

تشجيع انحلال الاسرة

تعيش الأسرة العربية في هذه الأيام كغيرها من الأسر في مختلف دول العالم تحت وطأة التيارات الغربية التي جاءت بها العولمة التي فرضتها الهيمنة الغربية والتي تسعى الى فرض نوعية حياة غربية في ثقافتها ، وأخلاقها ، وأذواقها في الملبس ، ونوعيات الطعام ، والشراب ، وفنونها التشكيلية، والتمثيلية ، والصراعات الموسيقية والغنائية ، وأنماط السلوك التحرري من القيود الأخلاقية فيما يختص بالأسرة والمرأة فقد أصبح الانحلال الخلقي قمة التحرر الذي يطلق حرية المرأة في شؤون ميولها وغرائزها بهدف الوصول الى الحد من شأن قيم العفة ، وتزييف وعي المرأة ، وتشجيع اتجاهات وتيارات الشذوذ ، وإضعاف الوازع الديني من خلال العمل على التركيز في فصل الدين عن شؤون الحياة واعتبار تعاليم الدين مدعاة الى التدمير والتخريب والإرهاب. (الهيتي 2008، ص 226) وفي

هذا السياق ولتنفيذ هذه السياسات فقد اتخذت أساليب متعددة فقد بدأت بالترويج للانحلال الاسري فعلى سبيل المثال أخذت جماعات ما يسمى بحقوق الإنسان تروج مفاهيم بديلة للزواج حيث برزت الدعوة إلى إباحة الجنس ، وتقنين الإجهاض ، وعقدت لذلك المؤتمرات التي تبنت الوثائق الصادرة عن تلك المؤتمرات مصطلحات غريبة عن هويتنا العربية والإسلامية ً فعلى سبيل المثال ناقش مؤتمر القاهرة سبل تعميم ثقافة الخصوصية الجنسية ، وإباحة الممارسات الشخصية في هذا الصدد للرجل والمرأة على حد سواء ، بغض النظر عن عدم اتفاق تلك الممارسات مع الشرائع الدينية وعادات وتقاليد وأعراف المجتمعات وقوانينها أو اختلافها معها كالمجتمعات العربية وإتاحة المعلومات الجنسية للمراهقين ، والدعوة إلى عدم انتهاك خصوصيتهم من قبل أسرهم وعائلاتهم ، وإلغاء الممارسات والنصوص القانونية التي تحد من ممارسة الأفراد لحرياتهم الجنسية كما اعتبرت وثائق تلك المؤتمرات عمل المرأة داخل منزلها والذي هو من صميم مسؤولياتها بما في ذلك رعاية شؤون الأسرة استغلالاً لها (الهيتي ، 2008 ، : 227)

لقد استخدمت الدول الغربية وسائل مختلفة في سبيل تشجيع انحلال الاسرة وكان من اهمها وسائل الاعلام اذ ركزت برامج الفضائيات على إرغام افراد الاسرة على الجلوس ساعات طويلة لمشاهدتها ؛ مما يؤدي الى تقليل التفاعل الاسري بين افراد الاسرة وذلك من المهددات الخطيرة التي تواجه الاسرة، حيث ان غياب التفاعل بين افراد الاسرة يؤدي الى حدوث بعض المشكلات كالتغاضي عن مشكلات الأبناء وعدم الاهتمام بها اضافة الى ان قضاءوقت طويل في المشاهدة يقلل من فرصة تعامل الآباء والأبناء الكبار مع الاطفال الصغار الذين هم في مرحلة حرجة من العمر، وهم بحاجة الى من يرشدهم ويوجههم مع تصحيح الأخطاء الواردة عنهم وتلافيها قدر الإمكان (مازن ، 2004، : 27). وتجدر

الاشارة الى ان الوطن العربي اعتمد وما زال على وكالات الأخبار الأجنبية ، والتي غالبا ما يتم صياغتها بشكلٍ يحقق ما تسعى إليه الدوائر الغربية من تشويه لمواقف واتجاهات الانسان وبذلك غدونا مجرد مستهلكين لأخبارهم وأفكارهم وعاداتهم وتقاليدهم (علي ، 1999، : 87).

ويمكن إيجاز التأثيرات وسبل تشجيع انحلال الاسرة التي هدفت اليها القوى الغربية من خلال ما يسمى بالعولمة بما يلي :

1- التأثير في ثقافة الزوجين

تنقل وسائل الإعلام المختلفة الكثير من المفاهيم والأفكار اليومية التي تؤثر في الازواج في مختلف دول العالم كما تؤثر سلبا في العلاقات الزوجية اذ ان الزوج والزوجة يأخذا الكثير ً من معلوماتهم الزوجية والأسرية من مصادر غالبيتها سيئة اذ ان الكثير من أساليب تعامل الزوجين مع بعضهما البعض يتم اتخاذها من القنوات الفضائية ، أو الانترنت ، أو المجلات الأسرية الواسعة الانتشار . وتجدر الاشارة في هذا الشأن الى ان غالبية الدول العربية عملت على تعديل قوانين الاحوال الشخصية في سبيل إعطاء هامش من الحقوق للمرأة وكان من بينها إقرار قانون الخلع وغيره من القوانين .

2- التأثير في مفهوم الزواج

تركز الفضائيات وبقية وسائل الاعلام الغربية بصورة مستمرة على أن المرأة في المجتمعات العربية مظلومة ومقهورة ، وتطالبها بأخذ حقوقها ، و يكاد لا يخلو يوم من عرض مثل هذه المقولة في وسيلة او عدة وسائل الامر الذي يؤدي إلى نشوء الصراع بين الزوجين بخصوص القوامة في الأسرة، وبالتالي تفككها وتشرد الأبناء . وهناك اتجاه جديد يدعو الى إلغاء كلمة زوج، واستبداله بمصطلح شريك حياة وهذا بالطبع لا يشترط وجود عقد بين الطرفين كما يجري ترويج مصطلحات أخرى في هذا الشأن. وقد

حرص الإسلام على العلاقة الزوجية والزواج اذ ورد العديد من الآيات القرآنية اذ قال تعالى (الرجال قوامون على النساء) وقال تعالى (ولقد خلقنا لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليهم) وقد حث النبي صلى الله عليه وسلم على بناء الأسرة الصالحة، ورغب في الزواج فقال (يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج) ، وحدد أسسا لاختيار الزوجين، فدعا إلى النظر إلى المخطوبة كما في حديث المغيرة بن شعبة حيث علل النظر إلى المخطوبة بقوله: (عسى أن يؤدم بينكما) وحض على اختيار الزوجة الولود الودود، والبكر التي يتوقع مع الزواج بها أن يستمر ويدوم خلال المحبة والألفة التي تنشأ بين الزوجين وقال عليه الصلاة والسلام (خيركم خيركملاهله).** الايات

3- اختفاء مفهوم الرقابة

نتيجة للتطورات التكنولوجية لم يعد بالإمكان مراقبة جميع الوسائل المطبوعة والمرئية من قبل الدولة وأجهزتها ، فوسائل الاتصال المتقدمة عملت على إلغاء دور الرقابة وأصبحت الأسرة تعاني مشكلة كبيرة في إبعاد الأبناء عن هذه المؤثرات ، وبذل جهداً مضاعفاً لأجل غرس الرقابة الداخلية ؛ وذلك لاختفاء الرقابة الخارجية ، فعلى سبيل المثال اصبح الانترنت وسيلة يصعب على الاسرة مراقبة ما يشاهدوه أبناؤها ناهيك عن تقنية الهاتف النقال الذي يصعب في الواقع السيطرة عليه وطرق استعماله من قبل الأبناء

اضافة لما سبق فقد أصبحت الأسرة اليوم محوراً أساسياً من محـــاور نـــشاط التجمعـــات والفعاليـــات الاجتماعية في العالم ، ولدى الكثير من المنظمات والجمعيات الحكومية وغير الحكومية – التي ترفـــع لواء الحرية والمساواة ، وحقوق الإنسان (الهيتي ، 2008، : 229)

وقد لجأت الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة لتسويق اهدافها غير المعلنة لتشجيع الانحـــلال الاسري في الدول النامية ومن بينها الدول العربية الى صرعة المؤتمرات كتلك التي تتعلـــق بـــالمرأة والطفل وحقوق الانسان بهدف تمرير نواياها السيئة نحو تدمير الاسرة العربية وفيما يلي نبذة عن مـــا تضمنته وثائق هذه المؤتمرات : ففي عام 1974 عقد المؤتمر العالمي الأول للسكان في رومانيا و اعتمد في هذا المؤتمر خطة تضمنت الكثير من الأمور المخالفة للشرائع السماوية والتحريض على الإباحيـــة والانحلال الاسري فقد دعا المؤتمر إلى التثقيف الجنسي للمراهقين والمراهقات و الإقـــرار بالعلاقـــات الجنسية خارج نطاق الأسرة و تقديم الدعم للزناة و الزانيات بتقديم الدعم المـــالي ، وتـــوفير الـــسكن المناسب لهم . وفي عام 1992 عقد المؤتمر العالمي للبيئة في البرازيل عام 1992م الذي دعا الى حق النساء في التحكم في قدرتهن وفي عام 1994 عقد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة ونـــاقش المؤتمر قضية المساواة بين الجنسين وقد أثارت وثيقة المؤتمر ضجة واسعة في العالم الإسلامي وغير الإسلامي؛ بسبب مخالفتها للشرائع السماوية والفطرة السليمة. و عقدت الأمم المتحدة المؤتمر العـــالمي الرابع المتعلق بشؤون بالمرأة في بكين ، وتضمن وثائق هذا المؤتمر بصراحة وبوضوح العديـــد مـــن الأمور التي فيها مخالفة للشريعة الإسلامية مثل الدعوة إلى الحرية والمـــساواة بمفهومهـــا المخـــالف للإسلام ، والقضاء التام على أي فوارق بين الرجل والمرأة دون النظر فيما قررته الشرائع الـــسماوية وكذلك دعا المؤتمر إلى فتح باب العلاقات الجنسية المحرمة شرعاً؛ والسماح بحرية الجنس ، والتنفيـــر

من الزواج المبكر ، والعمل على نشر وسائل منع الحمل ، والحد من خصوبة الرجال ، وتحديد النسل ، والسماح بالإجهاض المأمون ، والتركيز على التعليم المختلط بين الجنسين وتطويره ، وكذلك التركيز على تقديم الثقافة الجنسية للجنسين بسن مبكرة ،وتسخير الإعلام لتحقيق هذه الأهداف . كما كان هذا المؤتمر إعلاناً للإباحية وسلباً لقوامة الإسلام على العباد، وسلباً لولاية الآباء على الأبناء، وقوامة الرجال على النساء. وفي عام 2000 عقدت الأمم المتحدة مؤتمر المساواة والتنمية والسلام وقد تضمنت وثيقة هذا المؤتمر ما يلي:

الدعوة إلى الحرية الجنسية والإباحة للمراهقين والمراهقات ، والتبكير بها مع تأخير سن الزواج ، وإطلاق اسم " عاملات الجنس " على العاهرات، كما دعا إلى تشجيع جميع أنواع العلاقات الجنسية خارج نطاق الأسرة الشرعية " رجلاً وامرأة " ، و تهميش دور الزواج في بناء الأسرة .

- إباحة الإجهاض.
- تكريس المفهوم الغربي للأسرة ، وأنها تتكون من شخصين . يمكن أن يكونا من نوع واحد
- (رجل + رجل، أو امرأة + امرأة).
- تشجيع المرأة على رفض الأعمال المنزلية؛ بحجة أنها أعمال ليست ذا أجر.
- المطالبة بإنشاء محاكم أسرية من أجل محاكمة الزوج بتهمة اغتصاب زوجته.
- إباحة الشذوذ الجنسي " اللواط والسحاق " ، بل الدعوة إلى مراجعة ونقض القوانين التي تعتبر الشذوذ الجنسي جريمة .
- فرض مفهوم المساواة الشكلي المطلق، والتماثل التام بين الرجل والمرأة في كل شيء بما في ذلك الواجبات، كالعمل، وحضانة الأطفال، والأعمال المنزلية، وفي الحقوق، كالميراث.

- المطالبة بإلغاء التحفظات التي أبدأتها بعض الدول الإسلامية على وثيقة مؤتمر بكين 1995م.

وعلى ضوء ما سبق ومن خلال هذه التنظيمات فقد أراد الغرب تحويل النسيج القيمي للأسرة من تلك الأسرة الصغيرة بمعناها التقليدي إلى الأسرة التي تنشا بالاختيار الحر ، والإرادة الحرة بحيث اصبح بالإمكان الحديث عن تشكيلات عائلية معينة جديدة كالأسرة التي تشمل الأبناء بالتبني ، والعائلات المختلطة ، والأسرة المثلية (أنثى / أنثى , ذكر / ذكر) ، والأسرة المتشكلة بالتقنيات الحديثة ، واستنادا إلى الإرادة الحرة ، والحق الفردي الطبيعي بمعزل عن فكرة الدين الامر الذي يؤدي الى بروز العديد من الظواهر كالأطفال غير الشرعيين ، والايدز ، والممارسات الجنسية الحرة ، وغير ذلك (الهيتي ، 2008، : 235 -238)

وبقراءة ما سبق يتضح للجميع الجهود الحثيثة التي تقوم بها الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة في سبيل تدمير الاسرة العربية من خلال غرس ممارسات اخلاقية تتنافي وقواعد الشريعة الاسلامية وعادات وتقاليد المجتمع العربي ، وقد نجحت في ذلك الى حد ما اذ ان الاسرة العربية والتي تميزت بالتماسك والالتحام وشدة أواصر القرابة أخذة في التفكك والشواهد كثيرة في الحياة اليومية لغالبية المجتمعات العربية ومن اهمها انتشار دور المسنين التي ترعى الاباء والأمهات الذين تخلوا عنهم أولادهم كما ان التواصل بين افراد الاسرة اخذ بالتراجع على كافة الصعد هذا من ناحية ومن الناحية الثانية تراجع الوازع الديني بين الأجيال الحالية وتفريغهم من كل شيء فقد أوجدت لهم الثقافة المستوردة وسائل كثيرة تهدف الى تدمير حياتهم من الداخل وذلك بهدف السيطرة على الأمة ومقدراتها وقد استخدمت المؤتمرات الدولية وتحت مسميات مختلفة (كلمة حق أريد بها باطل) ولكن جميعها تصب

في إناء واحد يهدف الى تشجيع انحلال الاسرة العربية والذي ينعكس بالطبع علـــى انحـــلال المجتمـــع العربي ، وهذا يؤكد إحدى المقولات الغربية(بكأس وغانية) يمكن تدمير المجتمعات العربية اكثر مـــن استخدام المدافع والجيوش .

المطلب الثاني : فرض العولمة الاجتماعية

يستخدم مفهوم العولمة لوصف كل العمليات التي تكتسب بها العلاقات الاجتماعية نوعاً من عدم الفصل وتلاشي المسافة ، حيث تجري الحياة في العالم كمكان واحد ومن ثم فإن العلاقات الاجتماعية التي لا تحصى أصبحت أكثر اتصالاً وأكثر تنظيماً على أساس تزايد سرعة ومعدل تفاعل البشر وتأثرهم يبعضهم البعض ويعرفها الهاشمي (2003) بأنها :"الاتجاه المتناهي الذي يصبح به العالم نسبيا كرة اجتماعية بلا حدود ،حيث تكتسب العلاقات الاجتماعية نوعا من عدم الفصل أو بعد المسافة حيث تجري الحياة في العالم كمكان واحد ،ومن ثم فالعلاقات الاجتماعية التي لا تحصى عدد ،حيث يتفاعل الناس ويتأثر بعضهم ببعض ،ويصبح العالم اكثر اتصالا وأكثر تنظيما على أساس وحدة الكوكب " (الهاشمي،2003 : 181)

اما واترز(Waters) فيعرف العولمة بانها:" عملية اجتماعية يتم من خلالها تقليص القيود التي تفرضها الجغرافيا على الأنظمة الثقافية والاجتماعية كما يصبح الأفراد بدرجة متزايدة على وعي بتراجع هذه القيود " (الفرحان واخرون ، 2001: 75)

اما من حيث فرض العولمة الاجتماعية فقد تغيرتجميع المؤسسات الإنسانية بدءاً من الأسرة والمجتمـــع بهيئاته وفعالياته المختلفة وأصبحت جميعها تعمل في خدمة مصالح العولمة اذ أصبحت هذه المؤسسات

غير قادرة على تزويد مواطنيها بالعلاج والتعليم والغذاء والعمل والانتماء السياسي والاجتماعي وما أشبه ذلك وذلك لعدم قدرتها على تكوين رأس المال والتحكم في سير عمليات الإنتاج ويعد ما يجري اليوم في الدول النامية واقعاً غريباً في مناحي الحياة الاجتماعية العديدة كما ان العولمة ساهمت في نشر الجريمة العالمية على مختلف الصعد والمستويات كالتجارة غير القانونية وتهريب الأسلحة والاتجار بالإنسان وأعضائه وتجارة الأطفال من أجل التبني ، والنساء من اجل الدعارة ، وبيع مختلف أعضاء جسم الإنسان من كلى وغيرها . هذا بالإضافة الى مشكلة الهجرة غير الشرعية التي تزداد يوما بعد يوم ، اذ لا تخلو نشرات الإخبار العالمية عن زيادة عدد ضحايا قوارب الموت المطاطية ، خاصة بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط. كما ان تهريب السلع والبضائع يشكل احد التحديات للدول العربية فشبكات التهريب بين الدول العربية تتبع أساليب متعددة (احمزون ، 2003،: 20)

المبحث الثاني : التحديات الثقافية

يعود الصراع الثقافي بين العالم العربي والدول الغربية الى عمق التاريخ ، برز هذا الصراع بشكل واضح ً في الهجمة الاستعمارية على الوطن العربي في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وقد ترافق الاستعمار الغربي للدول العربية بمحاولات حثيثة لفرض نفوذه الثقافي وتثبيت ثقافته وأفكاره في مواجهة الثقافة العربية . وقد بدأ الغرب في نشر ثقافته في الأقطار العربية منذ وصوله لهذه الأقطار وقد انقسمت تلك الثقافات الى ثلاثة ثقافات تكتل الدول المستعمرة الثلاث حيث سيطرت الثقافة الفرنسية والانجليزية والايطالية على امتداد الخريطة العربية . وقد تهيأ لهذه الثقافات أن تهاجم الثقافة العربية في موطنها في

محاولة لتحتل مركزها وتقصيها تماماُ عن حياة أهلها (النجيري، 1991، : 35) وساعد في ذلك بروز ظاهر العولمة اذ ان العولمة الثقافية هي عملية تعميم الثقافة الأمريكية على العالم ويرى دعاة هذا الرأي ان هناك عوامل سلبية في الثقافات الأخرى للبلدان الأخرى ، مما يؤدي إلى سيطرة الثقافة الأمريكية على هذه الثقافات فهي ثقافات نخبة مكبلة بالقيود ، و ذات توجهات دينية ،وهي ثقافات تستخدم لغة لا تفهمها غير فئة قليلة من الصفوة أو من رجال الدين ،ومن ثم فهي لا تلبي احتياجات الإنسان المعاصر الذي يبحث عنها في الثقافات الواحدة إليه أو الغازية لمجتمعه (ثابت ، 1999 ، : 21) وقد ظهرت ثقافة العولمة نتيجة تراجع الثقافة المكتوبة فهي ثقافة الصورة وثقافة لها من القدرة والتأثير. فقد استطاعت ان تحطم الحواجز اللغوية بين المجتمعات الإنسانية ،ونتيجة لتطور التقانة مما ساعد على انتشار ثقافة الصورة خارج البلدان التي صدرتها . وتشكلت إمبراطوريات إعلامية مهمتها تصدير ثقافة الصورة وهنا يكمن خطر هذه الثقافة ، لان التلفزيون أصبح المؤسسة التربوية التي تقوم بالترويج لهذه الثقافة ، فحل محل الأسرة والمدرسة في التربية ، ثم ان التبادل الثقافي العالمي الحالي هو تبادل غير متكافئ ، وهو تبادل بين ثقافات متقدمة تمتلك إمكانيات واسعة وثقافات اقل تقدمية في الوعي ولا تملك الإمكانيات نفسها .لذا يسمى هذا النوع من التبادل الثقافي بالغزو والاختراق(بلقيز، 1998 ، : 98) وتهدف العولمة الثقافية إلى إزالة الحدود الدينية والعادات والتقاليد، وذلك لجعل العقول المستقبلة للمادة الثقافية أكثر انفتاحا وتقبلاً لما يأتي من الخارج ، دون تفكير أو إعادة نظر

المطلب الأول :تعزيز الثقافة الغربية

لقد دخلت الحياة العربية كل مظاهر التحديث الغربي واستخدام مختلف أزيائه الأدبية والفنية والعلمية والتكنولوجية والاجتماعية والتشريعية والإدارية إلى غير ذلك، و جاء كل ذلك نتيجة اندماج الدول

العربية في البنية الاقتصادية والثقافية للغرب . وقد كان الاندماج مفروضا على المجتمعات العربية بسبب التفاوت الكبير في مستويات التنمية بين الدول الغربية والبلاد العربية . وقد استغلت الدول الغربية ذلك فأخذت تسعى إلى توحيد العالم كله وتنميطه سياسياً واقتصادياً وثقافياً حسب ما تقتضيه مصالحها وتنمية روح الاستهلاك والابتذال والسلبية والإذعان. (العالم ، 1993 :8) ومنذ بدايات الاستعمار الأوروبي للدول العربية بدأ في غرس ثقافته من خلال إضعاف المكونات الأساسية للثقافة العربية وقد اعتمد في هذا النهج على محاور عدة من اهمها (النجيري، 1991: 37):

- اعتمدت الدول العربية تشكيل أوجه الحياة الثقافية على الدول الغربية ، والنظر إلى ما وصلت إليه هذه الدول تقدمها بانبهار مما أدى الى اندفاع الدول العربية الى اقتفاء آثاره الدول الغربية في الكثير من مظاهر الثقافة .
- قيام حركة ترجمة غير مدروسة وبدون استراتيجية واضحة ، حيث تم ترجمة الأدبيات الفرنسية التافهة وكتب الجريمة والإثارة والعنف الامر الذي أضر بالشخصية العربية وأوقعت العقل العربي في اسر ثقافة سطحية تافهة مستوردة .
- السماح للاستشراف الذي ساعد في تشويه عقائد الأمة وقيمها والتحامل على تاريخها وكذلك محاولة تشويه الشخصية العربية ونعتها بصفات بذيئة وإنكار عبقريتها وعطائها الحضاري للبشرية وذلك من خلال التدريس وإلقاء المحاضرات والكتابة والتأليف .

–بروز جيل من المغتربين الذي هللوا بثقافة المستعمرين ، وقد هيأ المستعمرون لهذه الفئة أن تصل الى مراكز التوجيه في الدول العربية بحيث أتاحت لهم هذه المراكز الوصول إلى قلب الأمة والدوران بها في فلك الغرب .

– العمل على توجيه الصحافة والنشر و الإذاعة والتلفزيون والسينما والمسرح ، توجيهاً لا صلة له بروح الثقافة العربية بقدر إتباعه للأساليب والطرائق الغربية ، وقد حاول الاستعمار بكل قوته السيطرة على المنافذ الثقافية بالتوجيه أو التدخل المباشر في توجيه حركة المجتمع وثقافته .

– استخدام الإرساليات التبشيرية لخدمة ثقافة قضايا بلادها من خلال مشروعاتها وخدماتها التعليمية ، والتثقيفية والخيرية ، فقد أنشأ المستعمرون مؤسسات ثقافية تخدم التيارات المعادية للثقافة العربية ، ويمثل بعضها مراكز اختراق ثقافي غربي كالمدارس الأجنبية والجامعات الأمريكية .

– العمل على تبديل القيم الأساسية والثقافة العربية ، وإلصاق النقائص بالثقافة العربية وإغراء العرب بالتخلص من ثقافتهم كي يتخلصوا من تخلفهم وكان لهذا تأثيره على العقول والنفوس والمؤسسات داخل الوطن العربي التي أصبحت تنظر إلى ثقافتها وحضارتها نظرة استهزاء ، وتجمع إلى ذلك رغبة الخلاص منها .

و بعد زوال الاستعمار الغربي وتراجع قوة الدول الثلاثة التي استعمرت الدول العربية (فرنسا وايطاليا وبريطانيا) وبروز الولايات المتحدة على ساحة النظام الدولي ومحاولتها الحلول كبديل عن هذه الدول ، لم تختلف توجهات الساسة الأمريكيين عن غيرهم من الغربيين فالجميع سواء من حيث النظرة العدائية للعالم العربي ولثقافته فقد غزت الثقافة الأمريكية كل مجالات حياة المواطن العربي فهناك ازدياد في استعمال اللغة الإنجليزية على حساب اللغة العربية وهناك زيادة في مساحة البرامج التلفزيونية الغربية. كما ان هناك بعض البرامج الترفيهية التي تحمل أسماء أجنبية على الرغم من انها عربية المضمون وفي المقابل بدأت بعض العادات بالتطور كانتشار الملابس ذات الطابع الغربي. و انتشار المدارس التي

تدرس باللغة الإنجليزية وازدياد أعدادها سنة بعد سنة واعتمادها على مناهج غير عربيـــة (العايـــد ، 2004، : 152). وتسعى العولمة الثقافية إلى إتباع الثقافات الوطنية ثقافة العولمة وجعلها بداية تدور في فلكها ، ومن ثم الاندماج في مكوناتها الأساسية كما تسعى العولمة بكل وسائلها الاتصالية إلى خلق جيل يقبل بثقافتها بعد تشربها وخصوصا الأجيال القادمة كما تسعى وتتمثل سمات الثقافة الغربية التي يحاول الغرب الاستعماري فرضها على الدول النامية ومنها الدول العربية تتمثل فيما يلي (العالم ، 1993، : 35):

1. هي ثقافة وضعية نفعية ، تفتقد الأسس الموضوعية والرؤية الكلية الشاملة والحـــس الاجتمـــاعي والوطني ، أو هي ذات حس وطني انفعالي زائف خال من الوعي الموضوعي .
2. هي ثقافة لحظية آنية جامدة أحادية الاتجاه ، تفتقد الحس التاريخي الشامل ذا الخبـــرة المتراكمـــة والثقافية .
3. هي ثقافة يغلب عليها الطابع التقني الشكلي الخالي من العمق الإنساني.
4. هي ثقافة استهلاكية استمتاعية سطحية فردية مبتذلة تفتقد الحس العميق بالهوية الذاتية والقوميـــة، ولهذا فهي ثقافة شكلية مغتربة ، وهي ثقافة مهرجانية أكثر منها ثقافة تأسيس لوعي ولقـــيم قوميـــة وإنسانية .

ومن خلال هذه الثقافة الدونية يتم تزييف الوعي وتغييب خطر العدوانية التوسيعية الصهيونية ، وتغييب ظواهر التبعية للإمبريالية ، بل يختفي وجه الوطن ، والأمة ، والتراث والقـــيم عامـــة ، ولا تبقـــى إلا المصلحة الفردية ، والربحية السريعة ، والمتع الرخيصة ، وتصبح الرؤية الأمريكية للحياة ،بكل ما فيها من زيف وسطحية هي الثقافة المثلى .

من خلال ما سبق يمكن القول ان العولمة بجميع أنواعها تسعى الى تفكيك كل موجودات الدول النامية ومنها الدول العربية شاملة الموجودات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والبشرية والقيم والعادات والسلوك والوعي والانتماء كما تسعى الى تركيب وإعادة صياغة جديدة لكل المظاهر السابقة كما انها تسعى الى إجراء تغييرات قانونية اجتماعية عامة لعملية التطور الاجتماعي .فالوظيفة الأساسية للعولمة تفكيك الثقافات الاخرى وتفكيك الأمم والشعوب الأخرى و تفكيك لوحدة المجتمع من خلال تفكيك الروابط التي تربط بين أفراده وجماعاته فهي تعمل فك ارتباط الفرد بأسرته وجماعاته وبيئته الاجتماعية وأمته وعاداته وتقاليده وثقافتهكما تسعى الى اختراق البنية الثقافية المحلية والغزو والاستعمار الثقافي ، بهدف محو الهوية الحضارية الثقافية للأمة المسلمة ، ونزع الخصوصية الشخصية للشعوب المسلمة المتمثلة بالدين واللغة والتاريخ والعادات والتقاليد والأخلاق من خلال الترويج لقيم الحضارة الغربية .ولذلك فانه تنشر أفكاراً وسلوكيات من شأنها تحطيم الولاء للقيم الوراثية والدينية الأصلية ، والولاء للوطن والأمة ، وإحلال أفكار وولاءات جديدة محلها ويساعدها في ذلك ان معظم مواد وتجهيزات الصناعة التقليدية والإعلام بيد الدول المصنعة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية الورق ،الحبر ،آلات الطباعة آلات التصوير وجميع مواد وتجهيزات الاتصال الحديثة بيد المجموعة نفسها ويتحكم فيها كليا مركز واحد للهيمنة وجميع تجهيزات المعلوماتية والحاسوبية وغزو الفضاء ،وكذلك المواد الثقافية والمرجعية والمكتبات وبنوك المعلومات بيد مركز الهيمنة .

لقد ركزت وسائل الاعلام الغربية على ترسيخ كل سلبيات الدول الغربية وثقافتها في نفوس الأجيال الناشئة بهدف السيطرة عليهم من الداخل تمهيدا لتحطيم المجتمع العربي ومن بين الأساليب التي استخدمتها ولا زالت تستخدمها ما يلي :

1- نشر الثقافة الإباحية :

اصبح الاعلام العربي نسخة أخرى للأعلام الغربي يقدم المعلومات السطحية وبرامج اللهو الخليع التي تقتل روح المعرفة والعلم والإبداع والمسؤولية وتحوله الى فرد غير مسئول عن أفعاله وغير مبالٍ بالقيم والإرث الديني الإسلامي والأخلاق (مازن ، 2004 : 89) ولقد قامت بعض المحطات الفضائية العربية وذلك من خلال محاولاتها الساعية الى جذب المشاهدين بأية وسيلة ممكنة ، فعمدت الى استنساخ مجموعة من برامج اللهو والإثارة غير المألوفة فالعديد من القنوات الفضائية مليئة بما يثير الجنس وبمواد لم يألفها المجتمع العربي ومن الامثلة على ذلك (تلفزيون الواقع ، وستار اكاديمي ، وغيرها من البرامج التي نخرج عن العادة والمألوف) . لقد باتت المواد الإباحية منتشرة في الكثير من المحطات الفضائية حيث بدأت ببعض القنوات العربية تقدم برامج كثيرة تثير الجنس. ان قيام بعض الفضائيات ببث العديد من المواد الإباحية ، ما هي الا محاولة الى تفتيت الأسس الأخلاقية للمجتمع العربي ، هذا بالإضافة الى ما تحتويه شبكة الانترنت من مواقع اباحية تعمل على افساد النشء.

2- نشر ثقافة الشعور بالنقص :

ان كل ما يفد من الخارج من مواد له اثر في تحديد الفرق ا الشاسع بين الثقافة العربية وثقافة الغرب، فالفرد العربي اصبح منبهرا بكل ما يأتيه من الخارج فالإعلام الغربي يستهدف في ذلك إشعار العربي بالعجز والنقص تجاه الغرب وآلياته المتطورة والهائلة .

3- **نشر ثقافة العنف :**

بدت هذه الثقافة واضحة من خلال تجسيدها في بعض المواد الإعلامية ، فهناك العديد من الأفلام تحمل في طياتها العنف والذي من الممكن ان يؤثر وبشكلٍ كبير على المشاهد حتى برامج الاطفال وأفلام الكرتون لا تخلو من العنف الذي ينقل صورة مشوشة مملوءة بالعنف والأفعال السلوكية العنيفة، والتي من المؤكد ان يحاول الطفل نقلها الى محيطه الذي هو فيه .

4- نشر ثقافة الاستهلاك

تعرض وسائل الاعلام مواد لها اثر كبير في ازدياد حدة الاستهلاك وخاصة في ما تلعبه الإعلانات والدعايات من دورٍ مؤثر في ذلك . فالفرد يحاول ان يصل الى مستوى ما يراه عبر هذه الوسائل ، فيلجأالى الإسراف المبالغ به دون ترتيب منطقي لاحتياجاته . (سلطان ، 2010

نشر الثقافة المضادة للقيم الاسلامية :

تحرض وجود المواد الإباحية والمواد التي تحرض على العنف والاستهلاك والشعور بالنقص ، ستؤدي الى إضعاف المعتقدات الدينية وتشويهها . فانغماس الفرد في مشاهدة كل هذه المواد لهو كفيل بابتعاده عن قيمه وموروثاته الدينية

بمراجعة ما سبق يتضح ان هناك خططا مبرمجة للقضاء على قيم مجتمعات الوطن العربي بهدف تجريد هذه المجتمعات من اهم مقوماتها الأخلاقية والدينية مما يسهل على الثقافة الغربية اختراق الثقافة العربية الاسلامية ، فالحرب مع الوطن العربي حربا متكاملة اقتصادية وسياسية وثقافية قبل ان تكون عسكرية ، اذا ان الدول الغربية وبعد سقوط الاتحاد السوفيتي أخذت تبحث عن عدو محتمل لها ووضعت الإسلام في المقدمة ومن هنا انطلقت في تخريب الثقافة الاسلامية بمختلف الطرق والأساليب واستخدمت كل طاقاتها الإعلامية ولا حاجة للقول لما تنشره شبكة الانترنت من افلام اباحية منافية للأخلاق والقصص الجنسية المختلقة لتدمير الشباب والمراهقين، وقد ساعدها في ذلك بعض المحطات العربية الفضائية وأخذت تتسارع في نشر برامج منافية للآداب والأخلاق كما هو في برامج تلفزيون الواقع وستار أكاديمي وغيرها من البرامج الهادفة الى إفساد الشباب العربي .

المطلب الثاني: التدخل في المناهج التعليمية

بعد هجمات نيويورك وواشنطن في الحادي عشر من أيلـــول (ســـبتمبر) 2001 والولايـــات المتحـــدة الامريكية تسير في اربعة خطوط رئيسية هي السياسة والاقتصاد والفكر والعمل العسكريفالسياسة ممثلة

بالتحركات السياسية للإدارة الامريكية وإقامة التحالفات واختزال تحركات العالم والأحداث في كلمتين إما معنا او ضدنا اما الخط الثاني فهو الاقتصاد حيث سارت في خط السيطرة علي المخزون النفطي في بحر قزوين وتجميد اموال المشتبه بهم من جماعات وأفراد كي تقطع اي تحويل قد يساعد في صمود الجهات التي تريد ضربها الولايات المتحدة الامريكية وتضعف قدراتها كما فعلت تماما في حرب الخليج الثانية. آمامن الناحية الفكرية فقد عملت الولايات المتحدة بشتى وسائلها الإعلامية ومؤسساتها الفكرية علي إقناع الرأي العام الداخلي والخارجي بان الحركات الاسلامية حركات ارهابية يجب القضاء عليها ولكن في الواقع هي استهدافللإسلام ذاته فالكل يتذكر ما قاله بوش الابن ان هذه الحرب هي حرب صليبية اما العمل العسكري فقد بدأت به في أفغانستان ثم احتلال العراق ومن المعروف ان الصهيونية العالمية والكيان الصهيوني تستغل الإدارة الأميركية لإجبار بعض النظم السياسية على تغيير معتقدات وثقافات الشعوب والأمم العربية والإسلامية لخدمة المشروع الصهيوني في الوطن العربي. واستغلت إسرائيل والصهيونية أحداث(11)أيلول للمطالبة بتغيير مناهج التعليم في الدول العربية والإسلامية وحتى تغيير كتب التربية الدينية وحذف بعض الآيات والأحاديث النبوية منها، فقد الغت بعض الدول العربية كل ما يتحدث عن الجهاد الاسلامي والاحاديث التي تحث على الجهاد وذلك من خلال ممارسة الضغوط الغربية على الانظمة العربية وقد تم تنفيذ ذلك من خلال مقولة اعادة تطوير البرامج والمناهج التعليمية.

التدخل الامريكي في تغيير المناهج التعليمية

نتيجة للأحداث أيلول 2001 بدأت الدعوات الامريكية وبشكل مباشر تطالب بتغيير المناهج العربية وتم تنفيذ الإرادة الصهيوأمريكية عندما طالب الرئيس بوش صراحة بتغيير المناهج وتبعه مشروع وزير

الخارجية الامريكي السابق كولن بأول الرامي إلى الشراكة مع الشرق الاوسط ، وتم ربط المساعدات التنموية و الاقتصادية بضرورة احداث إصلاحات ديموغرافية و اجتماعية تستند إلى ترسيخ ثقافة الشورى و الديمقراطية من خلال الأنظمة التعليمية و التربوية في العالم العربي (العقايلة، 2007) .إنَّ أحداث تفجير مبنى التجارة الدولي يوم 11 سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية أحدث اهتزازًا سياسيًا وفكريًا وثقافيًا لدى الغرب بدرجة أقوى وبالغة في أمريكا ومن الطبيعي والمنطقي أن يلقى هذا الحدث بالحجم الذي وقع به بالسياسة الأمريكية إلى تغيير الأساليب واعتماد منهجية مغايرة للمنهجية السابقة، وبدأت تنظر للعالم الإسلامي على أنه موطنصناعة وتصدير الإرهاب للعالم وهذا دفعها إلى أن تحدث تغييرات في الرؤية الاستراتيجية للمنطقة الإسلامية بفرض قيمها ومعالمها الحضارية ومعاييرها السياسية والثقافية على الشعوب والدول. وتدرك الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة على أن التربية والتعليم يصنعان عقول ونفوس أبناء الأمة الإسلامية، وهي من أخطر الأسلحة بين يدي الأمة الإسلامية فحظيت التربية باهتمام كبير من الغرب ولذلك بدأت التصريحات التي تنادي بالتغيير فقد صرَّح وزير الخارجية الأمريكي "كولن بأول" في حوار صحفي مع مجلة القدس العربي بأنه يحترم تقاليد دول المنطقة العربية فعليها أن تعيد النظر في تقاليدها وممارستها بهدف معرفة ما إذا كان التغيير ممكنًا، وفي تصريح آخر أثنى على ما سماه إصلاحات في بعض الدول العربية مثل مصر ودعا الآخرين إلى السير على طريق نفسه. ولقد أبرز كولن بأول المنهجية الأمريكية في المنطقة العربية حيث جعل قضية التغيير مسألة حتمية وضرورية لحماية المصالح الأمريكية ورعاية العالم ، اما بالنسبة لمجالات التغيير فيعتقد أصحاب القرار في الولايات المتحدة أن الإسلام يحتل الصدارة في تحريك المشاعر و من هنا تسعى السياسة الأمريكية إلى فرض حرية التدين وعدم التدخل في خصوصيات

الآخرين إلى أن تصل إلى مطالبة الدول العربية والإسلامية مطالبة صريحة لتغيير مفاهيم كثيرة من دينهم ليعيدوا تحديد فهم جديد للإسلام في سياق تعديل الإسلام وقد وضعت الإدارة الأمريكية منهاجًا وخططًا للإسلام العادي أو التقليدي، وذهب البعض إلى تسمية الإسلام الروحي وألحقت هذه الخطط بجملة من النصوص والوثائق والبرامج العملية المتنوعة فيها حذف لكثير من الأحكام الإسلامية الخاصة بالجهاد وأحكام القتال وما تعلق بالكراهية ضد المشركين واليهود وأحكام أهل الذمة، وذهبت هذه التوصيات أو التعليمات إلى منع تحفيظ القرآن لأطفال الأمة الصغار؛ لأن ذلك يوجه أفكارهم ويغسل أدمغتهم في سن مبكر وتوجيهالمؤسساتالتعليمية والتربوية إلى إخلاء الرعاية والحضانة أو المراحل التدريسية الأولى للأطفال من الصفة الدينية وإضفاء عليها طابع الحياة المدنية أو إدماج التعليم الديني في إطار التربية المدنية كما ان الغرب وأمريكا يشعرون بأن قيمهم هي القيم المرشحة لتحقيق رسالة الإسلام العالمي، وتعمل على استقرار الموازين الدولية وفي تصورهم أن ما تحمله القيم الغربية كفيلة بحماية العالم من الإرهاب وقوى الشر والعنف ويرى الغربيون أن العالم الإسلامي يعيش تخلفًا سياسيًا والشعوب المسلمة محرومة من الحريات السياسية فتحتاج إلى مَن يحررها ويعطيها الحرية والمساواة والعدالة، ولهذا تقوم الولايات المتحدة بفرض قيم الحرية وإرساء الديمقراطية ولو اقتضى ذلك استعمال الغزو والحملات العسكرية من أجل تخليص الشعوب من قوى الشر والطغيان. إن هذا العزم يدل على الإصرار والإرادة السياسية للإدارة الأمريكية في فرض الوصاية على الدول والشعوب، وإنها غير مستعدة للتنازل عن هذه المهمة السياسية في تسيير شئون العالم ومختلف قضاياه السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية، وينظر الغرب وأمريكا الى المؤسسات الدينية كأنها بؤر لتوليد الإرهاب ولذلك تسعى جاهدة لإغلاقها و العمل على تجفيف جذور هذه المؤسسات ومن بينها الجامع الأزهر تلك

المؤسسة الدينية العريقة وإدخال تعديلات على المضامين الدراسية ليعاد تكييفها مـــع التعلـــيم العـــادي والمدني وبعدها يدرج الجامع الأزهر في إطار التعليم العام ويبقى الأزهر جامعًا فقط.

ولا يقف التغيير عند المدارس والمؤسسات التربوية والمعاهد الدينية بل سيمتد إلى بيت الله اذ تسعى الى فرض رقابة على كل مسجد بإدخال توجيهات إلى المشرفين عليه و تقويم الخطاب داخل المسجد بإزالة كل ما يحرض المسلمين على عداوة الغرب ويغرس فيهم الكراهية وتقيد الخطاب في المسجد بالخطاب الرسمي للدولة وإيقاف كل من يتجرأ على إثارة المعارضة للدولة الأجنبية خاصة أمريكا .

الردود والاستجابات العربية

بدأت وزارة التربية والتعليم المصرية بالتنسيق مع دار الإفتاء المصرية لإجراء تعديلات بمناهج التربية الدينية في جميع مراحل التعليم قبل الجامعي من الصف الأول الابتدائي وحتى الصف الثالث الثـــانوي، اعتبارا من العام الدراسي القادم 2012/2011، وذلك في خطوة وصفها المراقبون بالجريئة وقد اشـــار وزيرا لتربية والتعليم المصري في مؤتمر صحفي

إن "هذه الخطوة هي نتيجة لمشواربدأتاه منذ شهور بسبب شكوى البعض داخل لمجتمع من وجود بعض الخلل في مناهج التربيةالدينية"، مشيرا إلى أن بعض هذه المناهج يحتوي على عبارات تحـــض علـــى التطرف والعنف،موضحا أن الدين الإسلامي هو دين سماحة ومحبة ولا يمكن أبدا أن يكـــون فيـــه مـــا يدعوللعنف والتطرف.(الشرق الاوسط ،2010) وأشار وزير التربية إلى أنه من الضروري أن تكـــون مناهج التربية الدينيةبعيدة تماما عن أية تفسيرات خاطئة، حيث تم إرسال كل مناهج التربية الدينية مـــن الصفالأول الابتدائي حتى الصف الثالث الثانوي إلى فضيلة المفتي لمراجعتها وبيان النقاطـــالتي يمكـــن إساءة فهمها كشف أحمد جبيلي رئيس حزب الشعب الديمقراطي المصري أن خبيرة أمريكية يهودية أسند

إليها مهمة إعادة النظر في مناهج التربية الدينية الإسلامية، المقررة على الطلاب بالمدارس الحكومية، ضمن مجموعة من الخبراء الأمريكيين المشاركين في مشروع "الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم في مصر". وأوضح جبيلي لصحيفة "المصريون" أن هذا المشروع الذي أسندته وزارة التربية والتعليم إلى مركز التطوير الأمريكي، يتبع لهيئة المعونة الأمريكية الذي يعمل به نحو 600 خبير أمريكي يعملون في مجال تطوير التعليم.

يأتي ذلك في إطار الجدل حول إعلان الدكتور أحمد زكي بدر وزير التربية والتعليم أنه كلف الدكتور علي جمعة مفتي الديار المصرية بمراجعة جميع مناهج التربية الدينية الإسلامية بدءًا من الصف الأول الابتدائي وحتى الصف الثالث الثانوي العام، بدعوى تنقيتها من الموضوعات والعبارات والإشارات التي تحض على "العنف والتطرف".

وقال جبيلي :" إن السفارة الأمريكية بالقاهرة تقوم منذ خمسة أعوام بإعداد كتاب لتدريسه على الطلاب المصريين على غرار مادة الأخلاق التي كانت من تأليف وتمويل هيئة المعونة الأمريكية، وذكر أن هذه المادة الجديدة أطلق عليه "الكتاب القومي"".

وأضاف أن "ذلك جاء ضمن مشروع أمريكي كبير يهدف إلى توفير الكتب المسلية والممتعة للأطفال، سيتم طبعه على ثلاث مراحل في 39 ألف مدرسة حكومية بجميع محافظات مصر، والذي يشترط استبعاد أي كتب دينية أو تاريخية من المدارس، في إطار الخطة الأمريكية لـ "تجفيف منابع الإرهاب"، باعتبار أن مناهج التربية الإسلامية والتاريخ الإسلامي أحد روافد الإرهاب من وجهة النظر الأمريكية". وأشار جبيلي الى أن مشروع تطوير المناهج في مصر الذي تشرف عليه الولايات المتحدة يهدف إلى

تفريغ للمناهج الدراسية بمختلف المراحل التعليمية وخاصة من التوجه الديني والتاريخي سواء في التعليم العام أو حتى الأزهري، وذلك لطمس الهوية الدينية والتاريخية لمصر والأمة العربية وأوضح استنادًا إلى ما قال إنها "دراسات علمية"، إن المادة التاريخية والدينية في المرحلتين الإعدادية والثانوية بالأزهر الشريف تمَّ تقليصها بنسبة 70%، كما تم حذف 65 % من حصص القرآن الكريم في مرحلة التعليم الابتدائي الأزهري، وحذف 35% من مناهج السيرة خاصة المتعلقة بالغزوات والفتوحات الإسلامية. كما تم حذف 45% من مناهج التفسير وإلغاء 20 معهدًا من معاهد المعلمين الأزهريين، بالإضافة إلى إغلاق أكثر من 170 معهدًا أزهريًا في 1999، كما تم تقليص سنوات الدراسة الأزهرية واختصار جميع المواد الشرعية بنسبة 33% كما تم رفع سن القبول في التعليم الأزهري لصرف التلاميذ عنه إلى التعليم العام، إضافة إلى إلغاء "الكتاتيب" الخاصة بتحفيظ القرآن الكريم. واعتبر أن تغيير المناهج العربية والإسلامية واستبدالها بمناهج علمانية "هدف غربي تتبناه الحكومة الأمريكية" وقال إن هناك ضغوطًا أمريكية على عدد من الدول العربية للاستجابة لهذا الطلب، ففي السعودية قامت الإدارة الأمريكية بالضغط على مجلس الشورى السعودي لإقرار مشروع قانون يدعو إلى تدريب الطلاب على أساليب الحوار وحذف جميع الآيات والأحاديث التي تحض علي الجهاد ضد اليهود والنصارى.

اما في المملكة العربية السعودية فقد أشارت الوقائع الى انهمنذ هجمات 11-9-2001 على الولايات المتحدة تضغط واشنطن على السعودية وغيرها من الدول الإسلامية لتغيير المناهج التعليمية التي تقول إنها قادت بشكل أو بآخر إلى تنفيذ هذه الهجمات من خلال تبنيها ما تعتبره الفكر المتشدد. وقد لاقى ذلك قبولا من المملكة العربية السعودية اذ اعتبر وزير التربية والتعليم السعودي الدكتور عبد الله العبيد آنذاك

أن مناهج التعليم في المملكة تساهم في "تفريخ إرهابيين" بالمملكة، وكشف عن إعادة صياغة بعض المناهج التعليمية، خاصة ما يتعلق منها بمفهوم الولاء والبراءة(حسين ، 2010)

وفي الاردن كشف الدكتور اسحق الفرحان، وزير التربية والتعليم الأردني الأسبق، والخبير في شؤون التربية والتعليم، أنه حينما كان في منصبه في السبعينيات من القرن العشرين، تلقى كتاباً من اليونسكو يطالب بإدخال تعديلات على بعض المناهج التعليمية التي تثير الكراهية ضد تصرفات اليهود. وأكد الفرحان أنه بعد الاطلاع على برامج التعليم الإسرائيلية أجاب منظمة اليونسكو في تقرير من عشر صفحات يقول فيه «اجعلوا «إسرائيل» تغير ما في مناهجها واكتبوا لنا بعد ذلك لعلنّا نعيد النظر»، وشدّد على أنه رفض هذا الطلب. وأشار الى

اسرائيل والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تطالب من بعض الدول العربية تغيير المناهج الدراسية فيها وبشكل خاص كتب التاريخ والجغرافيا والتربية الدينية والوطنية وكل ما يتعلق بفلسطين وإسرائيل واليهود والصراع العربي الإسرائيلي. (صحيفة المجد ، 2004)

وبدأ الاردن في إجراء التغييرات على المناهج التربوية منذ معاهدة وادي عربة التي وقعتها الحكومة الاردنية في تشرين الثاني 1994 . فمنذ ذلك الحين بدت الاستجابة سريعة وفعّالة من جانب الحكومة الاردنية التي عملت على إجراء تعديلات على المناهج تارة وتغييرها تارة أخرى ، وتوالى هذا التغيير تدريجياً ما بعد عملية السلام وبعد أحداث أيلول 2001 م ، فرضت أمريكا على العالم العربي و الإسلامي جملة من الاستحقاقات الجديدة ، بدأت بالحرب على أفغانستان ومن ثم العراق ، وغدت خلالها الازمات في الشرق الاوسط مفتوحة على كل الاحتمالات.(العقايلة ، 2007)

وفي الكويت وافق البرلمان الكويتي علي مقترحات حكومية تتعلق بمراجعة المناهج الإسلامية.وفي اليمن وحدها غلق ما يزيد عن 400 معهد ديني.

ومن بين اهم الدراسات التي تناولت هذا الموضوع دراسة أجراها نائب رئيس جامعة الإمارات العربية المتحدة بتكليف من مكتب التربية العربي لدول الخليج والتي توقعت ن تلقي أحداث 11 سبتمبر بظلالها على مستقبل التربية في العالم العربي في ظل اتهام الأنظمة التربوية والتعليمية العربية بأنها (محض) لتفريخ الإرهابيين والمتطرفين واعتبرت الدراسة، المطالبة بتغيير المناهج التعليمية العربية بأنها تشكل قوة ضاغطة علىالساسة والتربويين وعلماء الاجتماع، وقد تمتد لتشمل كافة النظم السائدة في الدولالعربية بما فيها النظم السياسية. وقالت إن المشروع الذي طرحه وزيرالخارجية الأمريكي كولن بأول بشأن التغيير في العالم العربي يعد امتدادالمشروعات سابقة لتغيير النظم العربية، كما جاء في مؤتمر اليونسكو في باريس عام 1998 بشأن التعليم العالي الداعي إلى إدخال مفاهيم جديدة في التعليم، كحقوقالإنسان والمجتمع المدني وتمكين المرأة وحقوق الأقليات والحريات العامةوالديمقراطية. ودعت الدراسة إلى تضمين المفاهيم الجديدة في النظم التعليمية العربية حتىيتم استيعابها وتصبح جزءا من العقلية العربية لضمان تأصيلها وفق الثقافة العربية والإسلامية وبما يتلاءم مع العصر ويتجاوب مع متغيراته.وفندت الدراسة اتهام التربية العربية بتحمل المسؤولية الأولى في تفريخ الإرهابيين، وأنها لو كانت كذلك لامتلأت بهم الشوارع العربية ورأت الدراسة أن المدخل الحقيقيللتحول الداخلي في الأنظمة العربية يكون بإعادة صورة العربي والمسلم داخل بنيةالمجتمع العربي والإسلامي بحيث لا يرفض الآخر وان اختلف معه في الجنس أو اللونأو المذهب أو الفكر، منتقدة المناهج التربوية العربية الحالية

بأنها رسمت صورةنمطية للآخرين مرفوضة من خلال استنباطات خاطئة لمضامين نصوص لا يجادل أحد فيقدسيتها وشرفها.

واعتبرت الدراسة أن إجراءأي تغييرات في المناهج العربية بالحذف أو التبديل أو التغيير لبعض المفاهيمكمفهوم الجهاد أو الحرب أو العدل أو المصطلحات لا يعني حذفها من الوجود، ورأت الدراسة أن وجود هذه النصوص في المناهج العربية أمرضروري في ظل الظروف الحالية، على أن يتم تدريسها وفق الفهم الشرعي الإسلاميالصحيح، بعيدا عن التفسيرات المغلوطة الضيقة أو الدعوات الاستئصالية، محذرة فيهذا الصدد من نتائج أي محاولة لتغيير المناهج العربية بطريقة عشوائية استجابةلما يريده الآخرون، بدون أن تكون نابعة من قناعة ذاتية وطنية. (www.bab.com/articles/full_article.cfm?id=8166)

من خلال ما سبق يتضح ان من اهم التحديات الثقافية التي تواجه الوطن العربي تتمثل فيشيوع الثقافة الاستهلاكية وترسيخ ثقافة الاستهلاك و تشويه التقاليد والأعراف السائدة في العالم العربي فالمنتجات الاستهلاكية الثقافية تكرس مفهوم الغربة عن الذات ، والدين والمعتقد ، والتقاليد والأعراف ، كما يواجه محاولات تغريب المواطن العربي وعزله عن قضاياه وهمومه وإدخال الضعف لديه والتشكيك في جميع قناعاته الدينية ، وهويته الثقافية هذا فضلا عن محاولة القضاء على القيم النبيلة وإشاعة ما يسمى بأدب الجنس، وثقافة العنف التي من شأنها تنشئة أجيال كاملة تؤمن بالعنف أسلوباً للحياة ، وظاهرة عادية وطبيعية ، وما يترتب على ذلك من انتشار الرذيلة والجريمة والعنف في المجتمعات العربية ، وقتل أوقات الشباب بتضييعها في توافه الأمور ، وبما يعود عليه بالضرر البالغ في دينه وأخلاقه وسلوكه في الحياة . ولم يقف الامر عند ذلك بل تعداه الى محاولات تغيير المناهج العربية لإلغاء كل ما يحث على

الجهاد وحذف بعض المقررات التي تذكر النشء بوطنيته ودينه والدفاع عن شرفه وعرضه ووطنه لكي يكونوا لقمة سائغة لما يفرض عليهم من الخارج

الفصل السادس

الخاتمة

كان الوطن العربي حتى بدايات القرن العشرين جزءا من الإمبراطورية العثمانية، وقد حـــاول آنـــذاك التعاون مع الدول الاستعمارية في سبيل التخلص من الحكم العثماني الا ان هذه الدول بعـــد انتـــصارها وسقوط الدولة العثمانية عملت على تقسيم بلدان العالم العربي واخضعتها الى الاستعماربأشكالهالمختلفة من استيطان إلى وصاية وحماية لفتح صفحة جديدة في تاريخ الصراعات في المنطقة.

بعد الحرب العالمية الثانية ادركت الدول الاستعمارية جيدا أن الاستقلال السياسي في ظل كيانات صغيرة تفتقر إلى الحد الأدنى من مقومات الاستقلال الاقتصادي و الأمن القومي هو عملية شكلية يخـــرج بهـــا الاستعمار ليعود بمصالحه و شركاته و امتيازاته. لذلك جاء تأسيس جامعة الدول العربية مرتبطا ارتباطا وثيقا بالتواجد الاستعماري و خاصة بريطانيا. فتأسست جامعة الدول العربية، بمباركة غربية، وهكذا تم تأجيل مشروع الدولة القومية في الوطن العربي . وبذلك فان نشأة النظام الإقليمي العربي تعـــود الـــى انشاء جامعة الدول العربيةعام 1945 التي ضمت في البداية الدول العربية السبع المستقلة آنذاك وهـــي العراق ,مصر . سوريا. لبنان . السعودية ، اليمن ، وشرق الاردن. وقامت الدول الاستعمارية في نفس الوقت بزرع الكيان الصهيونيوكانت هذه القضية من اول التحديات وأهمها.وقد هدفت الدول الاستعمارية بزرع كيان غريب في قلب الوطن العربي، لفصل المغرب عن المشرق و تحويل ما تبقى مـــن الإدارة العثمانية والاستعمارية إلى شبه دول أي إلى دول تتناقض مع المجتمع القومي و الدولة القومية ليحقـــق الهدف المركزي لحملته وهو إحكام سيطرته على الوطـــن العربي و ضمان استمراريتها بأقل الخسائر.

وشرعت الدول الاستعمارية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية للتدخل في شؤون الدول العربيـــة فطرحت الكثير من المبادئ كمبدأ ترومان عام 1947 ومبدأ أيزنهاور عام 1957 ليزيدا مـــن التـــدخل الأميركي في المنطقة تحت عنوان حماية هذه الدول من أي هجوم عسكري سوفياتي، كما بدأ الاستعمار في محاولة ربط دول النظام العربي بأحلاف تعود عليه بالخير فكان منها حلف بغداد وقبل حرب 1967 اتسم النظام الإقليمي العربي بعدد من الخصائص كان لها دور في تحديد نمط علاقاته مع قوى النظـــام الدولي. ومن أهم هذه الخصائص سمة الضعف التي ميزت النظام العربي لقلة عدد الدول المستقلة مـــن جهة، وارتباطها بالقوى الاستعمارية من جهة أخرى. وبقي النظام الإقليمي العربي ضعيفاً بـــل متخلفـــاً تجاه مايحدث في العالممن تطورات ، حتى ان الأنظمة الاقليمية في العالم التـــي نـــشأت بعـــده ســـبقته وتقدمتعليه بالعديد من المنجزات واتسم النظام الإقليمي بـــاختلاف الأنظمة العربية ، واختلاف توجهاتها ، وغياب الديمقراطيةوالتقلبات السياسية المستمرة في بعض الأنظمة وســـيطرة النخـــب العـــسكرية او الأنظمةالشمولية، والتأثيرات الدولية جعلت الخلافات والصراعات ، وحتى التآمروالتخندق فياكثر مـــن محور ، هي سمات بارزة في النظام الإقليمي العربيحتى انها لم تتفق على اسلوب ادارة الصراع العربي الإسرائيلي كما لم تعاملالاختلافات في التوجهات الاساسية على انها مجرد اختلافات في وجهات النظر، بل علىسلوك يضر بمصالح الجماعة ككل، لذا لابد ان تكون المصالح العربية العليا فوق الجميع، لكـــن هذا الرأي الرسمي لم يكن له تأثير واقعي وفعلي، وظلت الخلافات العربيـــة تكبروتتوســـع وتتـــضخم، وظهرت المحاور والاستقطابات، وقد .جاءت الزيادات الهائلة في إيرادات الدولالعربية النفطية منذ عام

1973 لتترتب عليها نتائج بالغة الأهمية بالنسبة للنظامالإقليمي العربي. فقد ازداد اعتماد الدول العربية غير النفطية، لاسيما مصر وسورياوالأردن، على الدول النفطية الخليجية، الامر الذي أدى الى حـــدوث تحول في المكانةداخل النظام العربي لصالح الدول النفطية شهدت سنوات السبعينيات والثمانينيات مـــن القرن الماضي ظاهرة انتشار القوة، وليستركزها، الامر الذي أدى الى دخول النظام الإقليمي العربـــي مرحلة جديدة من تعدد مراكزالنفوذ، وبخاصة مع انحسار الدور المصري. ونظراً لافتقار مراكز النفوذ الجديدةلتجانس القوة، ومن ثم عدم التناسق في المكانة، وبالتالي ما حدث في النظام الإقليميالعربي كـــان ظهور نوع من توازن الضعف اكثر من كونه توازناً للقوة. هذا الوضع حال دونوجود استراتيجية عليـــا موحدة لهذا النظام وأصبحتالأداة الغالبة للتضامن، في هذا النظام، هي المساعداتالاقتصادية وكـــل هـــذا أعطىالولايات المتحدة قدرا كبيرا من الحركة في زيادة تغلغلها داخل النظام العربي، وتمثل هذا التغلغل في زيادة ارتباط النظام العربي عسكريا بالولايات المتحدة ومنذ أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001 تأكدت هيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي، وسعت إلى رسم مصير وتفاعلات العديد من النظم الإقليمية. وازدادت صور تغلغل الولايات المتحدة في النظام الإقليمي وذلك عبر إعادة طـــرح مـــشروع الـــشرق الأوسط، لإعادة رسم الحدود بين النظم الإقليمية، أو نحو تغيير النظم السياسية بالقوة العسكرية كما حدث مع العراق عام 2003. و إعداد الدول العربية للاندماج في النظام الشرق الأوسطي من خلال إحـــداث تغيير في النظم السياسية والاقتصادية على نحو يخلق قواسم مشتركة بينها وبين إسرائيل بمـــا يـــسهل دمجها.و سمح احتلال العراق للولايات المتحدة ببناء جسور ثقة بين الدول العربية وإسرائيل،

ويعيش النظام الإقليمي العربي الان حالة ضعف واضحة: تمزّقٌ وتنافرٌ، خلافات بينية، وترهّل بلغ في بعض دوله حد الإنهاك وفي أخرى حد الدول الفاشلة. وهناك التحدي المزمن الـــذي يمثلـــه الاحـــتلال الإسرائيلي ووجود حكومةإسرائيلية تقوم سياساتها على الاستيطان والضم وأحلام الترحيل. وبلغ التفكك والتنافر، رغم انتظام عقد القمة العادية بشكل دوري منذ العام 2000، في السياسات والمصالح درجـــة غير مسبوقة، تقلص معها العمل العربي المشترك وبدأ التركيز على مصلحة الأنظمة الخاصة. وقد تجلى هذا السلوك بوضوح في الموقف من القضية الفلسطينية، حيث تراجع مستوى التعاطي معها إلى حدوده الدنيا

وقد قامت هذه الدراسة على فرضية مفادها ان التحديات التي تحف بالنظام الإقليمـــي العربـــي علـــى اختلافها ستنجح في ظل هذا الوضع الراهن الى زعزعة الإقليم واثبت الدراسة صحة هذه الفرضية من خلال جملة من المعطيات الواقعية من تعمق لازمة النظام وفشله في مواجهة التحديات والخروج منها ، وبروز أزمات جديدة وعدم قدرة النظام الإقليمي على التعامل معها وضعفه في معالجتها مما زاد من زعزعة المنطقة، ولا تغفل هنا هشاشة البنى الرسمية كمكون من مكونات النظام واثر القوى الخارجية في استمرار حالة عدم الاستقرار قائمة .

الاستنتاجات

1-بدأت عملية التوسع الاستعماري منذ نهاية القرن الثامن عشر تدفعها رغبته في السيطرة الاقتصادية على كل الثروات للعديد من الأمم منها الأمة العربية حتى تسهل له عملية السيطرة.

2- إن النظام الإقليمي العربي جاء استجابة لإرادة خارجية فالدول المكونة له لا تملك إرادة سياســـية و أنها تخضع في رسم سياساتها الداخلية و الخارجية للقوى التي فرضت هذا النظام.

3-يشكل الوطن العربي نظاما إقليميا متكاملا حيث يحتوي على عدة دول عربية متقاربة من حيث التاريخ والسياسية والسكان وأحيانا الاقتصاد بالإضافة إلى اشتراكها في الثقافة العربية والإسلامية الواحدة وهذا ينسجم بشريا وجغرافيا فيما بينها أي بمعنى أنه يتمتع بهيكل نسيجي متجانس في مجموعة بالإضافة إلى وجود هيكل تنظيمي له يتمثل في جامعة الدول العربية .

4-سعت الدول الاستعمارية منذ استقلال الدول العربية الى خلق واقع تجزئة في الوطن العربي و تدعيم هذا الواقع من خلال البحث عن أبعاد جديدة ثقافية و حضارية و إعطاء مشروعية لكل مظاهر التخلف في النمو القومي العربي

5- امعانا في تفتيت الوطن العربي ولمنع آية مشاريع وحدوية عملت الدول الاستعمارية على زرع الكيان الصهيوني في قلب النظام الإقليمي العربي لفصل مشرق الوطن عن مغربه.

6-عملت الدول الاستعمارية على تحويل الوطن العربي إلى دول صغيرة متصارعة فيما بينها ضعيفة تابعة للقوى الغربية الكبرى

7-أثارت الدول الاستعمارية النعرات العرقية والطائفية ودعمت الحروب الدينية بين مكونات النظام الإقليمي لتسهل عملية السيطرة على ثرواته الباطنية ..

8 ــ كما سعت الدولالاستعمارية الى إضعاف الكيانات القطرية ذاتها أيضا من خلال سلبها لأي مقومات أو قوى تسمح لها بأن تلعب دورا توحيديا في المنطقة العربية.

9- يمكن القول بأن النظام الإقليمي العربي قد انتهى و فكرة التضامن العربي أصبحت كلمة مفرغة من محتواها و إن الوضع الآن في اتجاه مزيد من التلاشي فقد عجزت الأنظمة في التحكم في الوضع الراهن

وقد بدأت الانفجارات الاثنية و العرقية هنا و هناك تغذيها القوى الخارجية ففي كل دولـــة عربيـــة تـــم اختلاق نزاعات داخلية.

التوصيات:

1-ضرورة انشاء نظام عربي جديد يتكيف إيجابيا مع المتغيرات الدولية، ويـــستند إلـــى دول عربيـــة عصرية تقوم على أسس الحق والقانون والديمقراطية وحقوق الإنسان، ويدرك عناصر القوة الكامنة لدى الدول العربية ويفعّلها لما يخدم الأهداف المشتركة .

2-إجراء المصالحة السياسية، من خلال إطلاق حوار سياسي عربي مبرمج يضم فعاليات حكومية وغير حكومية، بغية إعادة صياغة العلاقات العربية – العربية على قواعد ثابتة وواضحة ومـــستقرة، تـــسمح بإعادة تشكيل السياج الواقي للنظام العربي، وتساهم في إيقاف الانهيار والتفكك الحاصلين .

3- صياغة العلاقات العربية مع دول الجوار، اذ ان العلاقة مع إيران وتركيا تستوجب صياغة رؤيـــة عربية استراتيجية لتحديد العلاقة مع كل من الدولتين ضمن أطر شاملة وذات آفاق مستقبلية .

4- إعادة صياغة علاقات النظام العربي على الصعيد الدولي انطلاقا من المتغيّرات الدولية، وذلك من خلال إجراء تقويم بشأن كل علاقة ثنائية مع قوى العالم الجديد.

5- إعادة صياغة وبناء وتركيب الحياة والمجتمعات العربية والعمل العربي المشترك على أسس جديدة باستثمار الطاقات المعطلة والانخراط في إعمال المفاهيم والقيم والنظم المجدية، التي تثمر معرفة وثروة وقدرة وقوة، بها نحسّن سمعة الأمة ونستعيد الكرامة المهدورة .

6-ضرورة تجاوب أنظمة الحكم العربية مع مطالب الإصلاح الداخلية، وتنهي الاستبداد، وتجعل من الشعب وحده مصدرا للشرعية عبر انتخابات حرة ونزيهة ودورية، وتفرض التداول السلمي على السلطة، وتضمن الحريات الفردية والجماعية، وتمنع التعذيب، وتحرر المساجين السياسيين، وترسي استقلالية القضاء، وتقبل بالتعددية الفكرية والسياسية وتطلق حرية الخلق والإبداع .

7-إطلاق الديمقراطية من خلال منح الحريات المختلفة كحرية الرأي وحرية الصحافة وغيرها لمختلف قطاعات وأفراد الشعب، فغالبيةالدول العربية تعمل على خنق الحريات وخصوصاً حرية الصحافة، وتحقيق مبدأ سيادة الشعب على ارض الواقع من خلال توسيع قاعدة المشاركة السياسية وإشراك كل مكونات النظم في العملية السياسية .

8-نشر منظومة قيمية ثقافية جديدة لدى النشء تتناسب مع المتغيرات التي طرأت في العقود الست الماضية والاستفادة من التجربة السابقة.

قائمة المراجع

اولا :المصادر

1. القرآن الكريم

ثانيا : الكتب

2. أتشاريا، أميتاف، (2007)، **إدارة التحديات التي تواجه السيادة في عصر النزعة الإقليمية: آسيا والعالم العربي، بحث في كتاب التحولات الراهنة ودورها المحتمل في إحداث التغيير غي العالم العربي**، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية

3. أحمد، أحمد يوسف، وآخرون، (2006)، **حال الأمة العربية 2005، النظام العربي: تحدي البقاء والتغيير**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

4. اسحاق الفرحان وآخرون ،(2001) **انعكاسات العولمة السياسية والثقافية على الوطن العربي**، مركز دراسات الشرق الاوسط

5. إكرام بدر الدين، "**اتجاهات التحول الديمقراطي في شرقي آسيا**"، في: محمد السيد سليم (محرر)، التحولات الديمقراطية في آسيا، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1999

6. أمين، سمير ، وآخرون، (1991) ، **الاضطراب الكبير**، بيروت ، دار الفارابي، ط 1.

7. بكتاش صالح (1992)" النزاع السنغالي ؛ الموريتاني ؛ دار المستقبل العربي ؛ ؛القاهرة

8. بيطار، نديم، (1981)، **حدود الإقليمية العربية الجديدة**، بيروت: معهد الإنماء العربي.

9. الجعفري، بشار ،(1994): **منظمة الأمم المتحدة والنظام الدولي الجديد**، الطبعة الأولى.

10. الجميل، سيار ، (1997) ، **العولمة الجديدة والمسار الحيوي للشرق الأوسط** ، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ، بيروت ،لبنان .ط 1.

11. حتي ،ناصفي يوسف، تحرير السيد يسين ،(1992) ،نحو تأسيس نظام عربي ،عمان، **منتدى الفكر العربي.**

12. حتي، ناصيف، (2001)، **البيئة الإقليمية من منظور المشروع الحضاري، بحث في كتاب نحو مشروع حضاري نهضوي عربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

13. حرب، أسامه الغزالي، (2001)، **النظام العربي ..... إلى أين؟، بحث في كتاب قضايا التنمية السياسية والإصلاح الاجتماعي: الواقع والطموح**، عمان: منتدى الفكر العربي.

14. حسين ، عدنان السيد (2001) **العرب في دائرة النزاعات الدولية** ، بيروت، مطبعة سيكو

15. حشاد نبيل ، (1999) **الجات ومنظمة التجارة العالمية أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي** ، دار إيجي مصر للطباعة والنشر ، مصر

16. حمدي عبد الرحمن حسن ،(د.ت)**العولمة وآثارها السياسية في النظام الإقليمي العربي** ، رؤيـــة عربية .

17. دورثي، جيمس، (1985)، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة: وليد عبد الحي، بيروت: مكتبة شركة كاظمة للنشر

18. سعيد، عبد المنعم، (1978)، **العرب ودول الجوار الجغرافي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

19. سلسلة بحوث وحوار الثقافة الوطنية (2004) **الحسين بن طلال والنظام الإقليمي العربي** ، دراسات فكر الحسين بن طلال وتراثه ، المجموعة الثالثة ،

20. سلمان رشيد سلمان (1986) **العلم والتكنولوجيا والتنمية البديلة**، دار الطليعة ، بيروت

21. شعث كمال الدين احمد (1997) **العراق المغبون وتداعيات حرب الخليج** ، مكتبة مدلولي، القاهرة

22. الصعيدي ، عبد الله (1994)**العلاقات الاقتصادية الدولية** مطابع البيان التجارية

23. العابدي، زكي، وآخرون، 1994، **المعنى والقوة في النظام العالمي الجديد**،، ترجمة سوزان خليل ، مطبوعات سينا للنشر ،القاهرة.

24. العايدي زكي (1992) **التاريخ السري للبنك الدولي** ، ترجمة سينا للنشر ، سينا للنشر، القاهرة ،

25. عبد الستار الهيتي (2008) **العولمة وانعكاساتها على العالم الإسلامي في المجالين الثقافي والاقتصادي** ، دار الرازي عمان .

26. عبد السلام صفوت ،(1993) **السياسات التكيفية لصندوق النقد والبنك الدوليين**، القاهرة، دار النهضة العربية

27. عبدا لله ثناء فؤاد (2001) **الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي: علاقات التفاعل والصراع**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت

28. علوي، مصطفى، (1979)، التحرك الياباني والتوازن الجديد في آسيا، **مجلة السياسة الدولية العدد** 56: 68، القاهرة: مؤسسة الأهرام

29. العيسوي ،إبراهيم (دون تاريخ) **قياس التبعية في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية

30. العيسوي إبراهيم ، (2000) **التنمية في عالم متغير**، القاهرة، دار الشروق

31. العيسوي،إبراهيم،(1995) **الغات واخواتها، النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

32. الفتلاوي ، سهيل حسين (2006) ،منظمة التجارة العالمية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان

33. فهمي، عبد القادر، (1999)، **النظام الإقليمي العربي: احتمالات ومخاطر التحول نحو الشرق أوسطية**، عمان: دار وائل

34. الفيلالي،مصطفى ،وآخرون،(1991)،**حرب الخليج ومستقبل العرب**، ار سراس للنشر ، تونس

35. قبلان، بشار محمود ،(2005)**اثر سياسات البنك الدولي على التنمية الاقتصادية والسياسية في المملكة الأردنية الهاشمية** ،دراسة حالة خلال الفترة 1989 – 2002 . رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة اليرموك ، اربد

36. لريتو ماري فراس **الصندوق النقدي الدولي وبلدان العالم الثالث** ترجمة هشام متولي ، دار طلاس، دمشق ،1993

37. ماضى عبد الفتاح محمد(1999) ، الدين والسياسة في اسرائيل ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ،

38. المرزوقي عمر بن فيحان(2005) **التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي** ، مكتبة الرشد ، الرياض

39. مطهر، عبد الله عبد الرحمن ،(2009) **الاتفاقية الخاصة بإنشاء منظمة التجارة العالمية** ، دار الكتب القانونية، مصر

40. ميرشيمر،جون ووالت وستيفن(2006)**التحالف الأمريكي الإسرائيلي**، ترجمة: لبنى الريدي ، موقع الأسرى للدراسات والأبحاث

41. النجيري، محمود محمود (1991) **الأمن الثقافي العربي** ، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض

42. نسيبة، حازم زكي، (1959)، **القومية العربية فكرتها وتطورها**، ترجمة: عبد اللطيف شرارة، بيروت: دار بيروت للطباعة والنشر

43. نصيرات، سليمان، (2008)، **العرب وحصاد القرن الضائع: الحمل الكاذب والمخاض الصعب**، عمان:المكتبة الوطنية

44. هلال ، علي الدين و مطر جميل ، (2001) **النظام الإقليمي العربي. دراسة العلاقات السياسة العربية** ، مركز دراسات الوحدة العربية

ثالثا : الدوريات والمجلات

45. إبراهيم أبراش (2003)الجهاد:شرعية المبدأ والتباس الممارسة، **منشورات ألوان مغربية ،مكناس** (المغرب)

46. أبو الفتوح، خالد(2003) النفط يشعل الحرب، **مجلة العبيان المنتدى الإسلامي** عدد189 الرياض ص 82.

47. احمزون، محمد ،(2003) عولمة ام استعمار ، **المجلة الثقافية** ، عدد 59 ص 20

48. إسماعيل، زكريا محمد ، النظام الدولي الجديد، الوهم والخديعة، **مجلة المستقبل العربي** ، عدد 143.

49. برهان غليون (2004) نهاية النظام الإقليمي العربي ــ **مجلة المعرفة** 3\10 \2004

50. جوهر،حسن عبد الله (2001) ، "منطقة الخليج بين ضغوطات العولمة الاقتصادية وتحديات التكامل الإقليمي" ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد 144

51. الحمش، منير ،(2000) مؤسسات اقتصاد العولمة،**مجلة شؤون الشرق الأوسط** "، عدد 95

52. خشيم ،مصطفى عبد الله أبو القاسم ، تأثير النظام الدولي على التعاون العربي الأفريقي ، **مجلة المستقبل العربي** ، بيروت، عدد168 .

53. ريماوي، حسين أحمد حسن، (1998)، الإدراك الذهني لخارطة الوطن العربي: دراسة ميدانية، **مجلة المستقبل العربي العدد** 233: 43، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

54. زياد عبد الوهاب ألنعيمي (2010) لإقليمية الدولية الجديدة وأثرها في هيكلية النظام الإقليمي العربي رؤية قانونية **مركز الدراسات الإقليمية جامعة الموصل** ، مقال منشور في دنيا الوطن بتاريخ 2010/2/30

55. زيتون ،محيا ، عزام محجوب(2001) **بحوث اقتصادية عربية**، العدد الثالث والعشرون، ص 152.

56. سليم، محمد السيد (2007) الأشكال التاريخية والولايات السياسية للقطبية الأحادية **ورقة عمل مقدمة لمؤتمر القدس السنوي الخامس** من 2007/10/4 إلى 2007/10/5

57. السماك ،محمد(1986) ، قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربي وتأثيراتها الجيوبولينيكية المحتملة، **المستقبل العربي**، يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد 51

58. السيد علي، عبد المنعم، (2003)، العرب في مواجهة العولمة بين التبعية والاحتواء، **مجلة المستقبل العربي العدد** 290: 42، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

59. شرف الدين، فهميه، (2002)، الواقع العربي وعوائق المجتمع المدني، **مجلة المستقبل العربي العدد** 278: 36، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية

60. طراقجي، مصطفى، (2001)، مقترحات لتطوير العلاقات العربية التركية،**مجلة شؤون الأوسط** العدد 185:101، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق

61. ظاهر، مسعود، (1990)، القومي والقطري في الفكر العربي على مشارف التسعينات: من الصراع التناحري إلى الصراع التفاعلي، **مجلة المستقبل العربي العدد** 75: 6، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية

62. العالم ،محمود أمين (1993) الواقع الراهن للثقافة العربية ، **مجلة الوحدة** (1) ص 8.

63. عبد الله ،عبد الخالق، النظام العالمي الجديد، الحقائق والأوهام، **السياسة الدولية**، عدد 124 أبريل 1996.

64. غليون، برهان، (1998)، الوطن العربي وتحديات القرن الواحد والعشرين، **مجلة المستقبل العربي العدد** 232: 4، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية

65. فراج ،عفيف ، مراجعة كتاب، مشار إليه في **مجلة أبعاد العدد** 4

66. قلم، محمود سريع، (2000)، إيران والعرب: ضرورة التفاهم والتعاون، **مجلة شؤون الأوسط** العدد 8:104، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق.

67. قندح عدلي شحادة (د. ت) ، **دور صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في عملية** التخاصية جامعة جلاسكو ، بريطانيا

68. **مجلة فلسطين المسلمة** ، كانون اول 2006

69. محمد ،عمر محمد على(2006) إصـــــلاح جـــامعة الـــدول الـــعـــربـــية ورقة عمل مقدمة **لمؤتمردعوات الاصلاح في إطاري جامعة الدول العربية والأمم المتحدة** 17-18 ايار ، عمان

70. مطر، جميل، (1992)، مستقبل النظام الإقليمي العربي، **مجلة المستقبل العربي العدد** 158: 4، ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

71. المعهد العربي للتخطيط بالكويت (2008) المساعدات الخارجية من اجل التنمية ، **مجلة جسر التنمية** ، عدد 78

72. نوفل ، احمد سعيد (2006)، إصـــــلاح جـــامعة الـــدول الـــعـــربـــية بين المبادرات والعقبات **ورقة عمل مقدمة لمؤتمردعوات الاصلاح في إطاري جامعة الدول العربية والأمم** المتحدة 17-18 ايار ، عمان، ص 1

73. الهيتي نوزاد عبد الرحمن(2006) المساعدات الإنمائية الدولية في عالم متغير **مجلة علوم إنـــسانية** ،العدد 27 ، هولندا

74. الولي ممدوح (2005) ارتفاع أسعار البترول، التوقعات والآثار ، **مجلة البيان** ، المنتدى الإسلامي عدد 9 الرياض ص77

75. يوسف،أحمد (2004) ، المتغيرات العربية، **مجلة المستقبل العربي** ، العدد 301 .

التقارير

75. التقرير الاستراتيجي العربي 2004 ــ 2005 ، **مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية** ، **الأهرام** ، القاهرة ، 2005.

البحوث

76. عزام، عبد المجيد، ومحمد والهزايمة، (2004)، **تحديات النظام الإقليمي العربي من منظور مدرسي العلوم السياسية في الجامعات الأردنية (دراسة ميدانية)،**

77. مشاقبة، أمين، ومحمد والهزايمة، (2001)، **الإدراك السياسي لأبعاد التمزق القومي العربي لدى طلبة جامعة العلوم التطبيقية الأهلية (دراسة ميدانية)،**

الصحف

78. سليمان صالح صحيفة الشرق القطرية 2007/11/24

المواقع الالكترونية

79.سطي، عبد الإله (2006) توابع التبعيةدراسة في ميكانزمات أزمة تخلف المجتمعات العالم الثالث ، **شبكة النبأ المعلوماتية** org**www.annaba**.

80. محمد شريف بشير، صندوق الدولي والدول النامية، على شبكة الإنترنت 2008/12/22، WWW. Islamon line. Net

المراجع الأجنبية

81. Gomaa، A. **The Foundation of the League of Arab States : Wartime Diplomacy and Inter- Arab Politics**، 1994-1995 ،London : Longman

82. Hass, Ernest, (1958), **The Uniting of Europe: Political, Social and Economic Forces**, 1950 – 1957, California: StanfordUniversity Press.

83. Hass, Michael, (1974), **International Systems: A Behavioral Approach**, New York: Praeger

84. Holsti, K. J., (1967), **International Politics: A frame work for analysis**, USA: Prentice Hall inc.

85. Jermi sharp (2008) Recent US aid to Isreal , **Congressional Research Service Report.**

86. Kaplan, Morton A., (1962), **System and Process in International Politics**, New York: John Wiley and Sons.

87. Mogul, Peter, (1978), **Super Power Internation in the Middle East**, London: London Croon Helm

88. Mosca, G., (1955), **Historie des Doctrines Politiques**, Paris: Gbouthoul

89. Yalem, Ronald I., (1965), **Regionalism and World Order**, Washington, D.C.: Public Affairs Press